

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

أثر المنافسة أورو دولار على النظام النقدي الدولي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
التخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذة:

- زناد سهيلة

إعداد الطالبتين:

- بلاح نوال

- بوبرطخ كريمة

لجنة المناقشة

الأستاذة: عمورة عاشور..... جامعة جيجل..... رئيسا
الأستاذة: قريشي العيد..... جامعة جيجل..... مشرفا ومقررا
الأستاذة: بوسالم فاطمة..... جامعة جيجل..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم
تعملون“.

سورة التوبة الآية: 104

نشكراتك

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا على أداء وإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "زناد سهيلة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

كما نقدم تشكراتنا الخاصة للأستاذ: "قريشي العيد" والذي قدم لنا يد العون بنصائحه، جازاه الله خيراً.

ولا يفوتنا أن نشكر كل زملائنا الذين ساندونا ولو بمعلومة صغيرة أو بكلمة تشجيع.

وكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى من ربنتني وأنارت دربي وأمانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان

في هذا الوجود "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وإخوتي مريم، لبنى، ياسين ومحمد.

إلى من عملت معي وبكبد بغية أتمام هذا العمل، إلى صديقتي ورفيقتي "نوال".

إلى كل أقاربي وصديقاتي ورفقاء دربي، وخاصة صديقتي وسام.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة

المتربصين المقبلين على التخرج.

كريمة

إهداء

أهدي ثمرة حمدي إلى أغلى ما أملك في الدنيا، إلى من قال فيهما الرحمان، "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة. وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

أمي وردة قلبي وسر وجودي وبسمة أيامي، إلى التي لا معنى للحياة بدونها، إلى التي لا مكان للحنان إلا على صدرها ولا معنى للسعادة إلا بقربها، إلى التي لا وجود للنجاح إلا بتوفيق من الله ودعواتها.

أبي الذي بنوره مشيت طريقي فكان وصولي، وجعل لحياتي معنى وزرع في قلبي بسمة وبعث في فؤادي بهجة.

إلى من تربوا في سويداء القلب وكانوا بلسمها أخوتي الأعمام: عثمان، سامي، لمياء وزوجها إلياس، جيهان وزوجها سمير، منال وعائلتها، أختي الغالية مريم وزوجها بلال

إلى من سكنوا قلبي وأحببهم عيني: مهدي وريهام

إلى أجدادي أطال الله في عمرهم وخاصة "دادا"

إلى الصديقة العزيزة التي تكبدت معي عناء هذا العمل: كريمة

إلى أغلى الأحباب وأحز الأصدقاء: إكرام، مريم

إلى رفقاء الدرب الجامعي والمشوار الدراسي خاصة: كريمة، زينب، مريم

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

نوال

ملخص

لقد تعاقب على الاقتصاد العالمي أنظمة نقدية دولية مختلفة فرضتها بعض الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، ومن بين أهم هاته الأحداث اتفاقية بريتن وودز التي وضعت أسس النظام النقدي الدولي وجعلت من الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في العالم، حيث أصبح عملة الاحتياط الدولية الأكثر استعمالاً في تمويل التجارة العالمية والمدفوعات الخارجية، لكن مع تكتل الاتحاد الأوروبي و إنشائه للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو" التي تعتبر ثاني أهم عملة دولية بعد الدولار الأمريكي، بحثت أوربا عن مكانتها الريادية في النظام النقدي الدولي من خلال منافسة الأورو للدولار حول من يسيطر على محور هذا النظام. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز نقاط القوة التي تميز كل عملة عن الأخرى، وكذلك التحديات التي تواجه كل منهما، إضافة إلى إبراز أثر المنافسة أورو دولار على النظام النقدي الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، النظام النقدي الأوروبي، العملة الأوروبية الموحدة، العملات الإرتكازية، الاحتياطيات الدولية.

abstract

Global economic have experienced different international monetary systems, imposed by some of the worldwide political and economic events, among these important events "Britton woods agreement", which laid the foundations of the international monetary system, and it made the US dollar the first major currency in the world ,where it became the most international currency reserves used in the international trade finance and foreign payments, but with the conglomerate of the European union and the creation of the European single currency "EURO", which is considered the second international currency after the US dollar. Europe searched for its leading position in the international monetary system through the competition of the Euro to the Dollar about who controls the center of the system.

The aims of this study are to highlight the strengths that discriminate each currency from the other, as well as the challenges faced by each of them. Besides, shedding light on the impact of competition Euro-Dollar on the international monetary system.

Key words: international monetary system, the European single currency, major currency, international reserves.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	تشكر
	إهداءات
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-د	مقدمة عامة
35-06	الفصل الأول: النظام النقدي الدولي
06	تمهيد
07	المبحث الأول: أساسيات حول النظام النقدي الدولي
07	المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي
11	المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي قبل اتفاقية بريتن وودز
17	المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد اتفاقية بريتن وودز
26	المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل الهيئات المالية الدولية
26	المطلب الأول: صندوق النقد الدولي
29	المطلب الثاني: البنك الدولي
32	المطلب الثالث: إطار التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
35	خلاصة
73-37	الفصل الثاني: مكانة الدولار الأمريكي والأورو في الاقتصاد العالمي
37	تمهيد
38	المبحث الأول: الدولار الأمريكي كعملة إرتكازية دولية
38	المطلب الأول: ظهور الدولار الأمريكي كعملة دولية
44	المطلب الثاني: الدولار الأمريكي من الأزمة إلى السيادة
48	المطلب الثالث: أثر الدولار على الاقتصاد العالمي
53	المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

53	المطلب الأول: تطور النظام النقدي الأوروبي
58	المطلب الثاني: العملة الأوروبية الموحدة كحصيلة للوحدة الاقتصادية الأوروبية
66	المطلب الثالث: أثر الأورو على الاقتصاد العالمي
73	خلاصة
111-75	الفصل الثالث: النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة أورو دولار
75	تمهيد
76	المبحث الأول: المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار داخل النظام النقدي الدولي
76	المطلب الأول: زيادة الدولار الأمريكي في المعاملات النقدية والمالية الدولية
82	المطلب الثاني: قوة الأورو أمام الدولار في النظام النقدي الدولي
87	المطلب الثالث: القوى المحركة للمنافسة أورو دولار
91	المبحث الثاني: أثر المنافسة أورو دولار على ركائز النظام النقدي الدولي
91	المطلب الأول: أثر المنافسة أورو دولار على العملة الإرتكازية في النظام النقدي الدولي
96	المطلب الثاني: أثر المنافسة أورو دولار على الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي
98	المبحث الثالث: التحديات التي تواجه كل من الدولار والأورو ومستقبل المنافسة بينهما
98	المطلب الأول: التحديات التي تهدد مركزية الدولار في النظام النقدي الدولي الراهن
103	المطلب الثاني: تحديات إحلال الأورو مكان الدولار الأمريكي كعملة دولية رائدة
105	المطلب الثالث: مستقبل المنافسة أورو دولار
111	خلاصة
113	الخاتمة العامة
118	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1983-2000)	01
63	فئات اليورو الورقية	02
76	نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الاحتياطيات الرسمية الدولية من العملات الأجنبية (1995-2014)	03
90	أسعار صرف الأورو مقابل الدولار (2000-2014)	04
95	تركيبية الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم (2000-2014)	05
100	رصيد الموازنة الأمريكية السنوي (2000-2013)	06

2. قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
55	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي	01
78	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الأورو للفترة (2000-2014)	02
80	نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2014)	03
81	نصيب الدولار والين الياباني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2014)	04
82	نصيب الدولار والجنيه الإسترليني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2014)	05
87	نصيب الأورو والدولار الأمريكي من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لسنتي 1999 و 2014	06
90	أسعار صرف الأورو مقابل الدولار (2000-2014)	07
92	رسم بياني يوضح العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار	08
94	سيناريو استخدام الدولار والأورو في الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي	09
95	تركيبية الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم للفترة (2000-2014)	10
96	الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1995-1998)	11
97	الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2014)	12
101	حجم الدين العام الأمريكي خلال الفترة (1999-2014)	13
102	معدلات النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية (2008-2014)	14

خدمة عملاء

❖ تمهيد

إن تطور عمليات التجارة الدولية الخارجية في ظل تقلبات السوق الدولية أدى إلى تزايد الاهتمام باستقرار النظام النقدي الدولي، فمن خلال المسح التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية نجد أن الأنظمة النقدية الدولية عرفت عدة تطورات أفرزتها جملة من العوامل والظروف والاختلالات، وكذا حالات عدم الاستقرار المالي والاقتصادي لدول العالم، حيث شهدت الأنظمة النقدية الدولية ثلاث أنظمة رئيسية مختلفة، وذلك راجع إلى ما عاشته الاقتصاديات الدولية آنذاك.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرت ملامح النظام الاقتصادي التقليدي، حيث تعززت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت قطب اقتصادي رائد، واحتل بذلك الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية خصوصا في ظل اتفاقية بريتن وودز، والتي من خلالها أصبح الدولار العملة المحورية للنظام النقدي الدولي، كما تبلور عن هذه الاتفاقية إنشاء هيئات مالية دولية من أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فهاتين الهيئتين لهما دور مهم في النظام النقدي الدولي وفي تعزيز المكانة الدولية للدولار.

وفي ظل هذه الظروف، ولمواجهة الهيمنة الأمريكية شهدت الساحة الاقتصادية والنقدية الدولية ظهور التكتلات الإقليمية والدولية، ويعد الإتحاد النقدي الأوروبي أبرز وأنجح التجارب التكاملية في العالم، ما ساهم في دخول أوروبا عهدا جديدا في جانفي سنة 1999 أين تبنت إحدى عشر دولة من دول الإتحاد لعملة جديدة هي عملة الأورو.

وبذلك شكل ظهور الأورو نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق التجارية الدولية سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية جديدة تمكنها من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أدى إلى ظهور منافسة بين الأورو والدولار، فقد تضاربت الآراء حول هذه المنافسة وكذا مصير النظام النقدي الدولي في ظل هذه الوضعية الجديدة والآثار المحتملة لهاته المنافسة.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

كيف يتأثر النظام النقدي الدولي بالمنافسة أورو- دولار؟



وللوقوف على هذه الإشكالية، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي مراحل تطور النظام النقدي الدولي؟
2. ما أثر كل من عمليتي الأورو والدولار على الاقتصاد العالمي؟
3. ما هي المكانة التي يحتلها كل من الأورو والدولار في النظام النقدي الدولي؟

❖ فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1. إن التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والسياسية فرضت على النظام النقدي الدولي العديد من التطورات.
2. تستمد العملة الأوروبية الموحدة قوتها من قوة اقتصاديات الدول المكونة لها أصلاً، والاتحاد الأوروبي زاد من قوتها وقدرتها التنافسية.
3. إن تراجع الدولار والانخفاض المستمر في قيمته أدى إلى فقدانه للمكانة الريادية في السوق النقدية الدولية لصالح العملة الأوروبية الموحدة.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية البالغة التي يتمتع بها موضوع النظام النقدي الدولي في ظل التكاملات الاقتصادية والنقدية التي جاءت به، بالإضافة إلى أهمية المنافسة الحادة والايجابية التي من الممكن أن تنشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد النقدي الأوروبي في ظل الأوضاع الراهنة، وما ينتج عن هذه المنافسة من آثار على الركائز الأساسية للنظام النقدي الدولي.

❖ أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

1. إبراز قوة الدولار الأمريكي، وإظهار مزاياه كعملة دولية ورئيسية في النظام النقدي الدولي؛
2. إظهار قوة منطقة الأورو من خلال إبراز أهم مزايا الوحدة النقدية الأوروبية؛
3. إبراز الآثار التي نجمت عن المنافسة بين الأورو والدولار الأمريكي في ظل الأوضاع الاقتصادية المتغيرة منذ نشأة الأورو إلى يومنا هذا.

❖ منهج الدراسة



حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتبسيط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول وإجابات موضوعية وواقعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، وكذا المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير البيانات من خلال استعراض الجداول والمعطيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

❖ حدود الدراسة

تكمن حدود الدراسة الزمنية في الفترة التي تلت ظهور العملة الأوروبية، حيث تم حصر المعطيات في الفترة الزمنية 1999-2014، أما فيما يخص الحدود المكانية فنظراً لشمولية الموضوع على عدد كبير من الدول، فقد كان الموضوع ذو طابع دولي وبالتالي تم دراسة الموضوع في حدود مكانية دولية.

❖ أسباب اختيار الموضوع

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها ما يلي:

1. الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه؛
2. الرغبة في دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد النقدي الدولي؛
3. حداثة وديناميكية الموضوع، ونقص الأبحاث والدراسات المتعلقة به.

❖ صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات، أولها اتساع الموضوع، إضافة إلى بعض العراقيل لاسيما ما تعلق منها بالجانب الذي يخص المنافسة مابين الأورو والدولار، وكيفية قياس الآثار المترتبة عنها على أهم عناصر النظام النقدي الدولي، إضافة إلى ضيق الوقت المخصص للقيام بإعداد الدراسة.

❖ الدراسات السابقة

نجد أنه هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها في ما يلي:

1. Ivan Todorov Petrov بعنوان: "La concurrence de monnaie internationale"، ماجستير في قانون الأعمال والاتحاد الأوروبي، جامعة آرهوس، الدنمارك، 2010، تناولت هذه الدراسة الاختلافات بين الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة فيما يتعلق بالاتحادات النقدية والاستخدام الدولي للعملتين، كما تناولت القضايا ذات الصلة كأزمة الديون اليونانية التي تؤثر على مستقبل الأورو، لتخلص الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأورو وعلى الرغم من نجاحه إلا أنه لا يزال غير مستعد على مواجهة الدولار باعتباره العملة الدولية الرائدة.

2. لقمان معروز، شريف بودري، بعنوان: "المنافسة بين الأورو والدولار في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، اهتمت هذه الدراسة بالنظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار، مكانة الأورو والدولار دوليا، وكذلك صراع الأورو والدولار على محور النظام النقدي الدولي، وخرجت الدراسة بنتيجة أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الإرتكازية الأولى في النظام النقدي الدولي على الرغم من ظهور منافس جديد هو الأورو.

أما فيما يخص دراستنا لهذا الموضوع، فقد تم التركيز على الجوانب التي أهملتها الدراساتين السابقتين، فيما يخص مكانة كل من الدولار الأمريكي والأورو في الاقتصاد العالمي، وكذا الآثار المحتملة للمنافسة بين العملتين على النظام النقدي الدولي.

❖ محتويات الدراسة

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية التالية:

الجانب النظري: ينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول جاء تحت عنوان "النظام النقدي الدولي"، حيث قسم إلى مبحثين، تضمن الأول أساسيات حول النظام النقدي الدولي، من حيث مفهوم النظام النقدي الدولي، ومختلف المراحل التي مر بها، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الهيئات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الدولار الأمريكي والأورو في الاقتصاد العالمي، وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول خصصناه للدولار الأمريكي من حيث ظهوره كعملة ارتكازية دولية، الدولار الأمريكي من الأزمة إلى السيادة، إضافة إلى آثاره على الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، بدءا بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الأوروبي، ثم العملة الأوروبي الموحدة كحصيلة للوحدة الاقتصادية الأوروبية، وأخيرا آثار الأورو على الاقتصاد العالمي.

الجانب التطبيقي:

انحصر الجانب التطبيقي في الفصل الأخير الذي جاء تحت عنوان: النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة أورو دولار، وينقسم إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار داخل النظام النقدي الدولي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه

آثار المنافسة أورو دولار على ركائز النظام النقدي الدولي، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى التحديات التي تواجه كل من الأورو والدولار إضافة إلى مستقبل المنافسة بينهما.

الفصل الأول

النظام النقدي الدولي

تمهيد

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، والمراقبة والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الدول ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

ولقد تعاقب على العالم أنظمة نقدية دولية مختلفة فرضتها الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، وقد شهدت هذه الأنظمة مجموعة من العراقيل والصعوبات والاضطرابات الاقتصادية نتيجة ظهور متغيرات جديدة كان من أهمها قيام التكتلات النقدية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ماهية النظام النقدي الدولي، النظام النقدي الدولي قبل وبعد اتفاقية بريتن وودز، وأخيرا الهيئات المالية الدولية والتي تعتبر كنتيجة لاتفاقية بريتن وودز.

المبحث الأول: أساسيات حول النظام النقدي الدولي

يسعى النظام النقدي الدولي إلى وضع مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم حركة النقود ومعاملات الصرف مابين الدول، بما يضمن الاستقرار النقدي وتطور العلاقات التجارية والمالية دون وجود أي اختلالات قد تؤثر على طرف من الأطراف المتداخلة وبما يمكن من توفير المرونة والفعالية ومن ثم توفير المناخ المناسب للازدهار والتطور الاقتصادي، وفي سعيه لتحقيق هذه الأهداف فإن النظام النقدي الدولي مر بالعديد من التطورات التي اقترنت بمختلف المستجدات السياسية والاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي

إن النقود تدخل إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التبادل الدولي وهذا ما سمح بظهور النظام النقدي الدولي من أجل تنظيم تلك العمليات، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وعناصر النظام النقدي الدولي وكذا معايير كفاءة هذا النظام.

أولاً: مفهوم النظام النقدي الدولي

1. تعريف النظام النقدي الدولي: لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للنظام النقدي الدولي من طرف المفكرين الاقتصاديين، فهناك نقاط اتفقوا عليها وأخرى اختلفوا فيها، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- **التعريف الأول:** هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة متعدد الأطراف.¹
- **التعريف الثاني:** "النظام النقدي الدولي هو مجموعة من القواعد والآليات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لمختلف دول العالم، بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية متعددة الأطراف ونموها بصورة جيدة واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يترتب عن ذلك حدوث أزمات واضطرابات اقتصادية".²
- **التعريف الثالث:** "النظام النقدي الدولي هو ذلك النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي أي ذلك الشيء الذي يستخدم وسيط للمبادلات الدولية ومقياس للقيمة الأجنبية ومستودعا لها أو يسمى بالسيولة الدولية".³

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص161.

² عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص215.

³ توفيق عبد الرحيم حسن، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص37.

مما سبق نستخلص التعريف الشامل: النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد و الآليات و التنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية و تصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية الدولية متعددة الأطراف.

2. خصائص النظام النقدي الدولي: يمكن إبراز أهم الخصائص التي يتميز بها النظام النقدي

الدولي فيما يلي:¹

• وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه النظام، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

• توفير آلية يتم من خلالها تسيير عمل النظام، وتتمثل في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل ويسير بها النظام؛

• وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، والمتمثلة في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وما إلى ذلك من الأشكال المقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات في النطاق الدولي؛

• توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطويرها واستقرارها.

ثانياً: عناصر النظام النقدي الدولي

يتأسس النظام النقدي الدولي على أربعة عناصر أساسية، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

• وسائل يتم من خلالها عمل النظام وتتمثل في وسائل تسوية المبادلات والالتزامات الدولية، وقد تكون هذه الوسائل عبارة عن ذهب أو عملات ارتكازية أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية التي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة وغيرها من الأشكال المقبولة كوسائل تسوية على النطاق العالمي:²

✓ **الذهب:** يدخل الذهب في السيولة الدولية نظراً لإمكانية اقتراضه أو حتى رهنه، وهناك صعوبة في قياسه نظراً للتغير في أسعاره في الأسواق العالمية، ولا يتوقع في المستقبل أن يلعب أكثر من دور ثانوي في تحديد حاجة العالم إلى السيولة الدولية؛

✓ **العملات الارتكازية:** وهي بالأساس عملة وطنية تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي

¹ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 6.

² يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 159.

يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي، ويعد الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية؛

✓ **أصول المؤسسات النقدية الدولية:** وهي إما احتياطي في صندوق النقدي الدولي، أو حقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن عملة حسابية ليس لها وجود مادي يصدرها الصندوق وتستخدم كأداة دفع في المعاملات بين هذا الأخير والبلدان الأخرى، أو الإيكو الذي هو عبارة عن وحدة حساب وأصل احتياطي داخل النظام النقدي الأوروبي ووسيلة للتسويات المالية بين دول الإتحاد.¹

• إجراءات تنظيمية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي كالفروض التي يقدمها البنك العالمي، والتسهيلات التمويلية التي يمنحها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء وفق حالات وشروط معينة والمتمثلة أساسا في شريحة الاحتياط والشرائح الائتمانية، وتسهيل التمويل الممدد، وتسهيل التمويل التعويضي وغيرها؛²

• آلية تكيف مدفوعات دول العالم، ففي ظل قاعدة الذهب يتم توازن ميزان المدفوعات وفق نظرية دافيد ريكاردو المعروفة بالتوازن الآلي لميزان المدفوعات، أما بنظام بريتن وودز فيمكن أن يحدث التكيف في حال ما إذا فشلت التسهيلات المالية المقدمة من أجل استعادة التوازن بالتأثير على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار؛³

• قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي، وتتمثل هذه القوة في وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه عمل النظام، وفي حالة النظام النقدي الدولي فإن صندوق النقد الدولي هو الذي يسهل عمل هذا النظام ويقوم بتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي.⁴

ثالثا: وظائف النظام النقدي الدولي

يمكن إجمال هذه الوظائف فيما يلي:⁵

1. قابلية تحويل العملات لبعضها البعض: إن قابلية تحويل العملات المختلفة لبعضها البعض في ظل إطار واضح و مستقر من أسعار الصرف، تعد أحد الشروط الأساسية لنمو العلاقات

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص110.

² عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص251.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص159.

⁵ رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، 1994، ص77.

الاقتصادية الخارجية، ومن هنا يجب أن يسهم نظام النقد الدولي الحالي في تحقيق هذه القابلية، وهذا يتطلب أن تمتنع الدول المشتركة في النظام عن فرض القيود على المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية أو ممارسة الترتيبات النقدية المنطوية على التمييز في المعاملة بين الدول، كما أن ذلك يقتضي من السلطات النقدية أن تحدد أسعار الصرف عند مستوى يسمح باستقرار هذه الأسعار.

2. **استقرار أسعار الصرف:** من الضروري أن يتضمن نظام النقد الدولي قواعد متفق عليها لمنع التلاعب في أسعار الصرف والمضاربة عليها صعودا وهبوطا، وأن يوفر في نفس الوقت المرونة اللازمة حتى تتكيف أسعار الصرف مع مقتضيات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي كلما اقتضيت الضرورة ذلك.

3. **توفير حد أدنى من التعاون الدولي:** لا بد لنظام النقد الدولي السائد أن يرسى بعض قواعد التعاون والتفاهم بين الدول حتى يحد من مخاطر السلوك الفردي في مجال العلاقات النقدية الدولية، وفي ظل النظام النقدي الدولي الذي ساد على أساس قاعدة الذهب في الماضي لم يكن هناك أي معنى للاتفاق على هذه القواعد، أما في ظل النظم النقدية الدولية التي جاءت بعد انهيار قاعدة الذهب، فإن الضرورة اقتضت إنشاء بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي للاتفاق على هذه القواعد و صياغتها.

4. **توفير السيولة الدولية:** تدل التجارب التاريخية على أن عدم توفير السيولة الدولية بالقدر الملائم لحاجة المعاملات الدولية كان أحد الأسباب الرئيسية في انهيار الأنظمة النقدية الدولية الماضية، فعدم نمو كمية الذهب المخصصة للأغراض النقدية بالقدر المتناسب مع نمو التجارة الدولية كان سببا مباشرا في انهيار قاعدة الذهب، كما أن النقص في الاحتياطات ووسائل الدفع الدولية وعدم تناسب توزيعها بين الدول والمناطق المختلفة تعد سببا هاما في أزمات النظام النقدي الدولي.

رابعا: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي

يقيم النظام النقدي الدولي بالاستناد إلى ثلاثة معايير نختص بذكرها كما يلي:

1. **نمو التجارة الدولية:** كلما أسهم النظام النقدي الدولي السائد في نمو التجارة الدولية، أي في نمو حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول والمناطق المختلفة، دل ذلك على كفاءة النظام في تأدية وظيفة هامة تلزم نمو الرأسمالية واستمرار نموها،¹ وهي اتساع

¹ المرجع السابق، ص 75.

السوق ولقد سعي النظام النقدي الدولي عبر تطوره إلى تحقيق هذا المعيار سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية، نفس الشيء يقال في ظل نظام بروتون وودز، فقد اتسعت التجارة الدولية بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحرر التدريجي للنظم التجارية وترتيبات التجارة الخارجية.¹

2. تحقيق الاستقرار في أسعار: والمقصود بذلك مدى مقدرة النظام السائد في كبح أو منع قوى التضخم أو قوى الانكماش في الدول الكبرى التي ينعكس أثرها على مستوى الأسعار العالمية، فإذا استطاع نظام النقد الدولي بما يرسمه من قواعد متفق عليها من حصر نطاق مفعول هذه القوى في أقل الفترات الزمنية الممكنة، عن طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها، فإنه يسهم بذلك في التلطيف من حدة الأزمات النقدية التي كثيراً ما تتعرض لها أية دولة.

3. تصحيح الاختلال الداخلي والخارجي: الواقع أن هذه الوظيفة كانت من أهم الوظائف التي يؤديها نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب التي سادت في الماضي، حيث كان الاختلال الداخلي (التضخم أو الانكماش) يعالج عن طريق التغيير في حركات الذهب و ما يجره ذلك من تغيرات في الأسعار النسبية، كما أن الاختلال الخارجي (العجز أو الفائض) كان يعالج عن طريق التغييرات الداخلية.

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي قبل اتفاقية بريتن وودز

لقد مر النظام النقدي الدولي بمراحل مختلفة خلال تطوره أحدثت عليه تغييرات عديدة تماشياً مع التطورات السياسية والاقتصادية.

أولاً: نظام قاعدة المعدنين

1. تعريف نظام قاعدة المعدنين: هو عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيم النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت، وقد انتشر هذا النظام في العالم حوالي سنة 1850 وبصفة خاصة في أغلب دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.²

2. شروط قيام نظام قاعدة المعدنين: يعتمد قيام هذا النظام على مجموعة من الشروط، وهي

كما يلي:³

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، لبنان، ص ص125.

² نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص28.

³ مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص29.

- الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من المعدنين بالقوة الوفائية غير المحدودة (أي أنه يمكن سداد الالتزامات سواء بالذهب أو الفضة ومهما بلغ مقدار هذه الالتزامات)؛
- إعطاء الأفراد حرية صك المعدنين، وهذا يعني أن الأفراد لهم الحق باللجوء إلى السلطات النقدية لتحويل ما لديهم من الذهب والفضة إلى مسكوكات وذلك بدون أي أجر أو بأجر بسيط؛

• تحديد النسبة القانونية بين المعدنين تبعا للنسبة التجارية لكل منهما، وظلت النسبة القانونية للمعدنين ثابتة نسبيا خلال فترة زمنية طويلة، لكن هذا الاستقرار تغير مع مرور الزمن بالارتباط مع التغيرات الحاصلة في إنتاج كل من المعدنين، وفيه ظهرت التباينات في النسبة القانونية للمعدنين من جهة و القيمة التجارية لهما من جهة أخرى، وكان المعدل القانوني هو 16 دولار فضي لكل دولار ذهبي، كما حدد القانون الفرنسي في مارس 1803 قيمة الفرنك الفرنسي بـ 5 غرام فضة و 322.58 ملغ ذهب، بمعنى أن قيمة الذهب تعادل 15.5 مرة قيمة الفضة.¹

3. تقييم نظام قاعدة المعدنين

1.3. مزايا نظام قاعدة المعدنين: من مزايا النظام أنه يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية فيزداد حجم الكتلة النقدية مما يؤدي على زيادة حجم المبادلات كما تصبح أسعار الصرف أكثر استقرارا منها في حالة وجود نظام المعدن الواحد، فعن نظام المعدنين يمكن تصحيح الميزان الحسابي عن طريق استخدام معدنين بدل من معدن واحد طالما كمية النقود في الداخل تعتمد على وجود معدنين لا واحد،² كما يمكن لهذا النظام أن يحقق الاستقرار في العرض الكلي للنقود بحيث أنه يمكن للتغيرات التي قد تحدث في كمية أحد المعدنين أن تعوض أو توازن بالتغيرات المعاكسة في كمية المعدن الآخر.³

2.3. عيوب نظام قاعدة المعدنين: ومن عيوب هذا النظام هو أنه من الصعب على الحكومة أن تحافظ على استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق وحتى لو تمكنت الدولة من الحفاظ على ثبات تعادل النسبتين القانونية والسوقية فإن دول أخرى قد لا تتمكن في ذلك،⁴ ويترتب عن اختلاف هذين المعدلين ظهور ما يسمى بالنقود الجيدة أو القوية التي تكون قيمتها السلعية أكبر من قيمتها القانونية، والنقود الرديئة التي تفوق قيمتها القانونية قيمتها التجارية، وحسب قانون الاقتصادي الإنجليزي "غريشام" فإن النقود الرديئة تطرد

¹ J. Bourget, *Monnaies et système monétaires dans le monde du 20^{ème} Siècle*, Bréal éditeur, paris, 1983, P 24.

² نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 68.

⁴ Maurice Niveau, *Histoire des faits économiques contemporains*, presse universitaire, paris, 1970, P 255.

من التداول النقود الجيدة فالمستهلك يستعمل النقود الرديئة في معاملاته ويحتفظ بالنقود الجيدة لاستخدامها كسلعة تجارية عادية وليس كوسيط في المبادلات باعتبار أنها في هذه الحالة تحقق له أكبر منفعة،¹ وقد زاد من تدهور نظام قاعدة المعدنين عمليات المضاربة التي تستغل الفارق في المعدلين، إذ يشتري المضاربون الفضة التي كانت تتدهور باستمرار وتباع بالأسعار القانونية للسلطات النقدية الأجنبية التي تتبع نظام المعدنين، وهكذا يزداد حجم تداول الفضة وتتناقص احتياطياتها الذهبية.

ثانياً: نظام قاعدة الذهب

منذ بداية القرن التاسع عشر ارتكزت الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية على قاعدة الذهب واستمر العمل بهذه القاعدة إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، وفي ظل هذه القاعدة تقوم كل دولة بتحديد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها بوزن معين من الذهب، بحيث يمكن مبادلة العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت.²

1. أشكال نظام قاعدة الذهب: عرف نظام قاعدة الذهب ثلاثة أشكال توالى حسب الظروف

السائدة في العالم سوف نعرضها بإيجاز كما يلي:

1.1. قاعدة المسكوكات الذهبية: بعد أن اتخذ الذهب كقاعدة نقدية، قام الناس بتداول مسكوكاته من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة، فعلى المستوى الدولي اعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.³ وقد عرفت هذه القاعدة بنظام الذهب الكامل الذي يتمتع بقوة إبراء غير محدودة إلى جانب تداول أنواع أخرى من النقود المعدنية وغير المعدنية ذات قوة إبراء محدودة يحولها البنك المركزي إلى ذهب عند الطلب.

و يتعين لتطبيق هذا النظام توفر عدة شروط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:⁴

- تحديد وزن و عيار الوحدة النقدية؛
- حرية سك العملة، أي حرية تحويل الذهب من شكله المعدني إلى مسكوكات ذهبية لدى مؤسسات سك النقود؛

¹ نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

² مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية-، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص ص44-45.

³ خالد المرزوك، النظام النقدي الدولي، ص77، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le: 26/01/2015.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص53.

• حرية الصهر بمعنى حرية تحويل الذهب من شكله النقدي (مسكوكات) إلى شكله المعدني والسلعي، وقابلية تحويل العملة المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب؛

• حرية استيراد و تصدير الذهب وذلك من أجل المحافظة على ثبات أسعار الصرف. و صدر عام 1844 قانون بإعادة تنظيم بنك إنجلترا، وبذلك أصبح الاقتصاد الانجليزي الذي كان أكبر قوة اقتصادية في العالم في ذلك الوقت قائماً على قاعدة المسكوكات الذهبية، ومن إنجلترا انتقلت هذه القاعدة إلى باقي الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية.

2.1. قاعدة السبائك الذهبية: إن سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918) عذر سك الذهب بنفس الحرية التي كانت سائدة قبل ذلك، ونتيجة لزيادة نفقات الحرب اضطرت الدول إلى التخلي تدريجياً عن نظام النقود الذهبية وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية في تلك الفترة¹. وقد تطورت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى قاعدة السبائك الذهبية والتي تختلف عن الأولى في عدم تداول المسكوكات من يد إلى يد بين الناس، وإنما يمكن مبادلة وتحويل النقود الورقية لدى بنك الإصدار إلى ذهب على أساس سعر محدد وثابت للذهب مقابل العملة الوطنية، والملاحظ هو قلة إقبال الناس على تحويل النقود الورقية التي بحوزتهم إلى سبائك ذهبية، وذلك لتحديد وزن مرتفع لها التي تلتزم السلطات النقدية بتحويلها، الأمر الذي يتطلب تدبير مبالغ مالية كبيرة من النقود الورقية قد لا تكون متوفرة لدى أغلب الناس².

3.1. قاعدة الصرف بالذهب: في هذا النظام تكون العلاقة بين الذهب والنقود الورقية غير مباشرة و يتوسط هذه العلاقة نقد أجنبي آخر قابل للإبدال بالذهب، وتلجأ إلى هذا النظام الدول التي ليست لها احتياطي كافياً من الذهب، و في هذه الحالة تلجأ إلى نقدي أجنبي مغطى بالذهب لتغطية نقدها، ومن أهم شروط قيام هذا النظام ما يلي³:

- تعريف الوحدة النقدية الوطنية بالنسبة إلى نقد أجنبي، هذا الأخير مرتبط بالذهب؛
- تتعهد السلطات النقدية لحامل النقود الورقية بإبدالها عند الطلب بما يقابله من نقد أجنبي بالسعر المحدد قانوناً؛
- السلطات النقدية تحتفظ باحتياطي كاف من النقد الأجنبي لمواجهة طلبات الإبدال؛

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص ص 16-17.

² خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 78، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le 26/01/2015.

³ محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، الجزائر، 2003، ص ص 33-34.

• تسمح السلطات النقدية بالإبدال في أي وقت و بأي كميات لحامل النقد المحلي.
 وفعلا فإن الكثير من الدول الضعيفة اقتصاديا أقبلت على إتباع هذه القاعدة، واتخاذ الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكي نقداً أجنبياً بدلاً من الذهب.

2. **تقييم نظام قاعدة الذهب:** إن نجاح أو فشل أي نظام نقدي يتوقف على معرفة كلا من مزاياه و عيوبه حتى يتم الحكم عليه.

1.2. مزايا نظام قاعدة الذهب

• إن استخدام الذهب كقاعدة نقدية ناجم عما له من قيمة استعمالية ومكانة في النفوس تدعم ثقة الأفراد في النظام النقدي؛¹

• لقد مكن نظام قاعدة الذهب دول أوروبا وأمريكا الشمالية من تحقيق التوازن الآلي لميزان المبادلات، فحسب نظرية دافيد ريكاردو حول التوازن الآلي لميزان المدفوعات، فإن العجز أو الفائض الخارجيين يتم التخلص منهما بطريقة آلية من خلال ميكانيزمات السوق، فتسجيل حالة فائض يعني نزوح الذهب إلى الداخل وبالتالي يصاحب النمو في التجارة زيادة كمية النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فتتأثر الصادرات سلباً وترتفع وتيرة الاستيراد ومنه يتم القضاء على الفائض، أما في حالة العجز فإن خروج الذهب يعمل على الضغط على القوى التضخمية من خلال خفض النقود المتداولة وبالتالي خفض مستوى الأسعار، الشيء الذي يمكن من رفع وتيرة الصادرات والضغط على الواردات ومنه التخلص من العجز؛²

• يسعى هذا النظام إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة، ومن جهة أخرى على العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار بحيث أنه يجعل حدوداً لعرض النقود ويفرض على البلدان التي تعمل في ظل هذا الاحتفاظ بمخزون من الذهب لمواجهة طلبات تحويل العملات إلى ذهب بالإضافة إلى ذلك فإنه يحقق قدراً كبيراً من الاستقرار في معدلات صرف البلدان التي تنتهج قاعدة الذهب.³

2.2. عيوب نظام قاعدة الذهب: لقد اكتتفت هذا النظام عدة عيوب من بينها ما يلي:

• إن النمو الاقتصادي ارتبط باكتشاف مناجم الذهب، ففي سنة 1929 بلغ الإنتاج العالمي للذهب 19.3 مليون أوقية وتضاعف هذا الحجم إلى أن وصل سنة 1967 إلى 40 مليون أوقية

¹ خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص79، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le 26/01/2015.

² Maurice niveau, **op cit**, P 251.

³ Josette Peyrard, **Gestion Financière Internationale**, 3^{ème} édition, paris: Vuibert, 1995, P 6.

وبالمقابل وفي نفس الفترة تضاعف حجم التجارة الدولية بـ 6 مرات، وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد وسيلة أخرى قصد تمويل المبادلات الدولية، كما تؤدي الكميات المستوردة من هذا المعدن إلى حدوث تضخم داخلي في البلد المستورد مع إمكانية تصديره (التضخم) إلى بلدان أخرى؛¹

• إن نظام قاعدة الذهب يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي، والواقع أن التوسع الاقتصادي المستمر والمدعم داخليا هو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول.²

3. انهيار نظام قاعدة الذهب: لقد فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تفرضه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد أي بما يتوافق مع كمية الذهب، مما اقتضى على أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها.³ وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إحياء قاعدة الذهب، حيث سجل التاريخ عودة إنجلترا إلى قاعدة الذهب في عام 1925 وتمسكت بنفس سعر التعادل القديم (1 جنيه = 4.87 دولار) ولم يكن هذا السعر منصف بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من الجنيه مما اضطرت إنجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931، وفي 14 أبريل 1933 خرجت أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب وهي الولايات المتحدة الأمريكية بعد فرضها على مواطنيها تسليم ما يملكون من ذهب مقابل شهادات استلام تمنحها الحكومة لهم لإثبات دائيتهم،⁴ ولم يتبقى سوى خمس دول فقط ظلت ملتزمة بقاعدة الذهب وهي فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا وسويسرا، إلا أنه بحلول سنة 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة (جبهة دول الذهب) بتخفيض عملتها، كما قامت بعض الدول بإتباع نظام الرقابة على الصرف لتخفيف حدة الأزمات التي تواجهها مستهدفة بذلك توفير احتياطات من النقد الأجنبي لسداد مدفوعاتها الخارجية.⁵

¹ M. E. Benisaad, *Economie Internationale*, édition publisud, 1985, P 53.

² نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 130.

⁴ خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 80، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le: 28/01/2015.

⁵ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 45.

كما توجد أسباب ثانوية ساهمت هي الأخرى في انهيار نظام قاعدة الذهب وهي:¹

- التفاوت بين معدل إنتاج الذهب ومعدل نمو التجارة الدولية؛
- جمود نظام الذهب، وتقيده بكمية الذهب الموجودة؛
- عدم تقييم بعض العملات تقييماً صحيحاً؛
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية على استيرادها؛
- اتجاه بعض البنوك المركزية إلى اكتناز الذهب.

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد اتفاقية بريتن وودز

أولاً: نظام بريتن وودز

ساد الاعتقاد أن تطور المبادلات الدولية قد استلزم وجود نظام نقدي دولي يرتكز على علاقات نقدية ثابتة، نظام ينفذى مساوئ قاعدة الذهب ويأخذ بمزاياها من خلال ثبات أسعار الصرف مع إمكانية التحويل بين العملات، والسماح لكل دولة بتحقيق التوازن الخارجي دون فرض قيود على المبادلات الدولية، فتأسس نظام بريتن وودز.

1. مؤتمر بريتن وودز: بعد الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة الخارجية، مما دفع بأمريكا وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي يكون أساس لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب، ولهذا الغرض نظم مؤتمر في بريتن وودز بولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية من 1 إلى 22 جويلية 1944، وحضر المؤتمر مندوبي 44 دولة،² وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة:³

- القضاء على نظام الرقابة على الصرف حتى تتمكن جميع العملات من التداول بكل حرية من بلد لآخر؛
- ضمان استقرار الصرف باعتماد أسعار الصرف الثابتة من خلال ربط العملات بقاعدة دولية لقياس القيم تتسم بالاستقرار وتحظى بالقبول العام؛
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات؛

¹ خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 81، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le: 28/01/2015.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، دمشق، 1993، ص 304.

³ محمد دويدار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 151-152.

• ضمان حرية التحويل ما بين مختلف العملات وتوفير السيولة الدولية؛

وقبل انعقاد المؤتمر كان قد طرح مشروعين أحدهما تقدمت به بريطانيا على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد جون مينارد كينز، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت بمشروع ثاني على لسان ممثلها الاقتصادي هاري دكستر وايت، ويمكن التطرق إليهما فيما يلي:

1.1. المشروع الإنجليزي: اقترح كينز إنشاء سلطة نقدية عالمية سماها اتحاد المقاصة والتي هي بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك المركزية يحل محل اتفاقات المقاصة والدفع الثنائية السائدة، يسمح بإجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول بدلالة وحدة نقدية عالمية جديدة اقترحها اللورد كينز هي البانكور، وإنشاء نظام لتقديم القروض من الدول ذات الفائض من هذه العملة إلى الدول صاحبة العجز حيث تتحدد قيمة البانكور على غرار العملات الوطنية على أساس الذهب دون إمكانية تحويله إلى هذا الأخير.¹ أراد كينز من خلال مشروع النظام النقدي الدولي الذي يعتمد نظام المقاصة أن يعطي للدول حرية أكبر في تعاملاتها المتعددة، لكن غاية هذا المشروع أيضا هو خدمة المصالح الخاصة لإنجلترا.

2.1. المشروع الأمريكي: اقترح هاري دكستر وايت نظاما متطورا لقاعدة الصرف بالذهب أين يشكل الذهب والعملات القابلة للتحويل إلى ذهب أدوات احتياط لمختلف الدول، مع ضرورة انتهاجها من جديد لحرية الصرف وتنقل رؤوس الأموال والتزامها بالحفاظ على أسعار تعادل عملاتها، وبالضبط يقترح إنشاء وحدة نقدية دولية تحت اسم "أونيتاس" تتحدد قيمتها على أساس وزن معين من الذهب، وإنشاء مؤسسة نقد دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل التي عرفها النظام النقدي الدولي طيلة الثلاثينات الماضية، والتي تمثلت أساسا في التنافس المحموم للدول في تخفيض قيم عملاتها، ومساعدة الدول التي لا تستطيع الحفاظ على أسعار تعادل عملاتها بتقديم قروض مؤقتة ومحدودة ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف وعلى التجارة الدولية.²

¹ Mechel Bialés , Remi Lennion, Et les autres, **Nation fondamentales d'économie**, Edition Foucher, paris, 1998, P 254.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص177.

وفي الأخير جاء اتفاق المؤتمر متأثراً بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثرهم بالمشروع الإنجليزي، وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها وبهذا استطاعت التغلب على معارضيتها.¹

2. نتائج مؤتمر بريتن وودز: لعل أهم ما تمخضت عنه هذه الاتفاقية كما نصت عليها المادة الرابعة هو اتخاذ الدولار الأمريكي إلى جانب الذهب كأداة احتياط تستعمل في تسوية أرصدة موازين مدفوعات الدول، باعتبار أن هذه العملة قد لعبت دوراً بارزاً في العلاقات المالية الدولية نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي، وكذا أهمية الاحتياطات الذهبية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقدر بحوالي 60% من الاحتياطي العالمي آنذاك،² الشيء الذي أهله لأن يكون إلى جانب الذهب كقاعدة صرف يتم على أساسها تحديد أسعار العملات، بحيث أن 1 أوقية من الذهب تساوي \$35، وفي ظل هذا النظام وعلى أساس هذه النسبة تلتزم الولايات المتحدة من خلال بنك الاحتياطي الفدرالي بتحويل الموجودات الدلارية للدول إلى ذهب باعتبار الدولار وفق بريتن وودز هو المؤهل الوحيد للصرف إلى ذهب.³

كما نتج عن هذه الاتفاقية ما يلي:

- إنشاء صندوق النقد الدولي والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد، حيث قام هذا الصندوق بمباشرة مهامه بعد سنة 1947؛⁴

- إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد انبثق عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية، ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الأطراف والمسماة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT عام 1948.⁵

3. تقييم نظام بريتن وودز: إن عمل نظام بريتن وودز له محاسن وعيوب وهي كالتالي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 304.

² نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 148.

⁴ Patrik Lenain, Le FMI, Casbah édition, 1991, P 09.

⁵ خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 84، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le: 28/01/2015.

- 1.3. مزايا النظام:** يمكن ذكر مزايا النظام والتي اعتمد عليها مؤيدوه على النحو التالي:¹
- نظام يجمع بين ثبات الصرف من خلال تثبيت العملة بوزن معين من الذهب ونظام حرية الصرف، من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات مع منع التغيرات المتتالية لأسعار الصرف؛
 - سمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث وفر للمصدرين والمستوردين إمكانية عقد اتفاقية تجارية مستقبلية على المدى المتوسط أو الطويل بالنظر إلى عامل الاستقرار الذي تتميز به أسعار الصرف وكذا الثقة الممنوحة في عملات التبادل؛
 - سمح نظام بريتن وودز بالرفع من الإنتاج العالمي وكذا التجارة الخارجية الدولية بوتيرة سريعة مقارنة بالأنظمة التي سادت قبله؛
 - تجنب التذبذبات النقدية الكبرى التي حدثت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية من خلال تدخل البنوك المركزية على مستوى أسواق الصرف لبيع وشراء عملاتها مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي بقاء أسعار العملات ضمن مجال التقلبات المسموح بها، ومنه تفادي الكثير من الاختلالات الاقتصادية التي تعيق المبادلات الدولية.²
- 2.3. عيوب النظام:** يبرر المعارضون مواقفهم تجاه هذا النظام بما يلي:³
- إن ارتكاز العملات الرئيسية على قاعدة الدولار يتطلب احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية باحتياطات ضخمة من الذهب، لكن منذ مطلع الستينات تناقص الاحتياطي الذهبي ولم يعد يغطي الدولارات الموجودة على مستوى دول الفئات؛
 - ظهور مشكلة السيولة الدولية من خلال عدم قدرة الدولار على الوفاء باحتياجات العالم المتزايدة، إذ ظهرت اختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم وسائل الدفع مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار حقوق السحب الخاصة؛
 - إن اعتبار الدولار الأمريكي كعملة احتياطية قد يعمل على نقل التضخم من الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم؛
 - لم يكن يسمح هذا النظام بالتعديلات اللازمة في الأوقات المناسبة وبالسرعة المطلوبة على مستوى أسعار صرف العملات؛⁴

¹ نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

² Pierre Salles, *Problèmes Economique Généraux*, 6ème édition, paris: dunod, 1986, P 317.

³ نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁴ مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1982، ص 104.

• افتقار نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أدوات يستعين بها صندوق النقد الدولي في معالجة التوقعات بخصوص تخفيض أو رفع قيمة العملة خاصة في ظل تدفقات رؤوس الأموال.¹

4. **بداية سقوط نظام بريتون وودز:** أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطياتها الدولارية، ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار دولار إلى 11 مليار دولار من 1960 إلى 1970 وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي، الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب، ومما زاد الأمر سوء هو انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أمريكا إلى أوروبا الأمر الذي عمق الأزمة، وسعيًا لمواجهة هذه التداعيات في النظام النقدي الدولي تم اتخاذ العديد من الإجراءات الفردية والجماعية كان أبرزها الاتفاق على إنشاء حوض الذهب (Gold Pool) عام 1961، وقد اشتمل على البنوك المركزية للولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وسويسرا وإيطاليا، وقد كان القصد الأساسي منه تثبيت أسعار الذهب.²

وفي عام 1961 اشتد الإقبال على شراء الذهب في سوق لندن و أدى إلى ارتفاع سعره عن السعر الرسمي مما دفع ذلك إلى تدخل بنك إنجلترا من خلال قيامه ببيع كميات ضخمة منه في السوق الحرة لكي ينخفض ثمنه لكن البنك لم ينجح في ذلك بسبب الطلب الكبير عليه.

وفي 9 ماي 1971 رفعت كل من سويسرا (الفرنك) والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1% و 5.1% على التوالي بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانتكاسة التي شهدتها الجنيه الإسترليني عامي 1965 و 1966 مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفا من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل إليها الدولار الأمريكي واحتياطها الذهبي قامت أمريكا بالتدخل لإصلاح الأوضاع وذلك بإقرار

¹ أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص152.

² خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص85، عن الموقع:

- مجموعة من قرارات على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون في 15/8/1971 في خطابه للأمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت الآتي¹:
- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية؛
 - خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%؛
 - فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.

ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما دفع بعض الدول إلى تعويم عملاتها.

5. **اتفاق سميثونيان:** في ديسمبر 1971 اجتمع ممثلو مجموعة الدول العشرة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، هولندا، السويد، بلجيكا) في سميثونيان بواشنطن، ووافقوا على رفع سعر أوقية الذهب إلى 38 دولار بدلاً من 35 دولار للأوقية²، الأمر الذي يعني خفض قيمة الدولار بنسبة 7.9% وهو أول تخفيض للدولار منذ عام 1934، وفي المقابل فقد قامت كل من اليابان ودول أوروبا برفع قيمة عملتها مقارنة بمعدلاتها سابقاً، فقد رفع الين بنسبة 16.9%، والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي بنسبة 8.57%، والليرة الإيطالية 7.48%، والفرنك السويسري 13.9% والفرنك البلجيكي والجيولدر الهولندي 11.6% وذلك عندما قررت تقويم عملاتها بالدولار الكندي، كما وافقت الولايات المتحدة على إلغاء الضريبة المفروضة على السلع المستوردة ثم تم التوصل إلى اتفاق مؤقت للسماح بتقلبات أسعار الصرف بنسبة 2.25% صعوداً وهبوطاً بالنسبة لأسعار التعادل الجديدة التي تم التوصل إليها بموجب الاتفاقية الجديدة وذلك من أجل إبطال تعويم العملات الخاصة بمجموعة الدول العشر العظمى³.

6. **انهيار نظام بريتن وودز:** إن اتفاق سميثونيان لم يعالج الأزمة النقدية الدولية كونه كان يتسم بضعف المضمون فقد استمر الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب بعد تخفيضه وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد، كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة، فيما لم يدم الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص38.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص52.

³ خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص86، عن الموقع:

طويلاً إذ بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى، ففي عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان باتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولار الأميركي إلى أسواقها، كما أن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت مخيبة للآمال فقد استمر العجز في الميزان التجاري الأمريكي حتى وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعام الماضي، وفي جانفي 1973 حدث تدفق شديد من الدولارات إلى سويسرا مما دفعها إلى التوقف عن تدعيم الدولار وأعلنت في 23 جانفي 1973 تعويم الفرنك السويسري، وفي 12 فيفري 1973 أعلن عن إقفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية كما أعلنت اليابان تعويم الين و أعلنت الولايات المتحدة تخفيضاً ثانياً في قيمة الدولار بنسبة 10%، وكان هذا الإجراء طبيعياً تنص عليه الاتفاقيات الأخيرة، وبهذا التخفيض فقد الدولار تماماً مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها للتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة.¹

ثانياً: النظام النقدي الدولي وفق قاعدة التعويم المدار

1. نظام التعويم المدار: التعويم للعملة هي على النقيض تماماً مع سياسة تثبيت سعر الصرف التي جسدتها قواعد بريتن وودز والتي تم الاستغناء عنها حيث قامت الدول الأوروبية واليابان في 1 مارس بتعويم عملاتها مقابل الدولار.²

ووفقاً لسياسة التعويم المدار تقوم السلطات النقدية في كل دولة بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف، دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، والواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض هذا النظام نفسه عقب انهيار نظام بريتن وودز.³

وقد قامت الدول الأوروبية بقيادة ألمانيا بتكوين نظام نقدي إقليمي يقوم على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام، مع تعويم عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى تعويماً جماعياً، وقد مارست الدول الصناعية لسياسة التعويم بشكل جماعي أو فردي

¹ المرجع السابق، ص 87، عن الموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le: 28/01/2015.

² R. Krugnan & R. Abstfed, *Economie Internationale*, Belgique, 1992, P 37.

³ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وهي تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية لذلك اعتبرت سياسة التعويم ظاهرة دولية، أما الدول النامية فقد تحولت تدريجياً من ربط عملاتها بعملة رئيسية إلى سلة من العملات المتنوعة.¹

2. **اتفاقية جامايكا:** إن تعميم نظام التعويم أخذ صفة الرسمية في مؤتمر جامايكا سنة 1976 وأصبح حيز التطبيق في 1 أبريل 1978، وجاءت اتفاقية جامايكا للتأكيد على ضرورة الإصلاح النقدي، ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، التي كانت تلزم الدول بتحديد أسعار الصرف الخاصة بالعملات وفقاً لنظام استقرار أسعار الصرف وأسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف (نظام تعويم العملات) وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك دون اللجوء إلى الصندوق.²

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- إلغاء سعر الصرف الرسمي للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في التعامل بالذهب وتحديد أسعاره؛
- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة، وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق؛
- إلغاء أي بند من الاتفاقية ينص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا).

3. تقييم النظام النقدي الدولي وفقاً لقاعدة التعويم المدار

1.3. **مزايا النظام النقدي الدولي وفقاً لقاعدة التعويم المدار:** يرى المؤيدون أن هذا النظام يوفر مزايا يفتردها نظام ثبات أسعار الصرف من حيث أنه:³

- تتكفل قوى السوق في ظل نظام التعويم المدار بإحدى التغييرات اللازمة في سعر الصرف للقضاء على الخلل في ميزان المدفوعات؛
- إعفاء البنوك المركزية في مختلف الدول من عبء التدخل في أسواق الصرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملتها الوطنية؛
- عدم حاجة البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطات نقدية في صورة ذهب وعملات أجنبية، لعدم تدخلها في أسواق الصرف الأجنبي كعارضة أو طالبة لعملتها؛

¹ زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 105.

² نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

³ المرجع السابق، ص 44.

• يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف بما يضمن حرية البلد في إتباع سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.

2.3. عيوب النظام النقدي الدولي وفقا لقاعدة التعويم المدار: يمكن ذكر عيوب هذا

النظام في النقاط التالية:¹

• تعرض عمليات التصدير و الاستيراد لمخاطر اقتصادية نظرا لاحتمالات تغير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم، ويخلف هذا الوضع حالة عدم الثقة في المعاملات الاقتصادية الخارجية؛²

• يؤدي الأخذ بنظام التعويم المدار إلى نقص حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل سبب وجود عنصر عدم التأكد في استقرار قيمة الأموال المستثمرة في الخارج والعائد بالنسبة لهذه للاستثمارات؛

• تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلى المبالغة في رفع أو خفض قيمة العملة.

¹ المرجع نفسه، ص44-45.

² دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1984، ص187.

المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل الهيئات المالية الدولية

من مظاهر الإصلاح الدولي للنظام النقدي هو إيجاد جهاز تنظيمي مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي ومعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وقد تبلور هذا في اتفاقية "بريتن وودز" من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي، يضاف إلى جانبه البنك الدولي والذي يعد مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة أوكلت له منذ إنشائه مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أوروبا، إلا أن دوره تطور إلى أبعد من ذلك إذ أصبح يهتم بمحاربة الفقر عبر العالم.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية أنشأت بموجب اتفاقية بريتن وودز عام 1944 للسهر على سلامة النظام النقدي الدولي العالمي وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

أولاً: تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي

1. تعريف صندوق النقد الدولي: يمكن تعريفه على أنه المؤسسة النقدية العالمية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار، وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.¹

2. نشأة صندوق النقد الدولي: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية "بريتن وودز" سنة 1944، وكان عدد أعضائه 45 دولة، ومنذ سنة 1998 بلغ عدد أعضاء الصندوق أكثر من 181 بلد باستثناء كوبا وأصبح مؤسسة ذات نزعة مشتركة، وقد أنشأ في فترة عانى فيها العالم من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات والحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف وكسب الأسواق، وما انتهى إليه من تقييد للتجارة الدولية.²

ثانياً: أهداف صندوق النقد الدولي

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، دار النيل العربية، القاهرة،

(د ت)، ص 84.

² سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2010، ص 86.

³ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 91.

- منح الثقة للدول الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة تساعد على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين المدفوعات دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي؛
- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية؛
- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن، وللوصول إلى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب على الصعوبات التي تواجهها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

ثالثاً: وظائف صندوق النقد الدولي

من أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ما يلي:¹

- تقديم المعونة الفنية، عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات، ورسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وكذلك إعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية؛
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي؛
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة والتي أنشأت نتيجة مشكلة السيولة؛
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يمكن للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة؛
- مراقبة النظام النقدي الدولي، من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف؛

¹ محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص ص102-

• المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، والبلدان التي في طريقها للتحويل إلى بلدان صناعية. هذا وقد زاد الدور الإشرافي للصندوق، وأصبحت برامج التعديل الهيكلي محور اهتمام خاص من جانبه، كما تنوعت التسهيلات التي يقدمها إلى أعضائه، بالإضافة إلى أن وظائف الصندوق قد تغيرت عبر الزمن، فمن الإشراف على حسن سير النظام النقدي الدولي وثبات أسعار الصرف إلى مراجعة السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء للاستفادة من التسهيلات من منظور الاحتياجات التمويلية للدول التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها، إلا أن الحصول على التسهيلات أمر مهم لهذه الدول ليس للتمويل فقط وإنما للإعلان عن بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف الصندوق وتأييده.¹

رابعاً: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

يستمد صندوق النقد الدولي أمواله من اشتراكات الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض أو بيع كمية من الذهب لتوفير السيولة للدول الأعضاء، وتتمثل موارد الصندوق فيما يلي:

1. اشتراكات الدول الأعضاء: تتمثل موارد الصندوق في اشتراكات الأعضاء وهذه الاشتراكات تكون مجموعة الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأسمال الصندوق والقيام بدفع 25% من حصته ذهب أو دولاراً، ويدفع الباقي أي 75% من حصة البلد العضو بعملته الخاصة المقومة بالدولارات، هذا وقد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم 25% ذهب من الحصة، إذ أن العضو المنظم إلى الصندوق لا يلتزم بتقديم أكثر من 10% من كتلة الذهب التي يمتلكها، وهذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل عن 25% من حصة الذهب، وقد بدأ تكوين هذه الحصص مرتبطاً بصيغة "بريتن وونز" والتي اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل متوسط الواردات والصادرات وحيازات الذهب والأرصدة الدولارية والدخل القومي، ومنذ سنة 1963 استحدث الصندوق مجموعة صيغ أخرى بحساب الحصص استخدمت لتحديد الحصص المبدئية للأعضاء الجدد والزيادات في الحصص مستعينا بذلك ببيانات اقتصادية تتعلق بإجمالي الناتج المحلي ومعاملات الحساب الجاري ومقدار تغير المتحصلات الجارية والاحتياطات الرسمية؛²

¹ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 84.

² محمد شاكر العربي، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 125.

2. **الاقتراض:** يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة أن يقترض أموالاً من الأسواق المالية لتعويض النقص الذي قد يحدث في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء، وبذلك تمكنه الأموال المقترضة من مساعدة الدول الأطراف التي تطلب منه ذلك؛¹

3. **بيع الذهب:** قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من ذهب، بهدف توفير موارد مالية إضافية، وهذا ما تم فعلاً في إطار إصلاح نظام "بريتن وودز" الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.²

المطلب الثاني: البنك الدولي

تمخض عن اتفاقية "بريتن وودز" إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يعد مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والتي أوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أوروبا التي خربتها الحرب العالمية الثانية إلا أن دوره تطور لانتساع نطاق عضويته وأصبح يطلق عليه بالبنك الدولي الذي أصبح يضم عدة مؤسسات تابعة له.

أولاً: تعريف البنك الدولي

توجد عدة تعاريف تخص البنك الدولي وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف:

• **التعريف الأول:** يمكن تعريف البنك الدولي بأنه "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء".³

• **التعريف الثاني:** يمكن القول بأن البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم، ويعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية بريتن وودز التي وقعت عام 1945.⁴

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك الدولي:

البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945 وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول

¹ عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 53-54.

² المرجع نفسه، ص 54.

³ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 83.

⁴ محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ويعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية.

ثانياً: أهداف البنك الدولي

يهدف البنك الدولي إلى تمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، ونذكر أهم أهداف البنك الدولي في:¹

- المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها الحرب وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية في مختلف البلدان؛
- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة؛
- تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ولا بد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأمد؛
- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعاً من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية؛
- ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دوراً نشيطاً في سيرورة التنمية الاقتصادية؛
- حماية مصالح وأموال الدول الأعضاء الرئيسيين أي الدول الصناعية الغنية، ومن أجل ذلك فإن القروض لا تمنح إلا للدول السائرة في ركابها وبغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.

ثالثاً: وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمن القروض فإن البنك الدولي يقوم بالعديد من الوظائف أهمها:²

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 169.

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك الدولي في هذه الدراسات بصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية وإقليمية كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية... الخ؛
- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص؛
- الإهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 1% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجلات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو منشورات؛
- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛
- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقير والتجارة للدول الأعضاء، حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمتها المصرفية وأسواق المالية.

رابعاً: مجموعة البنك الدولي

إن توسع البنك الدولي في تقديم قروض للهيئات العامة والخاصة في أقاليم الدول الأعضاء، وما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية لجأ البنك إلى إنشاء مؤسسات تابعة وهي كالاتي:

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وهو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي والذي أنشأ عام 1946، وهو بنك لا يستهدف تعظيم الربح كما يركز على منح القروض للدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل دخلاً في العالم، ويرتبط التصويت فيه بمساهمات الدول الأعضاء.¹

2. مؤسسة التمويل الدولية: أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة، والمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الأقل نمواً، وتقدم هذه

¹ بلال علي النصور، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص76.

المؤسسة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال المشروع المقترح، بشرط أن لا يتوفر لدى المؤسسة الأموال الكافية للبدء بتنفيذه فعليا أو لا تستطيع الحصول عليها بتكاليف الاقتراض الحالية في سوق رأس المال كما أن هناك هدفا آخر لهذه المؤسسة وهو النجاح والتوسع من أجل البقاء وإيجاد مشاريع مربحة، وتتكون من 172 عضوا.¹

3. المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار: أنشأ في عام 1966 من قبل البنك الدولي وهو مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وذلك بسبب كثرة المشاكل والنزاعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستثمر فيها، كمشكلة الديون التي لم يتم تسديدها لصالح المستثمرين الأجانب وكذلك مشكلة التحويلات الخارجية للاستثمارات نحو الخارج، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالقوى العاملة وقيود الاستيراد والتصدير، ومن وظائف هذا المركز أيضا تقديم الخدمات الاستشارية للتحكيم بين الأطراف المتنازعة.²

4. الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات: أنشأت هذه الوكالة عام 1985 بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الاضطرابات السياسية، بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية وتضم هذه الهيئة 141 عضوا.³

5. هيئة التنمية الدولية: أنشأت هيئة التنمية الدولية سنة 1960 كنافذة للتمويل الرخيص وطويل الأجل (سعر الفائدة في حدود 0.75%)، ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين عاما) وفترة سماح تصل إلى عشر سنوات، وتتكون الموارد المالية لهذه الهيئة من مساهمات الدول الغنية، وعلى الرغم من أن هيئة التنمية الدولية تعتبر في الوقت الحالي المصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يمنح مساعداته بشروط ميسرة إلا أن مواردها لا زالت دون المستوى الذي يمكنها من تدعيم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأشد فقرا في العالم.⁴

المطلب الثالث: إطار التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

يتعاون الصندوق والبنك الدولي بصورة منتظمة وعلى مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء والعمل معا في عدة مبادرات مشتركة، وفي عام 1989 تم تحديد

¹ إبراهيم مرعى العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 89.

² المرجع نفسه، ص 90.

³ بلال علي النصور، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ المرجع نفسه، ص 78.

شروط التعاون بينهما في اتفاقية برمت لضمان التعاون الفعال في مجالات المسؤولية المشتركة، وفي ما يلي مختلف مجالات التعاون بين المؤسستين:¹

أولاً: التنسيق عالي المستوى

أثناء الاجتماعيات السنوية التي يعقدها مجلسا محافظي الصندوق والبنك الدولي يتشاور المحافظون ويقدمون وجهات نظر بلدانهم بشأن القضايا الاقتصادية والمالية الجارية على المستوى الدولي، ويقرر مجلسا المحافظين كيفية معالجة هذه القضايا، كما تلتقي مجموعة فرعية من محافظي الصندوق والبنك الدولي ضمن لجنة التنمية التي أنشئت عام 1974 بهدف تقديم المشورة لمجلسي محافظي المؤسستين بشأن القضايا الإنمائية الحيوية وكذلك الموارد المالية اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل.

ثانياً: مشاورات الإدارة العليا

يعقد المدير للعام للصندوق ورئيس البنك الدولي اجتماعات منتظمة للتشاور حول أهم القضايا، كما يصدران بيانات مشتركة، وقد سبق لهما القيام بزيارات مشتركة لعدة مناطق وبلدان.

ثالثاً: مشاورات الخبراء

تحرص المؤسستين على التعاون الوثيق في المجالات المشتركة المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسات الاقتصادية، ويشارك خبراء كل منهما في البعثات المؤسسية الأخرى، وتمثل التقييمات التي يجريها الصندوق للموقف الاقتصادي العام في البلدان الأعضاء عنصراً مساهماً في تقييمات البنك الدولي لمشروعات التنمية والإصلاحات المحتملة، كما يراعي الصندوق فيما يقدمه من مشورة بشأن السياسية الاقتصادية للبلدان الأعضاء مشورة البنك الدولي لها بشأن الإصلاحات الهيكلية والقطاعية كذلك يتعاون خبراء المؤسستين في تحديد الشريطة التي تصاحب برامج الإقراض كل منهما، وقد خلصت المراجعة الخارجية لحالة التعاون بين البنك والصندوق في عام 2007 إلى وضع خطة عمل مشتركة بين إدارتي المؤسستين حول التعاون فيما بينهما وذلك لتحسين المنهج المستخدم في عمل المؤسستين معاً.

رابعاً: تخفيف أعباء الديون وتقييم الاستقرار المالي

يتعاون الصندوق والبنك الدولي معاً أيضاً في تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك من خلال المبادرة متعددة الأطراف المعنية بالبلدان

¹ <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/imfwba.htm>, consulter le : 25/02/2015.

الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف أعباء ديونها، ويشترك خبراء الصندوق والبنك في إعداد التحليلات المعنية بمدى استمرارية تحمل الديون ضمن إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون الذي اشتركت المؤسسات في تصميمه.

يعمل الصندوق والبنك الدولي معا أيضا لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات وضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم.

خامسا: الحد من الفقر

في عام 1999 استهل الصندوق والبنك الدولي منهج إعداد تقارير إستراتيجية الحد من الفقر كعنصر رئيسي في العملية المؤدية إلى تخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة "هيبك" وركيزة للإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق والبنك الدولي، وبينما ظلت تقارير إستراتيجية الحد من الفقر تشكل دعائم مبادرة "هيبك" اعتمد البنك الدولي في عام 2014 منهاجا استثماريا جديدا يركز على دعم سياسات بلدانه الأعضاء من أجل القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

خلاصة

لقد مر النظام النقدي الدولي بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى قبل 1944 والتي عرفت فيها المجمعات النقدية الدولية نظام المعدنيين إلى جانب نظام المعدن الواحد، وقد أعطى نظام المعدن الواحد أي الذهب الثقة في النظام النقدي الدولي إلا أنه لم يستطع مواجهة المتغيرات العالمية الجديدة (التوسع في الإصدار النقدي) ليسقط بعد ذلك. أما المرحلة الثانية فقد كانت المرحلة التي تحول فيها العالم إلى نظام آخر يرتكز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي ضمن اتفاقية بريتن وودز، وحتى هذا النظام لم يكن ذلك النظام المثالي الذي كانت تطمح له دول العالم فسقطت تحت أزمات مالية، ليحل محله نظام التعويم المدار الذي فرض نفسه بعد سقوط نظام بريتن وودز، وهو النظام السائد في يومنا هذا.

ولقد انبثق عن اتفاقية بريتن وودز هيئتين دوليتين تعتبران من أهم الهيئات في النظام النقدي الدولي وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تقوم الهيئتين بالعديد من الأنشطة بالإضافة إلى تقديم المساعدات المختلفة للدول الأعضاء وحتى الدول النامية.

الفصل الثاني

الدولار الأمريكي والأورو في الاقتصاد العالمي

تمهيد

جاءت اتفاقية بريتن وودز لتعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية بكامل قواها العسكرية والاقتصادية، واحتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية ليحل محل الذهب والجنيه الإسترليني، ومنذ ذلك الوقت وهو يعتبر العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية مما أتاح له المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي، إلا أن هذا لم يمنع تعرضه لعدة أزمات في سبعينيات القرن الماضي.

وفي ظل سيادة الدولار بدأت فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية تتبلور وتعود هذه الفكرة إلى الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أن الدول الأوروبية لم تتحمس لذلك وكانت الأسبقية لإقامة سوق أوروبية موحدة، إلا أنه ومع انهيار نظام بريتن وودز واشتداد الاختلالات النقدية الدولية سارعت الدول الأوروبية إلى تجسيد مشروع الوحدة بدءاً بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة أصبح لها صدى وتأثير في الاقتصاد العالمي.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول بروز الدولار كعملة ارتكازية دولية، وآثاره على مختلف الاقتصاديات العالمية وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصص للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو".

المبحث الأول: الدولار الأمريكي كعملة إرتكازية دولية

بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لدول غرب أوروبا، لجأت هذه الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لطلب المعونة من أجل إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب، ثم جاءت اتفاقية بريتن وودز لتدعم هذا الاتجاه لصالح الدولار ليحل محل الجنيه الإسترليني، ومنذ ذلك الوقت أصبح الدولار العملة الإرتكازية الأولى في العالم وأكثرها استخداماً في تمويل التجارة الدولية والمدفوعات الدولية، كما أنه العملة الأساسية التي تشكل معظم احتياطات العالم.

المطلب الأول: ظهور الدولار الأمريكي كعملة دولية

رغم التذبذب الذي أصاب اتفاقية بريتن وودز إلا أن الدولار لطالما حافظ على مكانته كعملة أساسية في المعاملات الدولية، حيث تحول من عملة محلية إلى قوة عظمى في العالم.

أولاً: لمحة عن الاقتصاد الأمريكي

1. عوامل قوة الاقتصاد الأمريكي: يمكن إبراز أهم العوامل التي تعبر عن قوة الاقتصاد

الأمريكي وخاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى غاية بداية السبعينات فيما يلي:¹

1.1. بروز الاقتصاد الأمريكي دولياً: إن الاقتصاد الأمريكي يكاد يكون الاقتصاد الوحيد

الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وقد تجمعت فيه مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي لم تتجمع في أي اقتصاد آخر، حيث احتفظ ببنية أساسية قوية، إضافة إلى تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية والزراعية، كل هذا جعله يمتلك عناصر هامة من القوة الاقتصادية التي تدفعه إلى النمو والتقدم، في نفس الوقت الذي كانت فيه دول مثل بريطانيا، ألمانيا واليابان في حالة من الدمار والضعف التي لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

2.1. انفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية: جاء الدولار الأمريكي ليحل

محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي بموجب اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، وبالتالي استطاع الاقتصاد الأمريكي أن يتحكم في السيولة الدولية استناداً إلى قيام الدولار الأمريكي بدور المعادل لجميع العملات القبلية للتحويل في العالم، نظراً لقابليته للتحويل إلى ذهب على أساس سعر ثابت كما تم الاتفاق عليه في بريتن وودز.

ولقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفرد بميزة فريدة لا تنافسها فيها أي دولة

أخرى، وهي إمكانية تمويل عجزها التجاري من خلال طبع الدولار الأمريكي، دون أن تضطر

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 149-151.

إلى إجراء سياسات انكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والاستثمار فيها، بل استطاع الاقتصاد الأمريكي من خلال الثقة العالمية في الدولار الأمريكي أن يمتلك العديد من الأصول والمشروعات الكبرى في الخارج، وبالتالي فإن الفترة من سنة 1945 إلى سنة 1971 يطلق عليها البعض بأنها العصر الذهبي للاقتصاد الأمريكي.

3.1. حجم الاقتصاد: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية في العالم، وتتجلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية، حيث أن أكثر من 60% من المبادلات العالمية تتم بالعملة الأمريكية الدولار ومقاولاتها وفروع شركاتها المتعددة الجنسية تشمل قارات العالم وتحقق 14.5% من المبادلات العالمية وبذلك أصبحت القوة التجارية الأولى في العالم، وأول قوة في الصناعة، الإنتاج والتصدير.¹

4.1. ارتفاع معدلات الادخار والنتاج القومي الإجمالي:

- **ارتفاع معدلات الادخار:** تميز الاقتصاد الأمريكي بالارتفاع في معدلات الادخار، مما أدى بدوره أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لرؤوس الأموال في العالم، وارتفعت استثماراتها الخارجية في القارة الأوروبية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.
- **ارتفاع معدل الناتج القومي المحلي:** كانت الولايات المتحدة الأمريكية أغنى دولة في العالم ففي سنة 1950 كان ناتجها القومي الإجمالي أعلى بمقدار خمسة عشر مرة من مثيله في اليابان.

5.1. التفوق التكنولوجي: حققت المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الأمريكية شهرة كبيرة ومكانة متميزة من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي،² حيث كان التفوق في التكنولوجيا على اختلاف أنواعها من نصيب الاقتصاد الأمريكي، لأن الحرب العالمية الثانية كانت قد دمرت المقومات العلمية في معظم أنحاء العالم، وكانت الشركات والمؤسسات الأمريكية تصنع منتجات لم يكن باستطاعة الأجانب صنعها مثل الطائرة "بوينغ 707"، ويرتبط بالتفوق التكنولوجي العامل الخاص بالإنفاق على البحث والتطوير في الشركات والمنظمات المختلفة، حيث كان الإنفاق على البحث والتطوير هو الأول عالمياً.

¹ دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص91.

² ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص57.

2. أدوات الهيمنة في الاقتصاد الأمريكي: هناك العديد من الأدوات التي مكنت الاقتصاد الأمريكي من الهيمنة اقتصاديا على العالم، يمكن التطرق إليها فيما يلي:

1.2. الشركات المتعددة الجنسيات كأداة للهيمنة الأمريكية: وتعد هذه الشركات أداة للهيمنة الأمريكية على الأسواق العالمية، وذلك حسب ما أبرزته الإحصائيات التي قدرت ب40% من أكبر هذه الشركات الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية.¹

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هيمنتها الاقتصادية على الاقتصاد الدولي ككل، وتصل المساهمة في أكبر 200 شركة عالمية إلى حوالي الثلث أيضا، ويمكن إبراز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في النقاط التالية:²

- التأثير على السياسة النقدية من خلال التدخل في الرقابة الوطنية على الاقتصاد؛
- تطبيق قوانين البلد الأصلي للشركة داخل البلد الأصلي للشركة داخل البلد المضيف؛
- تطبيق الأعمال الخاصة والسيطرة على القطاعات الحساسة والصناعات ذات التأثير الواسع على الاقتصاد.

2.2. الدولار الأمريكي: لقد وافقت الدول المجتمعة في "بريتون وودز" سنة 1944 على أن يكون الدولار العملة الدولية المحورية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي، عن طريق احتفاظ الدول في أرصدها بالدولار القابل للصرف إلى ذهب، وهكذا سمح النظام النقدي الدولي للولايات المتحدة بأن تعاني من عجز مستمر في العمليات الرأسمالية في ميزان مدفوعاتها، من أجل تلبية زيادة الطلب على السيولة الدولية بحيث أصبحت البنوك المركزية حريصة على الاحتفاظ بالدولار كأصل احتياطي.³ كما أصبح الدولار وسيلة هامة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار في المصارف الأوروبية، والتي أطلق عليها فيما بعد اسم أسواق الأورو دولار، وهكذا شق الدولار طريقه للهيمنة على المعاملات المالية و التجارية الدولية،⁴ كما أن تزوير الكثير من العملات العالمية جعل من الدولار الذي يصعب تزويره أمرا جاذبا أيضا.

3.2. الهيئات المالية الدولية كأداة للهيمنة الأمريكية: لقد كان الدافع من إنشاء الهيئات المالية الدولية هو التوسع الرأسمالي والذي بدأت بتعميمه في العالم بدعوى اقتصاد السوق

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص22.

² رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص193.

³ دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص89.

⁴ مي قاسم، دور البنوك في التخصصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص34.

والرفاه المالي، وبالتالي قد ارتبطت هذه المؤسسات بسيطرة الدول الرأسمالية عليها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر نفسها مسؤولة عن النظام الرأسمالي، وتظهر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المؤسسات من خلال:¹

- تبني ورعاية مؤتمر بريتن وودز في الأراضي الأمريكية واختيار واشنطن كمقر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- فرض الدولار كعملة التعامل الرئيسية مع مؤسستي بريتن وودز.

3. عوامل ضعف الاقتصاد الأمريكي:

1.3. **تباطؤ معدلات النمو والإنتاجية:** عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنوات الثمانينات تباطؤ ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي وابتداء من سنة 1989 إلى غاية سنة 1991 كانت معدلات الناتج في انخفاض مستمر، وقد عاودت الانتعاش بحلول سنة 1994 ثم انخفضت مرة أخرى سنة 1995 لتعود وترتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2000، والجدول التالي يبين تباطؤ وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.²

الجدول رقم (01): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للفترة ما بين (1983-2000)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدل النمو	3.6	2.6	3.2	2.9	3.1	3.9	2.5	0.8	1.2
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	2.1	3.2	3.2	2.7	3.6	4.4	4.4	4.2	5.0

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004، ص35.

2.3. **المدونية:** لقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من كونها دائنا صافيا لباقي دول العالم في بداية أعوام الثلاثينات إلى كونها أكبر مدين في العالم بحلول سنوات الثمانينات، بحيث عرف الدين العام الأمريكي نموا مذهلا ابتداء من سنوات السبعينات وقد تضاعف بقيمة 3.6%

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص87.

² عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004، ص35.

خلال عقد الثمانينات، في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا واليابان وغيرهما من الدول تتحول إلى دول ذات فائض كبير.¹

3.3. تفاقم المشاكل الاقتصادية: تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر مدين صافي للعالم ما يعكس الاختلالات العميقة في اقتصادها، وفيما يلي أبرز اختلالات الاقتصاد الأمريكي:

- تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي والقدرة التنافسية للمنتجين الأمريكيين في الأسواق العالمية وصعود قوى اقتصادية مثل اليابان وألمانيا حيث أصبحتا تتنافسان الولايات المتحدة في مجالات الصناعة المتقدمة؛²

- الحجم الكبير للاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الادخار حيث يشكل الإنفاق الاستهلاكي ركيزة الاقتصاد الأمريكي، حيث أن نسبة الاستهلاك الخاص (القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص) تبلغ 67.7% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وهي تعادل ثلثي الناتج؛³

- تنامي العجز الفادح في ميزان الحساب الجاري كظاهرة مزمنة وكاختلال اقتصادي دائم يتم تمويله عن طريق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي.⁴

ثانياً: نشأة الدولار الأمريكي⁵

قبل إصدار الدولار في أمريكا كان الشعب الأمريكي يتعامل بالعملة الفرنسية والإنجليزية والإسبانية مما كان يسبب إرباكاً في التعاملات التجارية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة، إلى أن جاء عام 1785 حيث تم فرض الدولار عملة موحدة لاتحاد الولايات المتحدة، وفي عام 1792 تأسس النظام النقدي في أمريكا حيث بدأ سك عملة معدنية بولاية فيلادلفيا عام 1793.

وقد استخدمت العملة الأمريكية كبنكوت بعد إصدار الدستور الأمريكي عام 1889 وكان يتم إصدارها بواسطة مصرفين أغلق أولهما عام 1811 والثاني عام 1836، وبدأت المصارف الأهلية تتولى إصدار ورق النقد بموجب تراخيص من الولايات، وابتداءً من سنة 1863 أعطت الحكومة الأمريكية تفويض للبنوك الأمريكية بإصدار الأوراق النقدية.

¹ روجر ألتمان، ريتشارد هاس، أمريكا وإدمان الديون، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 126، 2010، ص 27.

² عبد الكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 22، 2009، ص 6.

³ حميد الجميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005، ص 125.

⁴ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁵ أبوبكر بوقرين، الدولار العملة الورقية الأمريكية، نشرة التجارة والتنمية، عن الموقع:

<http://www.alhandasa.net/forum/showthread.php?t=57074>, consulter le: 22/03/2015.

في سنة 1914 تم التصويت على نظام الخزينة الفيدرالية، هذا القانون أعطى الحق للبنوك الفيدرالية بإصدار العملة الأمريكية، ومع بداية القرن العشرين واجهت البنوك الأمريكية أزمة سيولة خانقة أثبتت عجز السلطات عن إرضاء إجمالي الطلب على النقود أدى إلى خلق نظام بنكي موحد يضم 12 بنكا فيدراليا للاحتياط حيث تولت هذه الأخيرة إصدار العملة بفئات مختلفة. وتختص الولايات المتحدة الأمريكية في إصدارها لعملتها الورقية بأسلوب خاص دون أغلب الدول، فبالإضافة إلى جعلها مقاسا موحدا ولونا متماثلا لكل فئات عملتها، فإن الورقة المالية تحمل إلى جانب ميدالية المنتصف عددا من الأرقام والحروف الرمزية والأختام والتوقيعات تتطلب معها المعرفة الدقيقة للصفات الأساسية المميزة لهذه العملة.

ثالثا: تحول الدولار إلى قوة عظمى

تمتعت بريطانيا طوال القرن 19 حتى الحرب العالمية الثانية بقوة اقتصادية عالمية، حيث قام النظام النقدي بها على أساس قاعدة الذهب كما توفرت على شبكة من المصارف العالمية بلندن مكنت بريطانيا من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي، كل هذه الظروف مكنت الجنيه الإسترليني من أن يحصل على مركز الصدارة فيما يخص تسوية المدفوعات بالنسبة للمعاملات الدولية.¹

وقد ظلت بريطانيا قوة عظمى إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث خسر الجنيه الإسترليني مكانته لصالح الدولار الذي حافظ على ارتباطه بالذهب نتيجة المعدلات المرتفعة لنمو الاقتصاد الأمريكي الذي استفاد من عدم دخوله الحرب، ولقد شكل النظام النقدي على قاعدة الذهب بداية التحول العالمي على مختلف المستويات، وانتقل النفوذ النقدي والسياسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الدولار هو النقد العالمي المتداول.

واكتسب الدولار الأمريكي صفة العالمية عن طريق نظام بريتن وودز الذي يقوم على ربط العملات الرئيسية في العالم بالدولار الأمريكي، بينما تم ربط هذا الأخير بالذهب وبهذا تم الاعتراف بالدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية.

وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم الأسباب التي دفعت الدولار إلى تسجيل مستويات قياسية مقابل التراجع الذي شهدته العملات الرئيسية الأخرى، فالاختلاف في السياسة النقدية بين البنك الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى* حول العالم حسمت المعركة لصالح الدولار،

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص290.

* تختلف السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية عن السياسات النقدية الخاصة بالدول الأخرى في كونها تعطي أولوية لهدف دعم النمو والحد من البطالة أكثر من اهتمامها باستهداف الحد من التضخم.

ورفع تراكم الدولارات لدى معظم الدول كمية النقود المحلية المتداولة، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى اعتماد الدولار الأمريكي مقياساً لقيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما أعطى الدولار دوراً مركزياً في مختلف الدول.¹

رابعاً: الدور المحوري للدولار

يقوم الدولار الأمريكي بدور عملة الاحتياطي العالمي، حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأميركية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي.

ونجد أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار، وبالإجمال يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة ترليون، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار. إن الدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسية مثل الين أو الأورو مدعوم باقتصاديات قوية ذات إنتاجية عالية، وسيطرة على التجارة العالمية، ونفاذ إلى الأسواق الخارجية، وقدرة على زيادة الصادرات، ولإقتصاديات تلك الدول أيضاً شركات تجارية في تكتلات اقتصادية كبيرة.²

وفي هذا السياق يتضح أن الدور المحوري للدولار الأميركي في الاقتصاد العالمي من خلال السجل الممتد تاريخياً لانضباط السلطات النقدية في الولايات المتحدة في مكافحة التضخم، قد عزز من مكانة الدولار كعملة يساهم الارتباط بها في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة.

المطلب الثاني: الدولار الأمريكي من الأزمة إلى السيادة

أولاً: الأزمة الحقيقية للدولار

من المعروف وكما سبق وأن تطرقنا إليه في الفصل الأول، أن معاهدة "بريتن وودز" قد تميزت بالاتفاق على شرطين أساسيين هما:

- قابلية تحويل الدولار إلى الذهب؛

¹ <http://www.alarab.com.uk/m/?id=34573>, consulter le: 13/04/2015.

² محمد شريف بشير، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، عن الموقع: <http://www.aljazeera.net>, consulter le: 14/04/2015.

• وجود نسبة ثابتة لتقلب العملات بالنسبة لبعضها البعض.

إلا أن المنتبغ للأحداث النقدية يعرف تماما أن هذان الشرطان لم يعد لهما وجود في ظل أزمة الدولار، فمن المعروف أنه ابتداء من أوت 1971 لم يعد الدولار هو العملة المحورية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب كما كان الحال من قبل، فضلا عن تخفيض قيمته الخارجية في ديسمبر 1971 وبذلك بدأت أزمة الأرصدة والاحتياطات الدوالرية في الظهور. أما بالنسبة للشرط الثاني والخاص بتقلب العملات في حدود ثابتة بالنسبة لبعضها البعض، فقد هدم تماما ولاسيما عندما أعلنت إنجلترا عن خروجها عن هذه الحدود سنة 1972 نظرا للضغوط التي توالت على الجنيه الإسترليني.

وفي بداية عام 1973 على الرغم من التخفيض الثاني للقيمة الخارجية للدولار، فقد عرفت الولايات المتحدة خروج كبير لرؤوس الأموال والمضاربة على الدولار والذهب بالقدر الذي دفع عدد كبير من الدول لتعويم عملاتها بغرض حمايتها، هذا الوضع دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة توطيد سيادتها النقدية على العالم وذلك باستخدامها كل الأساليب التي تضمن ذلك، فإصلاح ميزانها التجاري لضمان زيادة الربحية ومحاولتها لتعديل نظام النقد العالمي باستخدامها لحقوق السحب الخاصة، وفي مقابل هذا نجد أن ازدياد نمو الاقتصاديات الصناعية والتقدم الملحوظ الذي أحرزته كل من ألمانيا واليابان وفرنسا أدى إلى ظهور منافسين جدد للولايات المتحدة يشاركونها في أسواقها الخارجية، وبذلك انخفض إجمالي الصادرات الأمريكية للعالم الخارجي مؤثرا بذلك على الميزان التجاري وأيضا على ميزان المدفوعات.¹

ويمكن تلخيص أزمة الدولار في النقاط التالية:²

1. العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي: إذا تتبعنا العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الستينات والسبعينات لوجدنا أنه يرجع في جزء كبير منه إلى تمويل التوسعات الاستعمارية الأمريكية التي تهدف إلى فرض سيادة أمريكا في بقية دول العالم مستخدمة بذلك قوتها النقدية وسيطرة عملتها "الدولار"، ونظرا لأن معظم التحويلات العسكرية الأمريكية تتعلق بتنازل السلطات الأمريكية عن جزء من مواردها المالية دون مقابل مادي بل إزاء مقابل توسعي خاص يتوازن مع القوى العسكرية في أوروبا، فهذه التحويلات عادة ما تدخل في نطاق برامج المساعدات العسكرية للدول الأجنبية، وبذلك يمكن تصورها من الناحية الاقتصادية بأنها تمثل

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص ص 180-181.

² المرجع نفسه، ص ص 182-184.

صادرات دون مقابل نقدي أو تمويلي وهذا بطبيعة الحال يؤثر على حالة الميزان التجاري وأيضاً ميزان المدفوعات، كما أن حجم الأرصدة السائلة الأمريكية والتي تحدد درجة سيولة الاقتصاد الأمريكي أصبح يعاني من التدهور المستمر (خلال الستينات وأوائل السبعينات)، وانعكس في صورة تدهور في الأرصدة الذهبية وتزايد في حجم المديونية المسؤولة عن خروج رؤوس الأموال الأمريكية، ونظراً لانخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة بالنسبة لأوروبا فقد نتج عن ذلك زيادة حدة ظاهرة تسرب وهروب رؤوس الأموال الأمريكية والتي تهدف إلى التوظيف قصير الأجل إلى الخارج حيث الفرص الاستثمارية الأكثر إغراء، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة نسبة التسرب النقدي للخارج بالقدر الذي أضعف درجة السيولة المحلية للاقتصاد الأمريكي.

2. نذرة الذهب: من المؤكد أن زيادة التوسع الاقتصادي للدول الصناعية الأوروبية كان له أثر كبير على المشكلة النقدية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن زيادة دور الدول الصناعية في التجارة الدولية أدى إلى تزايد حجم الدولارات لديها مما دفعها إلى تحويل معظمها إلى ذهب، وقد ساهم ذلك في زيادة الضغط على أرصدة الذهب النقدي للولايات المتحدة ومن ثم انخفاضها باستمرار في الوقت الذي تزايدت فيه هذه الأرصدة لدى الدول الصناعية، والجدير بالذكر أن هذا الانخفاض قد زادت حدته في عام 1963 حيث انخفضت الأرصدة الذهبية النقدية للولايات المتحدة من 24,4 مليار دولار في 1948 إلى 13,2 مليار دولار في عام 1964، وقد كان نتيجة هذا الوضع اندفاع الدول الصناعية نحو التخلص من ما في حوزتهم من دولارات بالدرجة التي دفعت أسعار الذهب إلى الارتفاع بدرجة كبيرة، وهذا ما سمي بحمي الذهب كرد فعل لعدم الثقة في عملة الاحتياطي العالمي.

3. ظهور التكتلات الجديدة: لقد بدأت المعجزة الألمانية في الظهور من خلال استقرار الأسعار وأيضاً تحقيق فائض متزايد في ميزان المدفوعات، على الرغم من خروج العملات الأجنبية لأن ذلك كان مصاحباً بدخول الذهب ورؤوس الأموال إلى الاقتصاد الألماني، ويمكننا القول بأنه في خلال الفترة الممتدة من نهاية 1968 إلى منتصف 1987 قد تعرض المارك الألماني لأربعة إجراءات خاصة بإعادة تقييمه وزيادة قيمته، في الوقت الذي تعرض فيه الدولار الأمريكي لأربعة إجراءات أدت إلى تخفيض قيمته الخارجية أو سعر الصرف، ونتج عن ذلك ظهور أزمات السيولة التي كان لها آثار سيئة على أسواق رأس المال، ففي أبريل 1971 نجد أن الأرصدة الألمانية تجاوزت 17 مليار دولار، وفي ديسمبر من نفس العام ووفقاً لاتفاقية واشنطن حيث تم تخفيض الدولار بالنسبة للذهب للمرة الثالثة، بينما تم إعادة تقييم المارك

بمقدار 4.3%، وفي فيفري 1973 أعيد تقويم المارك للمرة الرابعة، وفي مارس 1973 أصبح مقوما للمرة الأولى بحقوق السحب الخاصة طبقا لاتفاقية جامايكا 1971.¹

ثانيا: السيادة العالمية للدولار

نظرا للدور الذي يلعبه الدولار حاليا فقد قادنا هذا إلى محاولة تحليل ازدياد السيادة النقدية والاقتصادية للدولار، بعد أن مر بفترات وصفت بأنها أزمة الدولار، وقبل أن نتعرض لازدهار الدولار يجب التنويه إلى أن سيادة الدولار ترجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها:²

- نمو وتزايد حجم المعاملات الدولية والخارجية بالدولار الأمريكي؛
 - إن الاقتصاد الأمريكي يعتبر الوسيط للاقتصاد العالمي الذي يقوم بدور هام على النطاق الدولي ويؤثر في اقتصاديات معظم الدول النامية وأيضا بعض الدول المتقدمة؛
 - يعتبر الاقتصاد الأمريكي بمثابة الجهاز المصرفي الذي يقوم بإصدار الجزء الأكبر من العملة التي تستخدم استخداما عاما على المستوى العالمي؛
 - وأيضا يمكن وصف هذا الاقتصاد بأنه الوسيط المالي الذي يقوم بتحويل الاحتياطات المتركمة بواسطة الدول الأخرى في صورة أوراق مالية عالمية طويلة الأجل؛
 - إن الدولار بوضعه المالي يعتبر العملة المحورية والمؤثر الأساسي في نظام النقد العالمي والمؤسسات النقدية العالمية وفي درجة السيولة العالمية.
- ولقد بدأ الدولار الأمريكي في الانتعاش ابتداء من ديسمبر 1972، فقد أخذت قيمته في التحسن بالنسبة للعملة الأوروبية، وأيضا بدأ الفرق بين ميزان المدفوعات الأمريكي وموازن المدفوعات الأوروبية في التلاشي، وقد صاحب ذلك الارتفاع الملحوظ في أسعار الفائدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان هذا الإجراء بمثابة الخطوة الأولى نحو تحسن قيمة الدولار مما دفع بتيار رؤوس الأموال للتحرك من أوروبا إلى الولايات المتحدة. إلا أنه ابتداء من مارس 1974 (هو تاريخ إعادة فتح أسواق الصرف) بدأ الدولار في الاهتزاز وبصفة خاصة في سوق الصرف في باريس، ومع ذلك لم تلجأ الحكومة الأمريكية للتدخل لتدعم وضع عملتها، إلا أن هذا الوضع لم يستمر ولاسيما بعد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية وأهمها:
- رفع سعر الفائدة في السوق النقدي وأيضا إصدار سندات ذات عائد يمكن اعتبارها بمثابة جزء من الاحتياطات الدولارية للبنوك الأجنبية؛

¹ المرجع السابق، ص188.

² المرجع نفسه، صص196-198.

- حصول الولايات المتحدة على جزء كبير من القروض التي سبق أن أقرضتها للدول الأوروبية؛
- موافقة الرئيس "فورد" في عام 1975 على تخفيض الضرائب من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي وأيضا إعادة الثقة في الدولار، وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد سعر الفائدة بالدرجة التي أثرت على سعر الصرف للدولار.
- إلا أن هناك أسباب أخرى أدت إلى إعادة سيادة الدولار الأمريكي سواء محليا أو عالميا وهي أسباب خارجية من أهمها:¹
- عودة الثقة في الدولار الأمريكي سنة 1974 وضعف المارك الألماني من خلال فقدانه للمزايا التي اكتسبها كعملة دولية؛
- استخدام الدولار كأداة للدفع دون أي قيود، وأداة لتسوية الالتزامات وتغطية جزء من الاحتياطات؛
- احتلال الدولار الأمريكي لمركز الصدارة كعملة محورية للنظام النقدي الدولي، مع لعبه لدور عملة الربط الدولية؛
- اعتبار الدولار الأمريكي العملة الأساسية لإصدار السندات الدولية.

المطلب الثالث: أثر الدولار على الاقتصاد العالمي

- إن انخفاض الدولار الأمريكي بسبب الأزمة التي تعرض لها وبالتحديد سنة 2002، كانت له آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي، وقبل التطرق إلى هذه الآثار سنشير أولا إلى الأسباب التي أدت إلى انخفاض الدولار والمتمثلة في الآتي:²
- أسباب داخلية أمريكية: إن التزام السياسة الأمريكية بشعار "دولار قوي" بدأ يتهاوى، فقد بدأ الاقتصاد الأمريكي يقتنع أن المكاسب الداخلية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من ضعف عملتها أكثر مما ظنوا، إذ أن ضعف العملة الأمريكية زاد من الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية والآسيوية.
 - الأسباب المالية: إن الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية، حيث أنه قد تجاوز 631 مليار دولار أمريكي في عام 2006، أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الأمريكي، وكذلك انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز

¹ أحمد فريد مصطفى، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د ت)، ص134.

² صلاح الصيفي، انخفاض الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، مجلة الأقاليم الثقافية، 2007/12/10، عن الموقع:

<http://www.aklaam.net>, consulter le: 09/04/2015.

الصادرات، وجعلها أكثر رواجاً لدى المستهلكين في أنحاء العالم، كما يخفض من حجم المستوردات التي يستهلكها الأمريكيون بسبب غلاء المنتجات المستوردة عما كانت عليه سابقاً.

• **الأسباب الاقتصادية:** إن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي، وتحقيقه لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار النفط، وما يشكل ذلك من ازدياد تكاليف الإنتاج والتشغيل والتضخم أدى إلى إضعاف قوة الدولار الأمريكي.

• **الأسباب النقدية:** توقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن القيام برفع نسبة الفائدة بعد أن قام برفع الفائدة 17 مرة متتالية بمعدل ربع نقطة في كل مرة ليستقر معدل الفائدة على نسبة 5.25% ليبقى هذا المعدل ثابتاً لمدة 13 شهراً، ثم وليقوم المجلس مؤخراً في سنة 2007 بخفض نسبة الفائدة ولأول مرة منذ أربع سنوات، وبمعدل نصف نقطة مئوية، وليستقر عند 4.75%، مما جعل المخاوف تزداد أكثر حول استمرار انخفاض قيمة العملة الأمريكية.

• **الأسباب العسكرية:** الحروب الموسعة في كل من العراق وأفغانستان أسهم كثيراً في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي.

• **الأسباب الدولية:** إن السياسة الأمريكية الاقتصادية التي انتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب رأس المال الدولي وخاصة الأوروبي، الأمر الذي شكل بصورة كبيرة انخفاض لقيمة الدولار تجاه الأورو مع بداية سنة 2002، كما أن مخاوف رؤوس الأموال في الشرق الأوسط من سياسة بوش في محاربة ما يسمى بالإرهاب، وما قد ينتج عن ذلك من تجميد لحسابات مصرفية أو نشاطات تجارية لرأس المال العربي جعل هذه الأموال تحول مسارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية.

أما بالنسبة لآثار الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي فهي كما يلي:¹

أولاً: تأثير الدولار على أوروبا واليابان

تمتد تأثيرات الدولار المنخفض أو الضعيف إلى اقتصاديات أخرى، فعلى سبيل المثال أوروبا واليابان حيث يعتمد النمو الاقتصادي فيهما كلياً على الطلب الخارجي، فنجد أن ارتفاع الين يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً، ومن شأن هذا الارتفاع الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً وأقل قدرة على المنافسة، ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن الين الضعيف هو أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الاقتصادي.

¹ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32247021>, consulter le: 11/04/2015.

إن الدولار المنخفض وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة في الأسواق الخارجية، هذا ما يؤثر بالسلب على أوروبا واليابان ويضعف القدرة التنافسية لصادرات البلدين مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

فإذا كانت دول أوروبا تستفيد من تراجع الدولار في خفض كلفة النفط وكذلك بالنسبة لأسعار ما تستورده من معادن، فإنه يؤثر سلباً على صادراتها التي تصبح أعلى سعراً عند دخولها الأسواق العالمية، ويزداد الأثر السلبي في بلد مثل ألمانيا التي تصل نسبة صادراتها إلى حوالي 50% من ناتجها المحلي الإجمالي، ودفع هذا الأمر العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل "Volkswagen" و"BMW" وغيرها من الشركات إلى اتخاذ أساليب للحماية من تقلبات أسعار الصرف بإنشاء مصانع إنتاجية حول العالم، وهكذا يضل الدولار مؤثراً بالأسواق الدولية خاصة وأن نحو ثلثي الاحتياطات الدولية و80% من مبادلات الصرف كما أن نصف الصادرات العالمية يتم دفع قيمتها بالدولار.¹

ثانياً: تأثير الدولار على الصين

تراجعت قدرة الصين على التصدير إلى الولايات المتحدة بسبب ضعف الدولار، وانخفاض العوائد على الاحتياطات الصينية من الدولار، مقارنة بعوائد الاحتياطات من العملات الأخرى بسبب انخفاض الفائدة على الدولار، وانخفاض القوة الشرائية لاحتياطات الصين، وتزايد احتمالات تعرض الصين لخسائر مالية ضخمة في حالة انهيار الدولار كعملة دولية، وذلك لضخامة الاحتياطات الدولارية التي تحتفظ بها الصين، ومن هنا يأتي التدخل الصيني لمساندة الدولار ومنع انهياره، هذا إلى جانب أن تركيز الاحتياطات الصينية في الدولار يحمل أيضاً مخاطر سياسية كبيرة للصين، ويؤدي لتزايد الضغوط على الصين لتعديل سياساتها الاقتصادية والتجارية بسبب الدور المحوري لها في الاختلالات التجارية العالمية، خاصة الاختلالات في الميزان التجاري للولايات المتحدة، حيث إن الخفض المبالغ فيه لليوان الصيني يعتبر أحد مسببات الاختلالات التجارية على المستوى العالمي.²

¹ ممدوح الولي، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، عن الموقع:

<http://www.aljazeera.net>, consulter le: 13/04/2015.

² مغاوري شلبي علي، هل انتهى عهد الدولار؟، عن الموقع:

www.ahramonline.org, consulter le: 13/04/2015.

ولكن من جانب آخر، يمكن القول إن هناك مكاسب للصين في الأجل الطويل، خاصة فيما يتعلق بموازين القوى وصراعها التجاري مع الولايات المتحدة، وذلك لأن ضعف الدولار أدى إلى:

- تحسن المركز الاقتصادي والدور الصيني في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي؛

- ظهور الصين في دور الحليف القوي للاتحاد الأوروبي في حالة اشتعال حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ثالثاً: تأثير الدولار على أسعار النفط

يعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي، وقد ساعد ما يعرف بالبترودولار والعائدات المتحققة من أسعار النفط العالية الولايات المتحدة على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي أصابت اقتصادها، وذلك عبر تدوير الرساميل المتحققة من الصادرات النفطية للدول النامية وتوظيفها في استثمارات جديدة.

وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة "ذي غارديان" أن دلورة أسواق النفط تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، إذ أن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من الوقود، كما أن مصدري النفط بالمقابل يحتفظون باحتياطاتهم النقدية بالدولار ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي.

ويمتد تأثير الدولار على أسعار النفط إلى الدول الخليجية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لنتاجها المحلي، حيث يشكل النفط ومنتجاته نسبة تتراوح بين 70% و 90% من دخل الصادرات والإيرادات الحكومية.

وفي الوقت نفسه نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي الأمر الذي يعرضها للضغوط، ولا شك في أن إيرادات هذه الدول الناتجة عن بيع النفط في الأسواق العالمية ستراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وخاصة إذا كان تصدير النفط يتم لأسواق غير أمريكية ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل.

رابعاً: تأثير الدولار على العملات المحلية

هناك عدد من الدول في العالم تربط عملاتها الوطنية بالدولار عوضاً عن تثبيت عملاتها على سلة من العملات الأجنبية، وهذا الإجراء تعتمد عادة المصارف المركزية لتثبيت سعر

صرف العملة الوطنية، ولكن أي هبوط حاد للدولار أو انخفاض كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى سترتب عليه انحدار مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار، وستكون السلع غير الأميركية عالية السعر مما ينعكس في ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول.

ومما لا شك فيه أن انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلباً على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية واليابانية، ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة السائدة في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعياته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاديات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

خامساً: تأثير الدولار على الذهب

يرتبط سعر الذهب عكسياً بحالة الدولار من ناحية القوة والضعف باعتبار أن الدولار هو العملة الاحتياطية الأولى في العالم فيؤدي انخفاض الدولار إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين:

- أن سعر الذهب سيزيد عند انخفاض سعر الدولار لأن تسعير الذهب يتم بالدولار؛
- عندما تهبط قيمة الدولار فإن الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأميركية ستتهبط مما يؤثر سلباً على الأسواق المالية ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.

المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

لقد ظلت جهود الدول الأوروبية تتكاثف وتتواصل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وما تجدر الإشارة إليه هو البحث عن كيفية التوصل إلى هذه الوحدة وكيفية إنشائها، حيث لم يكن التفكير للوصول إلى عملة أوروبية موحدة أمرا سهلا بالنسبة لدول الاتحاد النقدي الأوروبي بل يعتبر الانجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، حيث أنه وبالرغم من كل العقبات التي واجهتها الدول الأوروبية فقد حاولت إنشاء نظام نقدي أوروبي يمهد لإنشاء العملة الأوروبية الموحدة.

المطلب الأول: تطور النظام النقدي الأوروبي

لقد سعت الدول الأوروبية لإيجاد آلية لتنظيم العلاقات بين العملات الأوروبية داخل السوق المشتركة يتم من خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها، وفي هذا الإطار ظهرت عدة ترتيبات قامت بها الدول الأوروبية.

أولاً: اتحاد المدفوعات الأوروبي

نتيجة الحرب العالمية الثانية واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها مما جعلها مدينة، ونظرا لمحدودية صادراتها والحاجة الكبيرة للاستيراد اتبعت إستراتيجية تقييد الصادرات من السلع الضرورية وسرعان ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها تواجه فائضا اتجاه دول وعجزا اتجاه أخرى، وهكذا فإن وجود عجز هيكلية في موازين مدفوعاتها دفعها إلى استخدام سياسات تجارية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية وكانت هناك حاجة لأن

تتعاون الدول الأوروبية لتخفيض استخدام العملات الأجنبية للسداد بدلا من تحويل العملات عند كل صفقة.¹

وعليه أنشئ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات في جويلية 1950 للقيام بعمليات المقاصة متعددة الأطراف بين مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وكذلك تقديم الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعات أي من الدول الأعضاء وذلك لتسهيل تسوية مديونيات الدول المدينة لغيرها من دول المنظمة.

ثانيا: نظام الثعبان النقدي

يعرف هذا النظام كذلك بالأفعى النقدية، حيث وجد لمواجهة تدني الأوضاع النقدية في أوروبا فضلا عن زيادة العجز التجاري لدول المجموعة الأوروبية وكان كل هذا نتيجة انخفاض قيمة الدولار في فيفري 1973 إثر الصدمات النفطية حيث ارتفعت أسعار المحروقات، مما تسبب في وقوع الاقتصاديات الغربية في أزمة حادة، لهذا أنشأ هذا النظام لمواجهة هذا التدهور، واعتمد على تقويم عملات الدول الأعضاء في مواجهة الدولار الأمريكي وبتفاعل تثبيت أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة الأوروبية، إذ تم عقد اجتماع في سويسرا عام 1972 بين محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية الستة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ) وهذا للاتفاق على هامش للتقلب بين أسعار صرف عملاتها، وفي هذا الاتجاه تم التوقيع على اتفاق عرف باسم اتفاق بازل، بموجبه يتم خفض هامش تقلب أسعار صرف عملاتها اتجاه بعضها البعض إلى 2.25% ارتفاعا وانخفاضا كحد أقصى وهذا بداية من أبريل 1972، أما بالنسبة لهوامش التقلب بين سعر صرف أية عملة من عملات الدول الأوروبية الستة، وأية عملة أخرى كالدولار مثلا فيكون في حدود 4.5% في حدود هامش التقلب المسموح به.²

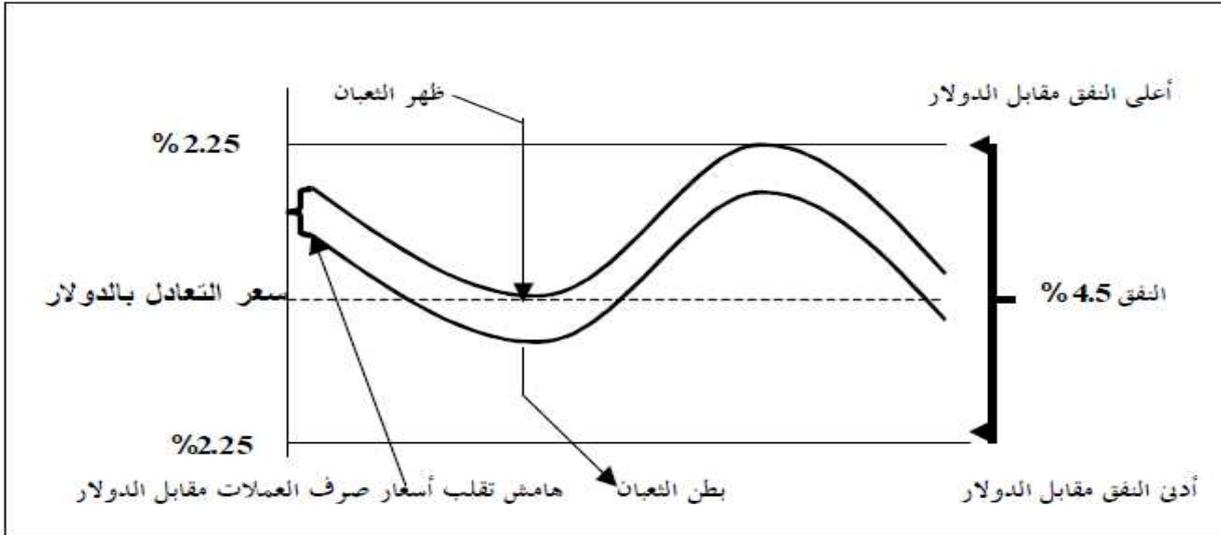
وعرف هذا التنظيم النقدي الأوروبي والمتضمن في اتفاق بازل باسم الثعبان الأوروبي في النفق، أطلق عليه هذا الاسم لأن أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام تظهر كنقطة على الرسم البياني ويكون البعض منها في أعلى هامش التقلب المسموح به كعملات ضعيفة

¹ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة -، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص 40.

² قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب -، مطبعة جامعة الجزائر، 2006، ص 174.

وبالتالي فتحركات أسعار الصرف صعودا وهبوطا من يوم لآخر تبدو وكأنها تتلوى كالثعبان ومن هنا جاءت هذه التسمية،¹ والشكل الموالي يوضح آلية عمل نظام الثعبان النقدي.

الشكل رقم (01): كيفية عمل نظام الثعبان النقدي



المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص74.

بعد معاينة الشكل السابق يمكن تلخيص النقاط التالية:

- ارتفاع النفق 4.5% ويمثل هامش التقلب الممكن لأسعار الصرف، هذه العملات تتغير في حدود قصوى 2.25% صعودا ونزولا؛
 - منتصف النفق يمثل سعر التعادل بالدولار؛
 - ظهر الثعبان يمثل العملات التي هي في أعلى هامش التقلب (العملات القوية)؛
 - بطن الثعبان يمثل سعر العملات التي هي في أسفل هامش التقلب (العملات الضعيفة).
- وعلى العموم لم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلا، حيث أصبح غير ذي جدوى نتيجة اضطراب أسواق رأس المال الأوروبية وهو ما دفع قادة هذه الدول إلى تعويم هذه

¹ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، -الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية-، مرجع سبق ذكره، ص 76.

العملات، وبعد تعميم فكرة حرية التعويم خرج الشعبان من النفق مما يعني انهياره في عام 1973، وتم استبداله بالنظام النقدي الأوروبي.¹

ثالثاً: محاور النظام النقدي الأوروبي

إن انهيار نظام الشعبان داخل النفق الذي كانت الجماعة الأوروبية تعمل به ولد لديها الرغبة لاستحداث البديل الأكثر فعالية، وتمثل في النظام النقدي الأوروبي، وفي هذا السياق قرر محافظو البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بروكسل في الخامس والسادس من ديسمبر عام 1978 إعادة إحياء عملية الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين دول المجموعة وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها وذلك بتبني هذا النظام الجديد والذي دخل حيز التنفيذ 11 في 13 مارس 1979،² والذي كان يهدف إلى خلق منطقة استقرار نقدي واختارت جميع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ماعدا بريطانيا الاشتراك في نظام النقد،³ وعموماً يقوم النظام النقدي الأوروبي على دعامتين رئيسيتين هما:⁴

- تعتبر وحدة النقد الأوروبية الإيكو (European currency unit) ECU محور الارتكاز للنظام النقدي الأوروبي، وطبقاً لهذا النظام يصبح لكل عملة من العملات الداخلية في النظام سعر أساسي هو السعر الذي يربطها بوحدة النقد الأوروبية، ويستخدم لحساب أسعار الصرف الثنائية، ويسمح لأسعار العملات المختلفة بالتذبذب في حدود $\pm 2,25\%$ مقابل هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي يسمح بالتذبذب في حدود 6% .

- توفير نظام الائتمان في رحاب نظام النقد الدولي يتكون من مجموعة من العناصر، ويتعلق العنصر الأول بقضية إتاحة كميات غير محدودة من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل تتم بصورة تلقائية يتم تسويتها بعد 54 يوم من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل من جانب البنوك المركزية للدول المشتركة في النظام، أما العنصر الثاني فيتعلق بإنشاء حسابات وحدة العملة الأوروبية مقابل المساهمة في احتياطي وتسوية عمليات التمويل في الأجل القصير جداً، ويتحقق ذلك من خلال قيام صندوق التعاون النقدي الأوروبي بتوفير حجم مبدئي من وحدات العملة

¹ فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية النشأة والتطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، 2000، ص23.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص20.

³ جون هيدجسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ المملكة العربية السعودية، ص607.

⁴ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، صص185-186.

الأوروبية مقابل إيداع مبلغ 20% من احتياطات الذهب، 20% من احتياطات الدولار المحتفظ بها لدى البنوك المركزية للدول المشتركة في النظام النقدي.

ويمكن القول بأن الإيكو عبارة عن سلة من 12 عملة وهي عملات الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي وفقا للأوزان المرجحة على نحو يعكس النصيب النسبي لكل دولة في كل الناتج القومي الإجمالي للإتحاد، وفي المبادلات بين دول الإتحاد، وفي الميزانية الاتحادية، وكانت قيمة الإيكو تعادل أكثر من دولار أمريكي وغالبا ما كان سعر الفائدة عليها قريبا من سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، ويمكن التفريق بين نوعين من الإيكو رغم تماثلهما في القيمة، وهما الإيكو العام والإيكو الخاص ويمكن توضيحهما كما يلي:¹

• **الإيكو العام:** يستخدم كمؤشر لثبتي أسعار صرف العملات الإرتكازية بين عملات الإثني عشر دولة أعضاء الإتحاد، ويتم تداولها بين البنوك المركزية لتلك الدول في حساب باسم صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

• **الإيكو الخاص:** يطلق على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها كأى تسهيل مقدم بإحدى العملات المعتادة، وذلك تمييزا له عن الإيكو العام، هذا وقد حقق الإيكو الخاص انطلاقة كبرى عام 1971.

رابعاً: تقرير ديلور

تؤدي الأزمات في الكثير من الحالات إلى البحث الجدي لإيجاد السبل البديلة، وفي هذا السياق ومع المتاعب التي تعرض لها نظام النقد الأوروبي اقترح "جاك ديلور" طرح فكرة العملة الأوروبية الموحدة للدراسة من جديد خلال القمة التي انعقدت في "هانوفر" بألمانيا في جوان 1988، وقد أنشئت لجنة برئاسته وقامت بإعداد وثيقة عرفت بتقرير ديلور يحتوي على خطة تنفذ على ثلاثة مراحل:²

• **المرحلة الأولى:** يتم خلالها إنجاز ما تبقى من خطوات التعاون والتنسيق لاستكمال إقامة السوق الأوروبية الموحدة، وإقامة سوق موحدة للخدمات المالية، ومن ثم إقامة منطقة مالية موحدة.

• **المرحلة الثانية:** الانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية عبر المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية، مع العمل على إيجاد مؤسسة تعمل على تحقيق الوحدة النقدية من خلال

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، صص 115-116.

² Jean-Pierre Faugè. *Economique Européenne*. Paris: Press de sciences po. 1999. P52-53.

توحيد السياسات النقدية لكل الدول والعمل على تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

• **المرحلة الثالثة:** بدء الوحدة النقدية الأوروبية، وتولي البنك المركزي الأوروبي المستقل أمر وضع السياسات النقدية، ومن ثم تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، على أن يتم التعامل بعملة أوروبية موحدة، وكان تقرير ديلور الأساس الذي بنيت عليه اتفاقية ماستريخت لاحقاً.

المطلب الثاني: العملة الأوروبية الموحدة كحصيلة للوحدة الاقتصادية الأوروبية

سيتم التطرق فيما يلي إلى كل من نشأة العملة الأوروبية الموحدة من خلال اتفاقية ماستريخت التي تعتبر الأساس لقيامها، إضافة إلى إبراز بعض الأساسيات الخاصة بالعملة الأوروبية الموحدة.

أولاً: نشأة العملة الأوروبية الموحدة

1. **اتفاقية ماستريخت:** رسمت اتفاقية ماستريخت الطريق لإقامة الإتحاد الأوروبي، ففي 1992/02/07 وقعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على المعاهدة الاقتصادية والنقدية لتضع جدولاً زمنياً لإقامة الوحدة النقدية الأوروبية.

1.1. مراحل اتفاقية ماستريخت: مرت اتفاقية ماستريخت بثلاثة مراحل وهي:¹

• **المرحلة الأولى:** بدأت في أول جويلية 1992 لتنتهي في ديسمبر 1992، وتمثلت في السعي نحو تهيئة المناخ الاقتصادي داخل ساحة الإتحاد الأوروبي، وعلى الأخص في مجال التقارب بين السياسات الماكرو اقتصادية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ولقد لعب مجلس وزراء اقتصاد المالية الأوروبية دوراً هاماً في إحداث التقارب والتنسيق المنشود بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء.

• **المرحلة الثانية:** بدأت في أول جانفي 1994 وظلت سارية حتى نهاية ديسمبر 1998، ولقد شهدت العديد من الإنجازات على صعيد بناء القواعد الأساسية للوحدة النقدية الأوروبية، وعلى الأخص وضع تشريعات لازمة لمنع البنوك المركزية من القيام بأنشطة تمويل القطاع

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 202-203.

العام للدول الأعضاء، وإلغاء المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها وحدات القطاع العام من المؤسسات المالية.

• **المرحلة الثالثة:** بدأت في أول جانفي 1999 وانتهت في نهاية جوان 2002، ولقد شهدت هذه الفترة ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، وانضمام الدول التي استوفت معايير التقارب والأداء الاقتصادية إلى منطقة الأورو، ولقد تبنت الدول الأعضاء في منطقة الأورو معدلات صرف ثابتة نهائية أمام الأورو.

ولقد جرت العادة على التفرقة بين مرحلتين فرعيتين في إطار السياق التحليلي للمرحلة الثالثة لمراحل تطور منطقة الأورو، تغطي المرحلة الفرعية الأولى الفترة من أول يناير 1999 حتى نهاية ديسمبر 2001، وخلال هذه المرحلة ولد الأورو وأصبح التعامل به اختياريا مبني على قاعدة "لا إلزام ولا منع"، أي يمكن للدولة العضو أن تتعامل بالأورو أو بعملتها الوطنية دون تمييز، وفي نفس هذه المرحلة الفرعية انتقلت مسؤولية رسم وصياغة السياسات النقدية من البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء إلى البنك المركزي الأوروبي، أما المرحلة الفرعية الثانية فتبدأ من أول جانفي 2002 حتى نهاية جوان 2002، ويتم في بداية هذه المرحلة طرح العملات الورقية والقطع المعدنية للأورو ولكي يتم تداولها بين الأعضاء في منطقة الأورو. ومن هنا أصبح الأورو العملة الرسمية للدول الأعضاء في منطقة الأورو ليؤدي بذلك وظائف النقود المعروفة من حيث كونها وحدة للحساب، وسيط للتبادل، مخزن للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.

- 2.1. **معايير اتفاقية ماستريخت:** من أهم المعايير التي جاءت بها هذه الاتفاقية ما يلي:¹
- وضع حد أعلى للدين العام والعجز المالي المتراكمين نسبة لـ GDP بحدود 60% و3% على الترتيب؛
 - ألا يتجاوز التضخم 1,5 نقطة مئوية عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخما؛
 - ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل لأكثر من نقطتين مئويتين عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها؛
 - على البلدان الأعضاء أن تديم عضويتها في النظام النقدي الأوروبي (EMU) لمدة عامين دون أن تخفض من قيمة عملتها.

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر، الأردن، 1999، ص ص 256-257.

2. معايير الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة: جاءت اتفاقية ماستريخت وحددت جملة من المعايير الاقتصادية أو الشروط المطلوب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للعملة الموحدة، خاصة الشروط ذات الصلة باستقرار الأسعار، تثبيت معدل التضخم، عجز الموازنة عند حدود معينة، كما نصت الاتفاقية على عدم طلب أية دولة من دول الأورو المساعدة من البلدان الأخرى إذا ما حاولت أن تتفق أكثر من حدود طاقتها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق عجز عام في ميزانيتها، وأهم هذه المعايير ما يلي:¹

1.2. معدل التضخم: شهدت أوروبا انخفاضا في نسبة التضخم ، فمثلا فرنسا عرفت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انخفاضا بنسبة 1% سنويا إلى غاية سنة 1998، ونسبة 1,2% في السنوات المقبلة، وحسب التوقعات نسبة التضخم في أوروبا ستبقى منخفضة وهذا لعدة عوامل:

- إن الحكومات المساندة التطور والنمو بتوقع ارتفاع النفقات العمومية؛
- اتفاقية ماستريخت أجبرتهم على تمديد هذه النفقات إلى أكبر حد ممكن، وحسب المعاهدة يتعين على الدول المؤهلة للانضمام للوحدة النقدية ألا يتجاوز معدل التضخم فيها 2,7%.

2.2. الاستقرار المالي: إن اللجنة الأوروبية تدافع عن سياسة انخفاض العجز وهي الوحيدة في نظرها التي يمكنها وضع قاعدة نمو جديدة ومكافحة البطالة، حيث أن خفض العجز العمومي هي الإجابة المثالية لحماية النمو من أثر عولمة الاقتصاد، وهناك سياسة أخرى ترى أن السماح لبلد ما من ترصيد عجزه العمومي سوف يجبره على الانسحاب من الإتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، إذ يعتبر ذلك مخالفة لبنود اتفاقية ماستريخت، والمطلوب في الاستقرار المالي أن لا يكون هناك عجز حكومي ضخم وقد تم اعتماد مؤشرين اثنين لذلك:

- **المؤشر الأول:** أن لا يتعدى العجز في الميزان التجاري عن نسبة 3% من الناتج القومي الإجمالي؛
- **المؤشر الثاني:** أن لا يتعدى الدين العام نسبة 60% من الناتج القومي الإجمالي، وفي هذا الخصوص قد سمح باستثناء حيث يقوم المجلس الأوروبي بتقييم انخفاض مؤشر الناتج الحقيقي ومدى استمراريته مع مرور الوقت ليحقق نسبتي 3% و6% المطلوبة حسب الأحوال أو العكس.

¹ www.tlemcen13dz.ahlamontada.com/t26323-topic, consulter le: 05/03/2015.

3.2. سعر الفائدة: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول، اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2% بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول الاتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار (أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.¹

4.2. سعر الصرف: واجهت الدول الأوروبية متاعب عدة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقاً من هذا ألزمت اتفاقية ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (النطاق الضيق من 2% إلى 6% والنطاق الواسع 15%)، وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الأيرلندي، وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.²

3. مراحل الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة: تم رسم ثلاثة مراحل للانضمام للعملة الأوروبية الموحدة وهي:

• **المرحلة الأولى:** تبدأ من جويلية 1990 وتمتد إلى نهاية سنة 1993، وتم خلال هذه المرحلة تكثيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الأموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993، ويتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات الاقتصادية لتجنب حدوث عجز كبير في الميزانية العامة لأي دولة وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة.³

• **المرحلة الثانية:** من بداية 1994 حتى نهاية سنة 1998، وتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق اتخاذ الإجراءات التنظيمية، التشريعية

¹ François Descheemakere, *Mieux comprendre l'EURO*, paris: édition d'organisation, 1998, p43.

² فاروق محمود حمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة والتطور والآثار، العدد 61، الكويت، سلسلة رسائل البنك الصناعي، 2000، ص39.

³ سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص ص21-22.

والمؤسساتية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة، وفي هذه المرحلة يتم التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، كما تركز هذه المرحلة على إنشاء منظمة النقد الأوروبية التي تحولت بعد نهاية سنة 1998 إلى البنك المركزي الأوروبي، إضافة إلى تقليص هوامش أسعار صرف عملات دول الإتحاد الأوروبي وتحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، لاسيما معايير التقارب الاقتصادي فيما يخص معدل التضخم، نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل، وتعتبر هذه الشروط والمعايير الاقتصادية الواردة في اتفاقية ماستريخت الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها تحديد الدول الأعضاء المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.¹

• **المرحلة الثالثة:** ابتداء من جانفي 1999 وتم فيها اعتماد اليورو كعملة رسمية، كما تم تحديد سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل الأورو، ويتمتع البنك المركزي الأوروبي بسلطة لإدارة السياسة النقدية ويضطلع بالمهام التالية:²

- ✓ الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها؛
 - ✓ وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الإتحاد الأوروبي؛
 - ✓ وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الإتحاد الأوروبي.
- وواضح أنه في هذه المرحلة يتم تداول العملة الأوروبية المشتركة للدول المنظمة في نظام الأورو كما يتم سحب العملات الوطنية من التداول وسيكون بإمكان الأفراد والمتعاملين استبدال عملاتهم بالأورو وفق السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي الأوروبي. ويعتبر التعاون النقدي القاعدة الصلبة التي يقف عليها التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول، ولأن الأوروبيين أدركوا هذه الحقيقة منذ فترة مبكرة وعملوا بجهد لتحقيقها، فقد نجحوا في إنشاء نظام نقدي أوروبي يعتبر خلاصة العمل الدؤوب الذي قامت به الدول الأوروبية منذ أواخر الخمسينات، وتوج هذا التعاون في الأخير بإنشاء العملة الأوروبية الموحدة "الأورو".

ثانيا: ماهية الأورو

1. تعريف الأورو: الأورو هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الإتحاد الأوروبي والتي حلت محل عملات الدول المشاركة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد سنة

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² المرجع السابق، ص 80.

1995 بعد اختلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية للعملة الموحدة، وقد اعتمد الحرف الخامس من الأبجدية اللاتينية "E" كشعار لهذه العملة الجديدة الأورو، يخترقانه خيطان متوازيان يرمزان للاستقرار، أما بالنسبة لقيمة الأورو فقد تم الاتفاق بتاريخ 1 جانفي 1999 على 1 أورو=1 إيكو، كما ستكون كل عملات دول منطقة الأورو مثبتة بالنسبة للأورو بخمسة أرقام بعد الفاصلة مثلا قيمة الفرنك الفرنسي 1 أورو = 6.55957 فرنك فرنسي.¹

2. شكل الأورو وفئاته: تم إصدار الأورو من خلال ثلاث أنظمة رئيسية وهي:

- النظام الأول: أوراق عملة نقدية فئاتها سبع ولكل فئة شكل، حجم ومقاس مختلف، حيث يستطيع الفرد العادي التمييز بينها، والجدول التالي يبين أحجام وألوان أوراق الأورو.

الجدول رقم (02): فئات اليورو الورقية

الفئة	اللون	الحجم "مم"
5	الرمادي	62*120
10	الأحمر	67*127
20	الأزرق	72*133
50	البرتقالي	77*140
100	الأخضر	82*147
200	الأصفر	82*153
500	البنفسجي	82*160

Source: Didier Cahen, *l'Euro l'enjeu et modalités pratiques*, les éditions d'organisation, Paris, 1998, P 425.

- النظام الثاني: مسكوكات معدنية وهي عملات مساعدة وتم إصدارها لتسهيل المعاملات فئاتها ثمانية هي: 1 سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 20 سنت، 50 سنت، 1 أورو، 2 أورو، ويتكون الأورو من 100 سنت؛

¹ مغاوري شلبي، الأورو والآثار على البلدان العربية والعالم، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص28.

• **النظام الثالث:** إصدار الأورو الحسابي والبطاقات الائتمانية وقد تم استخدام الأورو الحسابي منذ الفاتح من جانفي 2001 في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي. ويعد إصدار الأورو من صلاحيات البنك المركزي الأوروبي الذي يتولى إصدار أوراق العملة ويشاركه في هذه العملية البنوك المركزية الوطنية، أما صك القطع المعدنية للأورو فهي من صلاحيات الدول الأعضاء في الوحدة الأوروبية إلا أن حجم ما يتم صكه من هذه القطع يخضع لموافقة البنك المركزي الأوروبي للدول الأعضاء والبنك المركزي الأوروبي لتفادي الاختلالات.¹

3. **أعضاء الإتحاد الأوروبي داخل وخارج منطقة الأورو:** إن معظم الدول استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى الوحدة النقدية مع بداية 1999 خاصة فيما يتعلق بمعيار تخفيض العجز في الموازنة إلى أقل من 3% والذي كان قد تجاوز النسبة المعيارية فقط في إيطاليا، كذلك معدل التضخم وأسعار الفائدة حيث تم تحقيقها في كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي باستثناء اليونان الذي حقق نسبة 4,5% و9,8% على التوالي خلال سنة 1998 وبالنسبة لمعيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن الدول التي استوفت هذا المعيار قليلة جدا وهي فرنسا، إيرلندا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، وفنلندا ولقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بألمانيا 61,7% وفي البرتغال 60,8% وفي النمسا 65,6%، وتجاوزت في بعض الدول النسبة المعيارية بكثير مثل إيطاليا واليونان وبلجيكا حيث بلغت هذه النسبة 121,9%، و106,4% و121,3% على التوالي، وعلى الرغم من عدم تحقيق المعيار الأخير المتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن معاهدة ماستريخت أتاحت قدرا من المرونة بشأن تقييم الخطوات التي تتخذ من قبل الدول التي تسعى للانضمام إلى الوحدة النقدية وذلك من خلال الأخذ عين الاعتبار ما تبذله هذه الدول من جهود لتحقيق معايير التقارب، وهناك دول أخرى حققت جميع المعايير التي تسمح لها بتبني الأورو إلا أنها لم تفعل ذلك وهي بريطانيا، السويد، والدانمرك وذلك بسبب تخوفها أو عدم قناعتها بضرورة الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة أو لأنها تعتبر تبني الأورو مساسا بسيادتها وتنازلا عن هويتها الضاربة جذورها في القدم مثل بريطانيا.²

¹ سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره، ص ص24-25.

² المرجع السابق، ص54.

4. الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية والعملة الموحدة الأورو: تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاثة مراحل حتى يصل الأورو إلى التعاملات اليومية بين المواطنين وهذه المراحل هي:

• **المرحلة الأولى من ماي 1998 إلى جانفي 1999:** تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء بمنطقة الأورو والتي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية والتصديق على تشريعات التحول إلى الأورو، كما تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بصك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت للأورو.¹

• **المرحلة الثانية من جانفي 1999 إلى جانفي 2002:** في بداية هذه المرحلة كان ميلاد الأورو وتحديد سعر التبادل بين الأورو والعملات المشاركة فيه، وتم خلالها استخدام الأورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين المصارف وفي البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه المدة بالأورو، وفي هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى الأورو، وبصورة اختيارية، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام الأورو أو العملة الوطنية دون تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام الأورو أو العملة الوطنية.²

• **المرحلة الثالثة من جانفي 2002 إلى جويلية 2002:** تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للأورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، وذلك على أن يتم سحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في الأورو، وبذلك تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور وتحديد الأسعار وتسديد الضرائب بالأورو وبالتالي أصبح الأورو هو العملة المتداولة في أرجاء الإتحاد الأوروبي عام 2002.³

5. مزايا وسلبات العملة الأوروبية الموحدة:

¹ Jean-Pierre Faugère, Colette, Voisin, *Le système financier et monétaire international crises et mutations*, 5e édition Paris Nathan, 2000, p 57.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

³ مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 23، 2009، ص ص 8-9.

1.5. المزايا: من المزايا التي يمكن أن تجنيها الدول الأوروبية من الوحدة النقدية ما يلي:¹

- العملة الأوروبية الموحدة ألغت كل العملات التي تدفعها المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين للمصارف لقاء استبدال عملة بأخرى، إضافة إلى المصاريف الإدارية المتعلقة بالصرف وحسب تقديرات المفوضية الأوروبية تقدر هذه العملات بما يفوق 15 مليار أورو سنويا أي ما يعادل 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي؛
- يلغي الأورو أيضا مخاطر الصرف، إذ يؤدي تداول العملة الموحدة إلى خلق محيط أكثر استقرارا يمكن من وضع خطط مستقبلية للمشاريع الاقتصادية والتجارية؛
- يؤدي العمل بالأورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي؛
- يضع الأورو حدا نهائيا للتخفيضات التنافسية وتعديل أسعار صرف العملات لمصلحة دولة على حساب أخرى، والتخفيض التنافسي إجراء يقرره البنك المركزي لدولة ما بهدف تحسين المركز المالي لشركاته المنتجة والمصدرة ودعم مركز ميزانها التجاري؛
- توحيد أسواق رأس المال الأوروبية حيث أن استخدام الأورو يخلق فرصا لتحقيق الاندماج بين الأسواق المالية في أوروبا لتصبح قادرة على منافسة أسواق رأس المال الأمريكية واليابانية؛

- الشفافية في أسعار السلع والخدمات حيث تسعر بعملة واحدة يسهل عملية مقارنة الأسعار بين دولة وأخرى وهو ما يساعد على اقتناص الفرص واتخاذ القرارات بسرعة.

2.5. السلبيات: وتتمثل سلبيات العملة الأوروبية الموحدة فيما يلي:²

- معوقات ماكرو اقتصادية وتتمثل في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن المعايير المفروضة في اتفاقية ماستريخت، لاسيما المعيار المتعلق بتخفيض عجز الموازنة حيث تطلب تنفيذ هذا المعيار قيام الدول الأوروبية بإجراء تعديلات دقيقة وسريعة خلفت آثارا سلبية على معدلات النمو ونسبة البطالة في هذه الدول، وعلى الرغم من أن الأورو يوحد سوق العمل في دول الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذا التوحيد له آثاره السلبية على بعض الدول الأعضاء وخاصة ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، حيث تهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتتنافس القوة العاملة الوطنية وتحل محلها مما يؤدي إلى فقد بعض العمال المحليين لوظائفهم، بالإضافة إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف مثل ألمانيا إلى الدول

¹ سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره، ص40.

² المرجع نفسه، ص ص34-36.

الأخرى الأقل من حيث التكاليف مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وهذا ما أدى إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء؛

• كما يؤثر الأورو على النظام المصرفي الأوروبي حيث يعمل على تقليص إيرادات البنوك الأوروبية، لتراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي نتيجة انعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك، كما تحملت البنوك الأوروبية تكاليف عالية للتحويل للأورو بسبب تكاليف تحويل الأنظمة الإلكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصراف، وقيامها بعمل دورات تدريبية للعاملين بها على هذه الأنظمة الجديدة في ظل استخدام الأورو؛

• معوقات ميكرو اقتصادية حيث أن كل المؤسسات وقطاع البنوك والتجارة كانت معنية بمسار التكيف الجديد للأثمان والقيم لذا وجب عليها القيام بتعديلات مهمة لتغيير برامج الإعلام الآلي، نظام المحاسبة، السلم الضريبي وغيرها بالإضافة إلى إنتاج منتجات مالية وتجارية جديدة تعوض المنتجات القديمة وتعتبر هذه الإجراءات تكاليف إضافية تحملها المؤسسات الأوروبية نتيجة التحويل إلى العمل بالأورو.

المطلب الثالث: أثر الأورو على الاقتصاد العالمي

أولاً: أثر الأورو على الاقتصاد الأوروبي

يمكن التمييز ما بين الآثار الايجابية والآثار السلبية للأورو على الاقتصاد الأوروبي كما يلي:

1. الآثار الايجابية للأورو على الاقتصاد الأوروبي: لقد حقق الأورو العديد من المزايا سواء على مستوى اقتصاديات منطقة الأورو أو على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:¹

• أدى دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى عضوية الأورو إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة، والتي ساهمت في نمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو المنافسة الايجابية، كما وفر الأورو عملة أوروبية قوية في مستوى قوة الدولار الأمريكي أو أكثر؛

• توحيد أسواق العمل بين بلدان الاتحاد الأوروبي، وهذا يخلق مزيداً من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل، فالأورو يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية كما يسهل انتقال

¹ <http://www.nalmadapaper.net/sub/06-143/p04.htm>, consulter le: 05/03/2015.

رؤوس الأموال ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة أو الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية؛

- إن فتح الحدود بين الدول الأوروبية زاد من حدة المنافسة بين هذه الدول، واختلاف القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة من دولة إلى أخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء، وكذلك تحسين المراكز التنافسية لهذه القطاعات ومن ثم تعزز مكانتها في الأسواق الأوروبية، ويؤدي ذلك إلى إعادة التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الأوروبي؛

- زيادة القوة الشرائية للأفراد والمؤسسات، وذلك لأن تحديد أسعار السلع والخدمات بالعملة الموحدة في أسواق الاتحاد الأوروبي يلغي الحاجة إلى تبديل العملات الوطنية، ودفع أعباء مقابل ذلك، كما يتمتع المواطنون والمؤسسات بقوة شرائية أينما كانوا داخل منطقة الأورو.

- تجاوز العديد من المخاطر، مثل مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية وغيرها من المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة التنافس بين أسواق المال الأوروبية وزيادة كفاءتها على إدارة وتوظيف رؤوس الأموال، وهذا يجذب مزيداً من الاستثمارات والودائع إلى هذه الأسواق ويزيد التحويل من الدولار إلى الأورو؛

- تحويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي كحركة رأس المال والعمل بين الدول الأعضاء، مما يحسن الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى تحويل التجارة من خارج الاتحاد الأوروبي إلى داخله؛

- يؤثر الأورو على جميع المعاملات المصرفية في الجهاز المصرفي الأوروبي مثل عمليات الدفع وإدارة الحسابات والودائع والأوراق المالية، وذلك لأن البنوك الوطنية الأوروبية تتقل سلطاتها للبنك المركزي الأوروبي، ويترتب على ذلك تأثر كل من إيرادات ونفقات هذه البنوك الأوروبية الوطنية؛

- يعمل الاتحاد النقدي على تذويب الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية، وذلك من خلال السياسة النقدية الموحدة، وأسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يؤدي إلى تحسين المراكز المالية داخل الاتحاد بسبب تكافؤ الفرص واتساع الأسواق؛

- اتساع وعمق أسواق السندات وزيادة السيولة وذلك بسبب ما يتيح الأورو من زيادة في إمكانية استثمار الأموال عبر الحدود بين الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى خلق سوق لسندات الأورو ينافس أسواق سندات الدولار والين، كما يحدث تقارب بين عوائد السندات

الأوربية المختلفة للاتحاد النقدي الأوربي، وذلك بسبب ثبات أسعار الصرف ووجود سياسة نقدية موحدة، كما يعزز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في الدول الأعضاء وهذا يسقط أهم محدد لتوليفة المحفظة الاستثمارية وهو سعر الصرف.

2. الآثار السلبية للأورو على الاقتصاد الأوربي: يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:¹

- تخوف العديد من دول الاتحاد الأوربي من فقدان استقلاليتها الاقتصادية وفقد جزء هام من صميم سيادتها وهو عملاتها الوطنية، وكذلك تخوفها من فقدان الحرية في رسم سياستها المالية والنقدية؛
- يعمل الأورو على تقليص إيرادات البنوك الأوربية على الأقل في الأجل القصير، وذلك بسبب تراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي نتيجة انعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك وكذلك بسبب شدة المنافسة بين البنوك الأوربية في مختلف مجالات العمل المصرفي؛
- فقدان الدول الأعضاء حريتها في أسلوب التمويل التضخمي لأنه يزيد موارد الحكومات دون تحمل تكاليف، وبالتالي تعويضها بفرض مزيد من الضرائب المباشرة، مما يؤثر على رفاهية الأفراد؛
- عدم صمود بعض القطاعات أمام المنافسة التي يخلقها الأورو وذلك في الدول الأعضاء دون غيرها؛
- صعوبة التنسيق بين السياسة الاقتصادية والمالية مع السياسة النقدية للدول الأعضاء، كما أن البنك المركزي الأوربي يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل لتنفيذ سياسته المالية داخل بعض دول الاتحاد بسبب اختلاف مستويات الأداء الاقتصادي وتفاوت مستويات النمو في هذه الدول؛
- تحمل بعض الدول الأعضاء أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نموا ودعم الدول الأعضاء الجدد.

ثانياً: أثر الأورو على الاقتصاد الأمريكي

1. الصراع بين الدولار والأورو: إن الخطاب الرسمي الظاهري للولايات المتحدة الأمريكية يتمنى نجاح الاتحاد النقدي الأوربي، إلا أن الأوروبين يشككون في مصداقية هذا الموقف لأنهم تعودوا منها وضع العراقيل والتي من أبرزها إتباع سياسة نقدية تسببت في العديد من

¹ مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 57-59.

الأزمات المالية الأوروبية، في نفس الوقت فإن الأمريكيين لا يتخوفون من دور مؤثر للأورو وذلك استنادا لسيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، حيث يتم نحو 50% من الصادرات العالمية بالدولار مقابل 35% بعملات دول الاتحاد الأوروبي، كما يتم بواسطة الدولار تنفيذ ثلاث أرباع القروض المصرفية، وأكثر من 60% من احتياطات العملات الصعبة بالدولار مقابل 20% بعملات الاتحاد الأوروبي،¹ ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم، لكثرة استعماله في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية.

2. أثر الأورو على التجارة الدولية: يظهر هذا الأثر خاصة في مجال تجارة السلع الصناعية باحتلال الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى، أما حركة التجارة الدولية للمواد الأولية الخام فيسيطر عليها الدولار لسيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثمارات وتجارة هذه المواد في السوق العالمي.²

3. أثر الأورو على الودائع والاستثمارات: يسيطر الدولار على نسبة كبيرة من الاحتياطات الدولية لتحكمه في التجارة الدولية والتمويل الدولي، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر ومستورد في العالم، لكن بعد ظهور الأورو أصبح الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى، ومن تم ضرورة الاحتفاظ باحتياطات أكبر بالأورو على حساب الدولار.³

ثالثا: أثر الأورو على الاقتصاد الياباني⁴

1. الأثر على تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي: ازدادت القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق الياباني من خلال زيادة حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى اليابان، وتحول تجارة الاتحاد الأوروبي إلى الداخل لوجود بديل مناسب مما يؤثر على حجم الواردات من اليابان وهذا ينعكس على الميزان التجاري لليابان في غير صالحه.

2. الأثر على الين الياباني والشركات اليابانية: يؤثر الأورو على مركز الين في الأسواق العالمية من خلال جذب الودائع ورؤوس الأموال حيث تحولت الكثير من الودائع إلى الأورو، فيتراجع الطلب العالمي على الين كعملة احتياطات، وفي المقابل يحتفظ اليابان باحتياطي من

¹ لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2011، ص 78.

² المرجع نفسه، ص 79.

³ مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

⁴ المرجع نفسه، ص 86-88.

الأورو، كما أن الأزمة الآسيوية أثرت على مركز الين مما اضعف قدرة البنوك اليابانية على الاستثمار وتركيزها على إصلاح الأوضاع الداخلية .

وتسعى الكثير من الشركات اليابانية لغزو الاتحاد الأوربي من الداخل من خلال إنشاء فروع لها وذلك منذ ظهور الأورو، بغض النظر عن الشكوك التي تثار حول قوة الأورو.

رابعاً: أثر الأورو على الاقتصاد البريطاني

إن سبب عدم انضمام بريطانيا إلى اتحاد الأورو ليس عدم استكمال شروط الانضمام ولكن ذلك يعود لأسباب سياسية وإستراتيجية، ومع ظهور الأورو حذر العديد من الخبراء من تعرض الشركات الدولية التي تعمل في بريطانيا لبعض المتاعب بسبب عدم انضمام بريطانيا للأورو، عكس دول منطقة الأورو ذات الجاذبية الأكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب نصيب بريطانيا وخاصة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واليابان باعتبار بريطانيا المستفيد الأول منها، وبالتالي فإن حجم تدفق هذه الاستثمارات ينقلص.¹

خامساً: أثر الأورو على اقتصاديات الدول العربية

1. أثر الأورو على تجارة النفط العربي: يعد قطاع النفط والطاقة ركيزة كبرى في اقتصاد الوطن العربي ففي عام 2000 وصلت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية إلى حوالي 179,5 مليار دولار وإلى 173,5 مليار دولار سنة 2003، وتشير التقديرات إلى أن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وصل إلى 1035,5 مليار برميل عام 2000 منها 644,8 مليار برميل في الدول العربية،² كما بلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام والغاز الطبيعي في عام 2011 نحو 25 مليون برميل يومياً، ورغم أن احتياطيات النفط العربية تقارب 58% من الاحتياطيات العالمية فإن حصة الإنتاج العربي لم تتجاوز 31% من إجمالي إنتاج العالم في 2011، كما أن حصة الغاز العربي لم تزد عن 14,5% في عام 2010 رغم أن احتياطياته تمثل 28% من إجمالي الاحتياطي العالمي.³

باعتبار البترول يسعر بالدولار فكلما اتجه سعر صرف الدولار نحو الانخفاض انخفضت حصيلة الدول العربية من الصادرات النفطية، وهو ما يؤثر على قسم كبير من مداخيل الدول العربية، مما يدعو للتفكير الجدي في تغيير العملة المستخدمة في تسعير النفط وقد يتم التحول

¹ المرجع السابق، ص 67.

² أحمد السيد النجار وآخرون، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2004، ص ص 116-117.

³ www.oapecorg.org/ARPubl/ASR/ASR2012, consulter le: 14 /04/2015.

إلى الأورو أو سلة من العملات تتشكل من الأورو والدولار والين، حسب التطورات النقدية المتوقعة دولياً، للحفاظ على أكبر استقرار ممكن في السعر الحقيقي للبرميل والملاحظ أن هذا المقترح لم يظهر إلا بعد ظهور الأورو، ومن الطبيعي أن التسعير بسلة من العملات قد يكون السبيل الأكثر أماناً الذي يحافظ على استقرار نسبي في سعر النفط، ويلغي مخاطر الاعتماد على عملة واحدة في التسعير، وهذا لكل من البلدان المستوردة والمصدرة، إلا أنه من الأفضل للعديد من الدول العربية التي وارداتها من الاتحاد الأوروبي ويتم تسويتها بالأورو أو أن جزء من مديونيتها الدولية بالأورو، أن تلجأ على الأقل لاتخاذ قرار تسعير جزء من صادراتها للاتحاد الأوروبي بالأورو لتغطية احتياجاتها منه مثل ليبيا والجزائر في طلب الأورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد، لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها، وقد بدأت العديد من الدول المصدرة للنفط في تنفيذ ذلك، ففي سنة 2000 قبل سقوط الرئيس صدام حسين بدأ العراق يبيع نفطه مقابل الأورو، وكان لهذا القرار فوائد اقتصادية جمة بالنسبة للعراق، وأقدمت إيران على تحويل معظم احتياطياتها في البنك المركزي إلى الأورو وألحقت إلى اعتماده لمبيعاتها النفطية، أما فنزويلا وهي منتج نفطي كبير فبدأت تفكر بالانتقال إلى الأورو، وهذا ما دعا منظمة أوبك في اجتماعها في أسبانيا سنة 2002 لتعرب عن اهتمامها بالتخلي عن الدولار لمصلحة الأورو، ويرجع اختيار الأورو كعملة تسوية من الناحية الاقتصادية إلى مكانة الاتحاد الأوروبي.¹

2. أثر الأورو على المصارف العربية وحركة رأس المال: إن معظم البنوك المركزية العربية تشكل احتياطيات من الأورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية المتطورة، كما أن الدول العربية تستخدم الأورو لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب تغير أسعار الصرف بين الأورو والدولار، وقد خفض الأورو إيرادات البنوك العربية لتخفيضه مداخيل تحويل العملات والتغطية من خطر الصرف وذلك عند ظهوره، إلا أن الأمر لم يستمر واتجهت إيراداتها بعد ذلك إلى الارتفاع مع زيادة المعاملات بالأورو مقابل عمليات التسوية والتمويل والتغطية، كما يؤثر الأورو على التكلفة في المصارف العربية حيث تنخفض كلفة نشر أسعار الصرف بين العديد من العملات، وكلفة مخاطر الصرف التي تتحملها البنوك، وتتحمل كلفة إضافية ترتبط بتعريف المتعاملين بالعملة الجديدة وإدخال التكنولوجيات الموائمة لها وتدريب المتعاملين على التعامل بالأورو، ومن بين رؤوس الأموال المتجهة لسوق الأورو رؤوس الأموال العربية التي تتحرك من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية، مما يؤثر على

¹ <http://www.ar1.chinabroadcast.com> , consulter le: 15 /04/2015.

نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية مثل مصر وسوريا وتونس، كما أن بعض رؤوس الأموال الدولية والتي كانت تستقطبها البلدان العربية ستغير من وجهتها بسبب المزايا التي يخلقها الأورو للاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي على حساب الدول العربية، بالمقابل هناك تراجع في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، كما نسجل تراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية، لأن الدول الأوروبية تعمل على استقرار الأورو بتقديم المساعدة لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل.¹

3. أثر الأورو على التجارة الخارجية: أدى قيام دول الاتحاد الأوروبي بتقويم صادراتها بالعملة الأوروبية الأورو، بدلا من العملات الوطنية الأوروبية إلى زيادة طلب الدول العربية على الأورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد، ومن المتوقع أن تلجأ الدول العربية هي الأخرى إلى تقويم صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي بالأورو، وذلك لمقابلة حاجياتها، وإن كان الاحتمال ضعيفا في الأجل القصير، بسبب أن معظم صادرات الدول العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي هي مواد خام مثل النفط.

وإن كان هناك سيطرة للدولار على أسواق المواد الخام أكثر من أسواق السلع الصناعية، فمن المتوقع أيضا أن حجم التجارة الخارجية مع دول الاتحاد سوف يزيد بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياسا بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي، لكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج في ظل استخدام عملة الأورو، مما سيدفع بعض المنتجين العرب إلى إتباع سياسة النفاذ إلى السوق الأوروبية من داخلها، وذلك عن طريق زيادة استثماراتهم في دول الاتحاد الأوروبي للاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي بسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية.²

¹ <http://ar1.chinabroadcast.com> , consulter le: 15 /04 /2015.

² فريد راغب النجار، الأورو العملة الأوروبية الموحدة، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، (د ت)، ص ص 138-139.

خلاصة

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت نقاط قوة عديدة مكنتها من السيطرة على النظام النقدي الدولي، ويبرز هذا في اتفاقية بريتن وودز والتي عبرت عن تلك القوة بكل وضوح من خلال الدولار الأمريكي الذي احتل مكانة ارتكازية في النظام النقدي الدولي، حيث يقوم الدولار الأمريكي بدور عملة الاحتياطي العالمي وله دور محوري في الاقتصاد العالمي، إلا أن الأزمة التي مر بها في السبعينيات وإلغاء تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب سمح بزيادة الضغط على الاقتصاديات العالمية وخاصة الأوروبية.

وفي وسط جميع هذه الاضطرابات، قامت الدول الأوروبية بإنشاء نظام الثعبان النقدي من أجل الحفاظ على استقرار عملاتها، لكن هذا النظام لم يستمر وانهار، ليأتي بعده النظام النقدي الأوروبي وتقرير ديلور واتفاقية ماستريخت والتي تعتبر الأساس لقيام الوحدة النقدية الأوروبية سميت بالأورو والتي تجمع بداخلها عدة دول المنظمة إلى منطقة الأورو.

وإن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على ضعف الدولار عزز من القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة، كما أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي سلبا وإيجابا، كما أن للأورو هو الآخر فوائد عديدة للدول التي تتعامل به خاصة دول منطقة الأورو ويمتد تأثيره إلى الاقتصاد العالمي من خلال دوره في زيادة السيولة النقدية وزيادة فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي مما يجعله يقف في مركز المنافسة للدولار الأمريكي.

في خضم كل هذه المعطيات ارتأينا التعرف على النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة أورو - دولار، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة أورو دولار

تمهيد

لقد احتل الدولار الأمريكي محل الجنيه الإسترليني بعد الحرب العالمية الثانية، لتقوم سائر البنوك المركزية بعد ذلك في كل أنحاء العالم في استخدامه كأهم عملة ارتكازية ووحدة احتياط رئيسية.

وعلى الرغم من حدة المنافسة التي واجهت الدولار الأمريكي من طرف المارك الألماني والين الياباني في فترة الثمانينات بعد الأزمة التي تعرض لها، إلا أن فكرة استبداله بعملة أخرى لا تزال بعيدة كثيرا، لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز عليه، وبالرغم من تأثير الدولار الأمريكي على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد العالمي، أصبح يزاحم الدولار في مختلف المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل حتى أن هناك من قام بإحلال الأورو محل الدولار الأمريكي كعملة دولية على المدى الطويل في النظام النقدي الدولي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز ما سبق، من خلال المقارنة بين استخدام الأورو والدولار، أثر المنافسة بين العملتين على ركائز النظام النقدي الدولي، والتحديات التي تواجه كل من العملتين، ومستقبل المنافسة بينهما.

المبحث الأول: المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار داخل النظام النقدي الدولي

يعتمد النظام النقدي الدولي على الدولار والأورو، واللذان يمثلان معا ما يقارب 90% من احتياطات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية والحكومات، وما يقارب 80% من قيمة حقوق السحب الخاصة وهي العملة المستخدمة في التعاملات بين صندوق النقد الدولي وأعضائه، وما يزيد عن 75% من سندات الدين مقومة بالدولار والأورو، والعملتان معا يشكلان حوالي ثلث المعاملات في البورصة العالمية، كما أنهما وقود التمويل والتجارة الدولية.

ولأجل دراسة هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى ما يلي:

- زيادة الدولار الأمريكي في المعاملات النقدية والمالية الدولية؛
- قوة الأورو أمام الدولار في النظام النقدي الدولي؛
- القوى المحركة للمنافسة أورو دولار.

المطلب الأول: زيادة الدولار الأمريكي في المعاملات النقدية والمالية الدولية

تستمر دول العالم في الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بهذه العملة، حيث نجد أن احتياطات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار الأمريكي تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، والجدول التالي يبين نصيب الدولار الأمريكي من هذه الاحتياطات:

الجدول رقم (03): نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الاحتياطات الرسمية الدولية من العملات

الأجنبية: (1995 - 2014)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	59.0	62.1	65.2	69.3	71.0	70.5	70.7	66.5	65.8	66.0
الأورو الأوروبي					17.9	18.8	19.8	24.2	25.3	24.9
الجنيه الإسترليني	2.1	2.7	2.6	2.7	2.9	2.8	2.7	2.9	2.6	3.2
الدين الياباني	6.8	6.7	5.8	6.2	6.4	6.3	5.2	4.5	4.1	3.8
باقي	32.1	28.5	26.4	21.8	1.8	1.6	1.6	1.9	1.6	1.9

العملات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الدولار الأمريكي	62.9	61.0	61.1	62.3	61.8	62.1	64.1	64.1	65.7	66.4
الأورو الأوروبي	22.2	24.4	24.3	24.7	26.0	27.6	26.4	26.3	25.2	24.3
الجنيه الإسترليني	3.8	4.0	4.0	3.8	3.9	4.3	4.0	4.7	4.2	3.6
الين الياباني	4.0	3.8	4.1	3.6	3.7	2.9	3.1	2.9	3.2	3.7
باقي العملات	7.1	6.8	6.5	5.6	4.6	3.1	2.4	2	1.7	2

Source: - International monetary fund (IMF) annual report, 2014.

- European central bank.

من الجدول نلاحظ أن العملات الإرتكازية (الدولار الأمريكي، الأورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) هي المصدر الأول لمكونات الاحتياطات الدولية، ويأتي في مقدمتها الدولار الأمريكي الذي يمتلك أكبر نسبة من الاحتياطات، حيث سجلت أكبر نسبة له سنة 1999 بمقدار 71% من إجمالي الاحتياطات، إلا أن هذه النسبة تراجعت منذ ظهور الأورو، وعلى الرغم من ذلك يبقى الدولار أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياط دولية بنسبة 62.9% من إجمالي الاحتياطات الدولية سنة 2014.

وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في ذلك يمكن التطرق إليها فيما يلي:

أولاً: الدولار الأمريكي عملة التسعير الدولية

إن الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسية في العالم، كما أنه عملة التسعير الأساسية للسلع الإستراتيجية الدولية مثل النفط والذهب وغيرها، لذا فإن دولرة أسواق السلع الدولية* تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي، إذ أن أغلبية الدول المستوردة لهذه السلع تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها.¹ كما أن مصدري السلع الإستراتيجية في

* دولرة أسواق السلع الدولية هي عبارة عن توجه هذه الأسواق إلى تسعير المنتجات فيها بالدولار الأمريكي.

¹ معزوز لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 9، 2014، ص179.

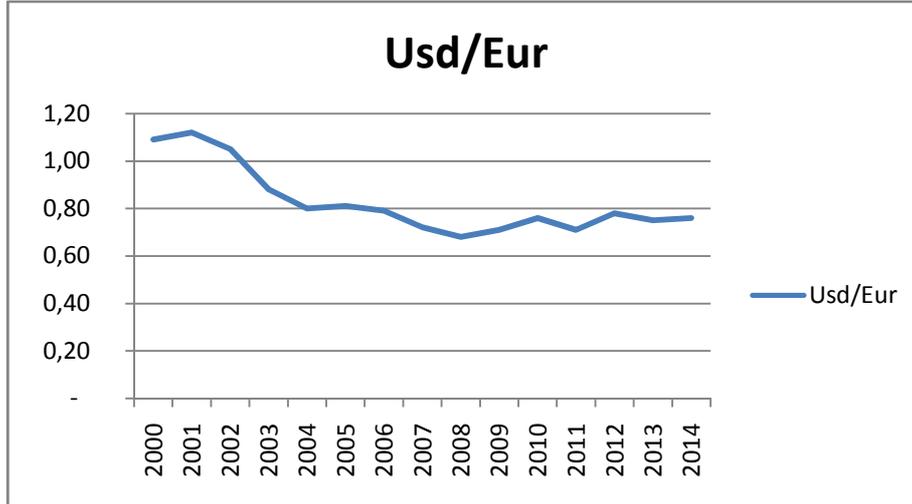
المقابل يحتفظون باحتياطاتهم النقدية بالدولار ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي، كما أن هناك بعض الدول ترتبط عملاتها بالدولار بشكل رئيسي.

ثانياً: الدولار الأمريكي الملاذ الآمن زمن الأزمات

يعد الدولار من وجهة نظر المستثمرين بمثابة الملاذ الآمن، حيث يميلون إلى الفرار إليه كعملة آمنة، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مبعث الأزمة المالية التي مازال الاقتصاد العالمي يعاني من ارتداداتها، ومما يدل على ذلك أنه في أوج الركود الاقتصادي بالولايات المتحدة عام 2008 ارتفع الدولار بنسبة 4.3% أمام الأورو، ومقابل سلة من العملات الرئيسية ارتفع أيضاً بنسبة 5.8%¹، والشكل الموالي يبين ارتفاع الدولار أمام الأورو خلال أزمة 2008:

الشكل رقم (02): متوسط سعر صرف الدولار مقابل الأورو للفترة: (2014-2000)

الوحدة: 1 دولار = x أورو



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات منشورة على الموقع:

<http://sa.investing.com/currencies/eur-usd-historical-data>

بدأ الدولار يسجل ارتفاعه مقابل الأورو ابتداء من النصف الثاني لسنة 2008، حيث ارتفع من 0.68 أورو سنة 2008 إلى 0.76 أورو سنة 2010.

ويعكس هذا التفضيل السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدولارية، ومن المعلوم أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات، فضلاً عن ذلك فإن سندات الخزينة الأمريكية تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين الدوليين، والتي تتمتع بسمعة ممتازة في درجة استقرارها.²

¹ المرجع السابق، نفس الصفحة.

² محمد إبراهيم السقا، هل مازال الدولار عملة احتياط العالم؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، عن الموقع: http://www.aleqt.com/2011/07/15/article_559203.html, consulter le: 16/05/2015.

وقد أدى رفع سقف الدين الاتحادي أو قيمة الأموال التي يحق للخبزينة الأمريكية اقتراضها وفقا للقانون إلى تفوق الدولار على الأورو، حيث باع المستثمرون أسهم وأصولا أخرى متصلة بالمخاطر ولاذوا بالسندات الحكومية.

ثالثا: أداة استثمار في الأصول المالية الدولية

إن الدولار الأمريكي يسانده كعملة احتياط أسواق متسعة وعميقة لأدوات دين واستثمار مقومة به، وبصفة خاصة لا يزال الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم وأكثرها تداولاً، ومن أعلاها تصنيفاً واعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.¹

رابعا: الثقل السياسي والعسكري الأمريكي

هناك عامل آخر يتميز به الدولار وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل التاريخي المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري خارج حدودها على غرار التدخل في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، أعطى الانطباع بأن الدولار لا يزال قوة كبيرة وساهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، ومثلما كتب "روبرت مونريك" ذات مرة أن القوى العظمى لديها عملات عظمى.²

وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001، التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار، بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار والاقتصاد الأمريكي في العالم، ومما يؤكد ذلك أنه بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، إلا أنه في نظر العديد من المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين لا يزال يتمتع بالملاد الأمن نظرا لثقل الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي اقتصاديا وسياسيا.³

خامسا: غياب البدائل الجاهزة لإحلال الدولار الأمريكي

تعرض الدولار الأمريكي لبعض الصدمات الاقتصادية والمالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية مطلع العقد الأول من القرن العشرين والتي كادت الإطاحة به كعملة دولية، فقد ظهرت مطالبات باستبداله كعملة احتياط وتسعير دولية كونه مركز النظام النقدي الدولي.

¹ معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 181.

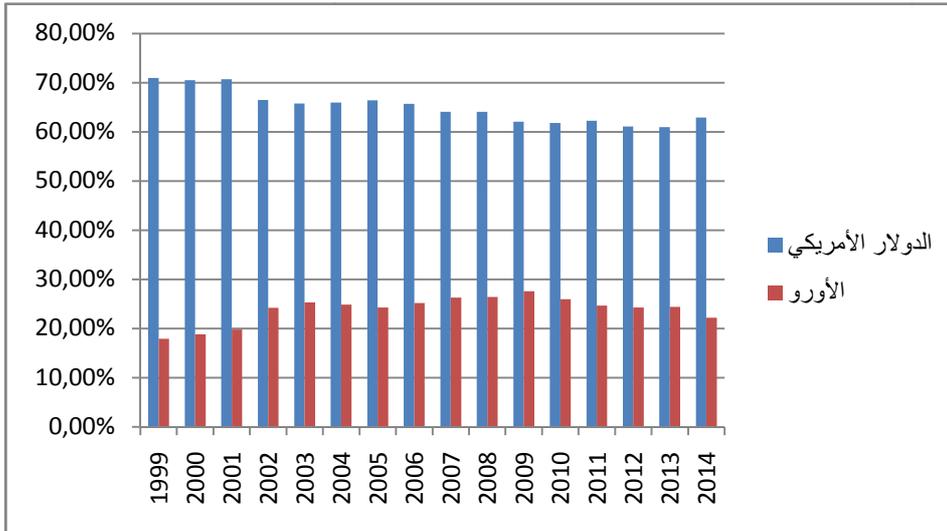
² بنجامين كوهين، مستقبل عملات الاحتياطي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3، 2009، ص 27.

³ معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 181-182.

ورغم التدهور الكبير الذي يعاني منه الدولار إلا أن هناك أسباب عدة تجعله بعيدا عن الخطر ولو مؤقتا كون هذا الأخير يمكن أن يكون أقوى الضعفاء وليس بالضرورة قويا،¹ بالإضافة إلى عدم وجود بدائل جاهزة لتحل محل الدولار الأمريكي، وهذا ما سنتطرق له في النقاط التالية:

1. الأورو مقابل الدولار الأمريكي: يعاني الأورو من أزمة ديون سيادية مهددة بذلك مستقبل بقائه كعملة موحدة لمنطقة الأورو، باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها المنطقة في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010، وبالنظر للتحوّل المستمر في الأهمية النسبية لمكونات الاحتياطات الدولية وحسب الشكل رقم (03) نلاحظ أن الأورو قد أخذ في التراجع كعملة احتياط بعد أن بلغ الذروة بنسبة 27.6% عام 2009، لينخفض بعد ذلك نصيبه من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية إلى 26% عام 2010، ليتوالى التراجع إلى 22.2% عام 2014. الشكل رقم (03): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية: (1999 - 2014)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

ولفهم الأسباب الحقيقية لهذا التراجع، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن البنوك المركزية عندما تحتفظ باحتياطات من النقد الأجنبي فإنها لا تحتفظ بهذه الاحتياطات أساسا في صورة نقدية، وإنما تحتفظ بها في صورة سندات أو أدوات خزينة، والتي تمثل جزءا من الدين الذي على الدول التي تحتفظ بعملاتها بها، بالطبع مع تصاعد أزمة الديون السيادية لدول منطقة الأورو قد تم تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأعضاء في المنطقة من مؤسسات

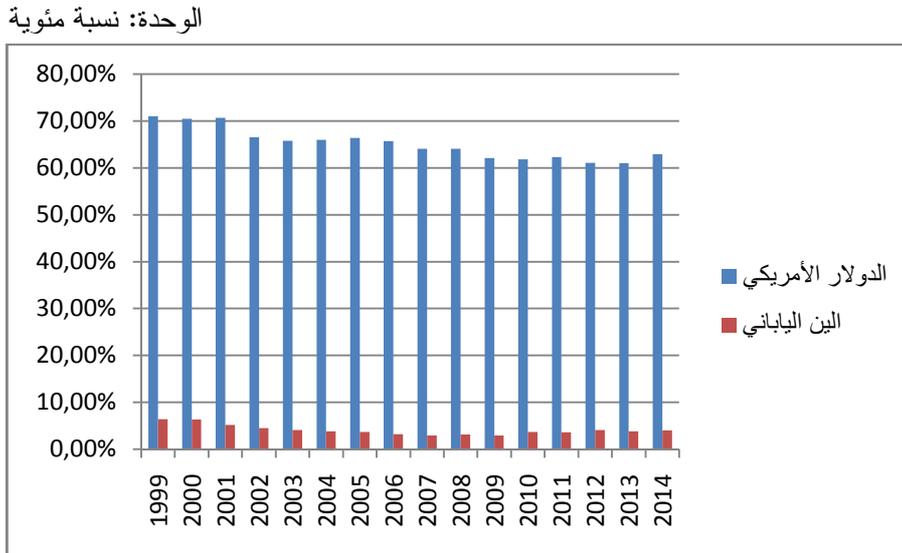
¹ المرجع السابق، ص 182.

التصنيف الائتماني الدولية، وهو ما يعني تراجع درجة جودة أدوات الدين لهذه الدول، في ظل هذه الظروف لا بد أن تفقد أدوات الدين قصيرة الأجل الخاصة بمنطقة الأورو جاذبيتها مع تصاعد مخاطرها، ولذلك يعد

هذا التصرف من جانب البنوك المركزية في العالم تصرفا طبيعيا ومتوقعا في مثل هذه الظروف.¹

2. الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي: من المتوقع أن يعاني الين الياباني على المدى القصير من كارثة الزلزال والتسونامي، وتداعياتها على صعيد مفاعلات توليد الطاقة الذرية، كما سجل الاقتصاد الياباني ارتفاعا في عجز الموازنة العامة بنحو 15 مليار دولار في جانفي 2014 وذلك في أعلى معدل له منذ بدء تسجيل عجز في الموازنة عام 1985،² ومن جانب الاحتياطات النقدية الدولية فقد استمر نصيب الين الياباني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الانخفاض التدريجي، ليصل عام 2014 إلى 4% بعد أن بلغ مستوى أعلى بنسبة 6.4% عام 1999، بالإضافة إلى أن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالنسبة التي يحظى بها الدولار الأمريكي من إجمالي الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): نصيب الدولار والين الياباني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية: (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

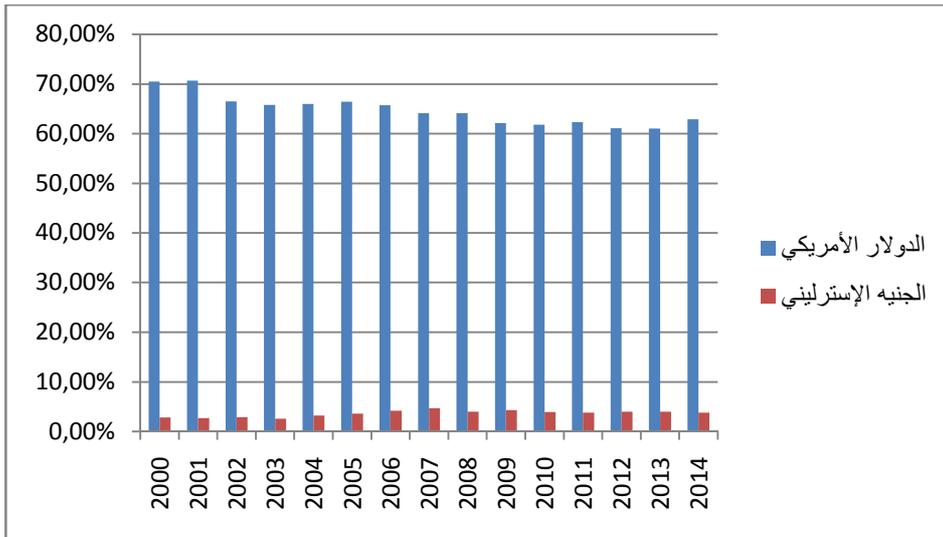
¹ محمد إبراهيم السقا، هل فقد اليورو بريقه؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، عن الموقع: http://www.aleqt.com/2013/04/12/article_746631.html, consulter le: 18/05/2015.

² معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

3. الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي: يواصل الجنيه الإسترليني التراجع من حيث حصته في احتياط النقد العالمي مقارنة بالدولار الأمريكي، حسب ما يوضحه الشكل رقم (05)، حيث بلغ نصيب الجنيه الإسترليني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية مستوى أعلى بنسبة 4.7% سنة 2007، ليأخذ المسار بعد ذلك اتجاه الانخفاض ويصل إلى 3.8% سنة 2014، بسبب انكماش اقتصاد بريطانيا خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010، فقد سجلت بريطانيا معدل نمو اقتصادي سالب بلغ نسبة 0.8% عام 2008، ليعمق التراجع بنسبة بلغت 5.2% عام 2009، وبعد ذلك شهد الاقتصاد البريطاني تعافي على نحو بطيء بتسجيله عام 2012 نسبة 0.1%، ما يعني تراجع تأثير الاقتصاد البريطاني على الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (05): نصيب الدولار والجنيه الإسترليني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية: (1999-2014)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

بناء على ما سبق، يرى كثير من المراقبين أنه لا يوجد بديل جيد عن الدولار كعملة احتياط دولية في الوقت الراهن، وسيعتمد بقاؤه كعملة احتياط على مدى نجاح الولايات المتحدة في إصلاح اقتصادها الذي تعرض لهزة قوية أثناء وبعد أزمة الرهن العقاري لعام 2008، وإلى تدهور ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد والمؤسسات والعملة الأمريكية.

المطلب الثاني: قوة الأورو أمام الدولار في النظام النقدي الدولي

مع بداية استخدام الأورو كعملة موحدة تعاضمت الآمال المعلقة عليه بتحوله إلى عملة الاحتياط العالمية الثانية بعد الدولار الأمريكي، هذا الأخير الذي واجه العديد من المشاكل منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

أولاً: الأورو والبحث عن الدور الدولي

لقد عاشت دول الاتحاد الأوروبي حالة استنفار قصوى طيلة السنوات الخمس التي سبقت عملية إطلاق العملة الجديدة "الأورو"، نتيجة شعورها بالخوف من عدم تمكن هذه العملة من كسب مكانة دولية، لكن سرعان ما انتقل هذا الخوف إلى بقية دول العالم وخاصة أمريكا بعد إطلاق الأورو عام 1999، لأنها شعرت و أدركت ما يعانیه الدولار من فقدان سلطته في أسواق المال العالمية، فعلاقات المال والتجارة لدول الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية سوف تحدد بالأورو الذي يشكل تهديدا حقيقيا للدولار، بما يعني تراجع سلطة الأمريكيين وحريرتهم في أسواق المال العالمية التي كان التعامل فيها بالدولار الأمريكي والين الياباني لينشأ نظام نقدي دولي ثلاثي الأقطاب: قطب الأورو وقطب الدولار و قطب الين، و هذا مباشرة بعد إطلاق العملة الأوروبية الجديدة الأورو.¹

إن الرغبة الأوروبية في تحدي الدولار قد خرجت للعلن دبلوماسيا على لسان الرئيس الأسبق جاك شيراك في مقابلة مع رجال الأعمال في طوكيو عام 1998 إذ قال: "نحن بحاجة لعملة أورو قوية بدرجة تسمح لنا أن نقاوم التذبذبات الشاذة في الدولار والتي لا تعكس دائما الواقع الاقتصادي".²

وانطلاقا من سنة ظهور الأورو شهد العالم تحولات عميقة ليس فقط على المستوى النقدي والمالي، بل كذلك على المستويين الاقتصادي والسياسي، ولم يقتصر تأثير الأورو على الاقتصاد الأوروبي بل تأثر العالم بأسره، وانعكس التعامل بالأورو على كافة الأسواق العالمية نظرا للثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ضمن الاقتصاد الدولي.³

الأورو حاليا ثاني أوسع عملة في التداول بعد الدولار، وكثيرا ما يتم تداول الدولار والأورو معا، وهو ما يوحي بأن الأورو أداة نقدية مهمة في معاملات الصرف الأجنبي، وتشير

¹ شريط عابد، تقييم أثر استخدام العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الدولي والعربي، 2010، عن الموقع:

http://arab-eu.blogspot.com/2010/10/blog-post_22.html, consulter le: 15/05/2015.

² محمد آدم، اليورو الوجه الآخر للوحدة الأوروبية، مجلة النبأ، العدد 54، 2001، عن الموقع:

<http://annabaa.org/nba54/yuro.htm>, consulter le: 15/05/2015.

³ شريط عابد، مرجع سبق ذكره، عن الموقع:

http://arab-eu.blogspot.com/2010/10/blog-post_22.html, consulter le: 15/05/2015.

البيانات المحدودة المتاحة من إصدار فواتير البنك المركزي الأوروبي إلى أن الأورو هو أهم عملة في إصدار فواتير التجارة بين منطقة الأورو والبلدان غير المنضمة إلى المنطقة في أوروبا، وفي كثير من البلدان المحيطة بمنطقة الأورو يستخدم جنبا إلى جنب مع العملة المحلية أو يحل محلها وهو ما يطلق عليه إحلال الأورو.¹

ولتوضيح مكانة الأورو يمكن المقارنة بين منطقتي الأورو والدولار فيما يلي:²

- تتفوق دول الاتحاد الأوروبي في خدمات المواصلات والنقل والسياحة والأعمال المصرفية بنحو الضعف، ودول الاتحاد تنتج سنويا 165 مليار طن اسمنت مقابل 73 مليار طن تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتج أوروبا 11 مليون سيارة مقابل 6 ملايين سيارة في الولايات المتحدة، وتمتلك أوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته 65 مليون طن أما حمولة الأسطول التجاري الأمريكي فلا تزيد على 18 مليون طن، وتنتج دول الاتحاد الأوروبي 137 مليون طن من الحديد مقابل 95 مليون طن في الولايات المتحدة.

- في المجال المصرفي وطبقا لأعوام 1996 فإن مصارف الاتحاد الأوروبي تمتلك مصادر خاصة تقدر بحوالي 555 مليار دولار مقابل 233 مليار دولار للمصارف الأمريكية، ويبلغ حجم رأس المال النشط في المصارف الأوروبية نحو 13.4 مليار دولار مقابل 3.5 مليار دولار في المصارف الأمريكية، ومن بين أكبر 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرفا أوروبيا مقابل 156 مصرفا أمريكيا، وتستحوذ البورصات الأوروبية على 49.5% من النشاط الاقتصادي العالمي.

- أما ما تتفوق به الولايات المتحدة الأمريكية فهو قطاع النفط، إذ يبلغ الإنتاج الأمريكي سنويا من النفط 414 مليون طن أما الاتحاد الأوروبي فينتج 121 مليون طن.

ذلك ما رشح الأورو لأن يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي ويكون منافس قوي للدولار الأمريكي.

ثانيا: الأورو عملة مستقرة ذات مصداقية

1. امتلاك الأورو لقاعدة اقتصادية متينة: إن البلدان الأوروبية ببناها للاتحاد النقدي عملت على إدماج مكوناتها الاقتصادية والتجارية والمالية وكذا النقدية حتى تجعل الأورو منطقة دولية،

¹ أكسل بيرتوتش، اليورو: الأكثر عالميا دائما، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007، ص47.

² نزار قنوع وآخرون، صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، سوريا، 2007، عن الموقع:

<http://www.tishreen.edu.sy, consulter le: 15/05/2015>.

بل وفوق كل شيء بناء منطقة متينة ومستقرة، ذلك يعني أن الاتحاد النقدي سوف لن يكون مجرد مجموع حسابي لمستويات الأداء في الاقتصاديات الوطنية، لكن إضافة إلى ذلك سوف يعمل على تحقيق أفضل النتائج في مجال الاستقرار النقدي، هذا الاتحاد سوف يتألف من الدول التي حققت مستويات من الأداء الاقتصادي والمالي تقارب تلك التي حققتها الدول ذات العملات المتمتعة بأعلى قدر من الاستقرار والمصداقية. وهذا الهدف الذي تضمنته معايير اتفاقية ماستريخت، حيث كان لا بد أن تكون منطقة الأورو منطقة نقدية مثلى، وبالتالي فلا بد لاقتصاديات الدول المشاركة أن تكون على درجة كبيرة من الانسجام والتقارب، ولا بد للدورات الاقتصادية فيها أن تكون متناغمة، والعمل للامتثال لمعايير اتفاقية ماستريخت يكفل هذا الحد من التقارب.¹

2. الاتحاد النقدي الأوروبي دعم للاستقرار الداخلي: إن الاستقرار في منطقة الأورو يضم

جانبيين اثنين هما:²

1.2. الاستقرار النقدي: يتمثل هدف السلطات النقدية في منطقة الأورو تحقيق الاستقرار النقدي، فاتفاقية ماستريخت أوكلت لنظام البنك المركزي الأوروبي مهمة الحفاظ على الاستقرار في الأسعار، ومنحته الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن الانضمام للاتحاد النقدي يشترط فيه الامتثال ليس للمعايير الاقتصادية فحسب، ولكن أيضا لمعيار قانوني ومؤسسي وهو استقلالية البنوك المركزية الوطنية وانسجام لوائحها مع أحكام المعاهدة.

2.2. الاستقرار المالي: إن السياسة النقدية الموحدة لا يمكن لها وحدها تحقيق استقرار الأسعار إلا إذا صاحبها الاستقرار المالي المناسب على صعيد الاتحاد الاقتصادي والنقدي بأكمله، وهناك مبررين اقتصاديين لأحكام الاتفاقية التي تولد عنها ميثاق الاستقرار والنمو وهما:

- إن اتفاقية ماستريخت بفضل ما تؤمنه من تنسيق جيد بين السياسات المالية لمقومات الدول الأعضاء، تساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة الأورو، وهذا أمر أساسي من وجهة نظر السياسة النقدية، ونظرا لعدم وجود ميزانية وذلك لعدم وجود حكومة فيدرالية على صعيد المنطقة بأكملها، فإن هناك مجموعة من الميزانيات الوطنية تعوض عنها وبالتالي كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة، وتنسيق بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² المرجع نفسه، ص ص 269-270.

• بفضل نظام العقوبات الذي فرضته المعاهدة ضد العجز المفرط، ومساعدة ذلك النظام على اجتناب مثل ذلك العجز، فقد عملت الاتفاقية على أن تجنب الاقتصاديات التي تدار بحكمة تحمل عبء تأمين مخاطر لا مبرر لها.

وهناك دليل واضح على ما أبداه الأوروبيين من جدية في معالجة القضايا المالية في منطقة الأورو، ويتمثل في أن يكون لمجلس وزراء الاتحاد على ميزانيات الدول الأعضاء نفوذاً أكبر من نفوذ الحكومة الفيدرالية الأمريكية على ميزانية تكساس أو كاليفورنيا، أو من نفوذ الحكومة الألمانية.

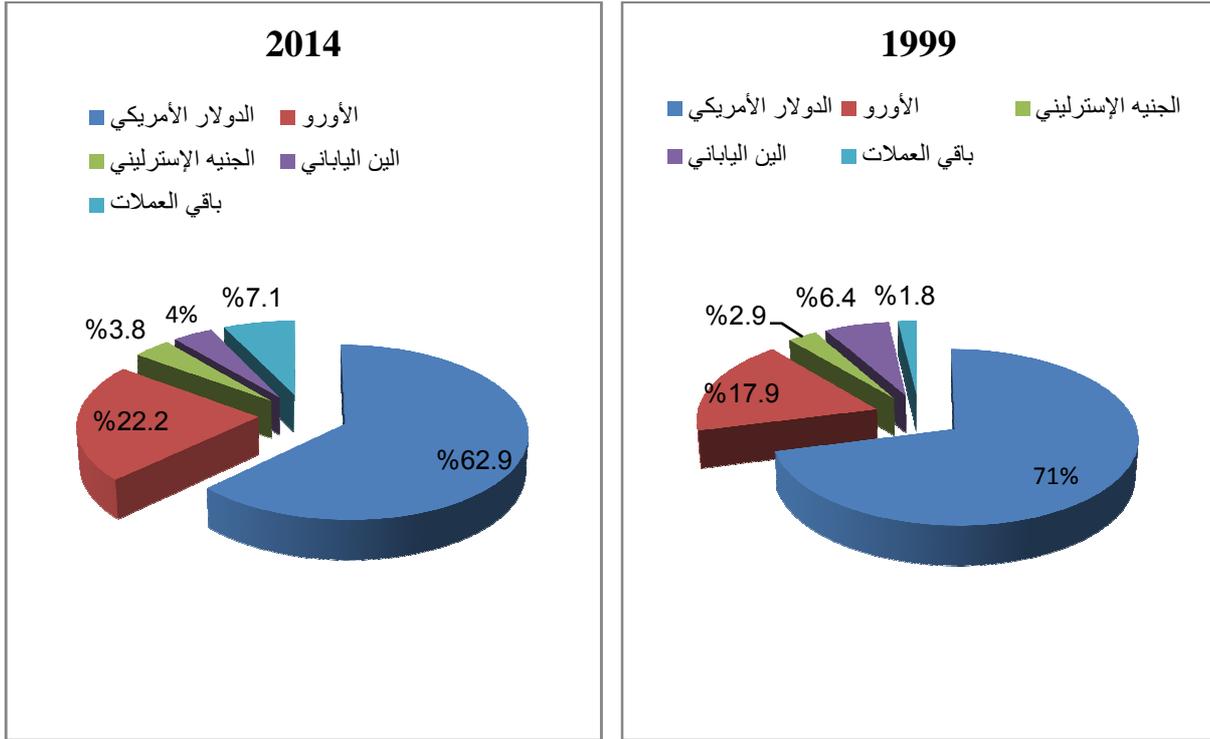
ثالثاً: تطور تفضيل الأورو كعملة احتياط دولية

إن ظهور الأورو كعملة أوروبية موحدة يعني حوله محل عدة عملات أوروبية محلية، من بينها أقوى العملات في أوروبا وكذلك النظام النقدي الدولي، ومن بينها المارك الألماني الذي كان يحتل مكانة هامة في الاحتياطيات النقدية الدولية حيث سجل سنة 1998 نسبة 13.8% من إجمالي الحيازات الرسمية من النقد الأجنبي ليكون بذلك في المرتبة الثانية بعد الدولار، هذا ما مهد الطريق للأورو وجعل من السهل أخذه مكانة معتبرة في بداياته داخل النظام النقدي الدولي وكذا الاحتياطيات النقدية الدولية، حيث سجل نسبة 17.9% سنة 1999 وهي سنة إنطلاقه. ولقد أظهر لنا الجدول رقم (03) سابقاً أن نصيب الأورو من الاحتياطيات النقدية الدولية قد زاد منذ ظهوره، وهو ما يبين تطور تفضيله كعملة احتياط دولية، حيث كان يعادل 17.9% سنة 1999، ليسجل أكبر نسبة له منذ ظهوره وهي 27.6% سنة 2009، وانخفض بعد ذلك إلى 22.2% سنة 2014 بسبب الأوضاع المتأزمة في منطقة الأورو التي خلفتها أزمة الديون السيادية والبيانات المتشائمة حول اليونان.

كما أظهر لنا الجدول السابق تراجع نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات النقدية الدولية مقابل تزايد نصيب الأورو من هذه الأخيرة، ومن خلال الجدول السابق رقم (03) نتوصل إلى الشكل البياني الذي يوضح مدى تزايد أهمية الأورو كعملة احتياط في العالم مقابل تراجع الدولار:

الشكل رقم (06): نصيب الأورو والدولار الأمريكي من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لسنتي 1999 و2014:

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

بالتمعن في الشكل نتوصل إلى حقيقة مفادها أن البنوك المركزية في العالم تميل إلى إحلال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في احتياطياتها من النقد الأجنبي وإن كان يتم ببطء شديد، في مقدمتها العملة الأوروبية الموحدة الأورو التي تحتل المركز الثاني في الاحتياطيات النقدية الدولية. **المطلب الثالث: القوى المحركة للمنافسة أورو دولار**

أولاً: قوة الأورو أمام الدولار

قام الدولار قبل ظهور الأورو بالدور الرئيسي في تسعير التبادل التجاري العالمي، ففي سنة 1995 كانت 47.6% من التجارة العالمية مسعرة بالدولار مقابل 15.3% بالمارك الألماني، و6.3% بالفرنك الفرنسي، و4.8% بالين الياباني، و5.7% بالجنيه الإسترليني، وكان ما يقارب 72% من إجمالي التداول يتم بالدولار والذي يبلغ حجمه اليومي حدود 1200 مليار دولار،

وباعتبار الأورو هو البديل لعملات دول الاتحاد الأوروبي فإن 30% من صادرات العالم تقوم بالأورو، وتحتل منطقة الأورو المرتبة الأولى كمصدر ومستورد في العالم حيث قدرت صادراتها ب 19.7% سنة 2011 مقابل 11.1% للولايات المتحدة الأمريكية لنفس السنة، وهذا يعني أن الأورو أحرز تقدما خارج الاتحاد نظرا للوزن الذي يملكه الإتحاد في الاقتصاد العالمي، زيادة على إحلاله محل الفرنك الفرنسي كعملة تسعير ودفع واحتياط في غرب وشمال ووسط إفريقيا، وحل محل المارك الألماني في دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تربط عملاتها بالمارك، كما أن دول حوض المتوسط التي ترتبط أغلبها باتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة تعتمد الأورو بنسب عالية كعملة دفع وتسعير واحتياطي. وعلى الرغم من ذلك فإنه يتم تداول 50% من الدولار خارج الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة ب 20 إلى 25% فقط من الأورو يتم تداوله خارج منطقة الأورو.

تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي من العملات الأخرى القابلة للتحويل للتدخل في سوق الصرف، ويلعب حجم الاستيراد دورا مهما في تحديد الحاجة إلى الاحتياطيات، ولقد كان الدولار طيلة العقود السابقة يشكل أهم عملة احتياط في البنوك المركزية، فحوالي 60% من احتياطيات العالم كانت بالدولار مقابل 15.3% بالمارك الألماني، و3.6% بالجنيه الإسترليني، و6% بالين الياباني، و1.9% بالفرنك الفرنسي وذلك سنة 1995، ولكن بعد ظهور الأورو كعملة مستقرة أدى إلى اعتماده كمستودع للقيمة، وأصبح عملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، وبالتالي منافسا قويا للدولار في الاحتياطيات العالمية. زيادة على كون الأورو أصبح وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم ووسيلة لتقديم القروض والمنح، مما زاد في وزنه كعملة احتياط على حساب الدولار وأصبحت غالبية الدول تفكر في كيفية الزيادة في نسب الاحتياط من الأورو تجنباً لمتغيرات انخفاض سعر صرف الدولار، وقامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها بالدولار مما ساهم في انخفاض قيمته. ومع أن الدولار هو العملة الأكثر شيوعا في التجارة الدولية، فإن الأورو ينافس بشكل ملحوظ، ولم يعد الدولار يحتكر الأسواق الدولية كما كان الأمر في الماضي.

ثانيا: سعر صرف الأورو دولار

يطلق على الأورو العملة المضادة للدولار نظرا لأنه سريع التأثير بالبيانات الخاصة بالدولار الأمريكي، ويعد هذا الزوج من العملاتين من أكثر أزواج العملة رواجاً في العالم. ومنذ بدأ التعامل بالأورو في التعاملات المصرفية في منطقة الأورو تم تحديد سعر صرف له مقابل الدولار بتاريخ الأول من جانفي 1999 ب 1.785 دولار، ولكن مع نهاية السنة انخفض

سعره إلى 1.005 دولار في الأسواق الدولية والذي يمثل انخفاضا بـ 17.3% عن القيمة الاسمية الأولى وذلك بسبب إعطائه قيمة أكبر من قيمته الحقيقية مقابل الدولار، والتوقع بتحقيقه نتائج إيجابية في أشهره الأولى،¹ واستمر انخفاض الأورو مقابل الدولار خلال العام 2000 ليصل إلى 0.92 دولار، وفي 2001 بلغ سعر صرف الأورو 0.89 دولار والذي يمثل انخفاضا بـ 30% عن القيمة الاسمية الأولى، إلا أنه عاد وارتفع سنة 2002 ليبلغ متوسط سعره 0.95 دولار مع بداية تسجيل تراجع سعر صرف الدولار، والذي بدأت قيمته تتراجع لعدة أسباب (انظر الصفحة رقم 50-51)، وكانت سنة 2003 نقطة التحول بالنسبة للأورو حيث تجاوز حاجز الواحد دولار لأول مرة وبلغ متوسط سعره 1.14 دولار، ويفسر ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار بالتوجه إلى الاحتفاظ بالأورو كعملة احتياط دولية وتزايد نصيبه في التجارة العالمية، في الوقت الذي كان فيه الدولار يعاني من الأزمة السياسية المتعلقة بالعراق نظرا لتخلي الكثير من الدول عن التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية تضامنا مع العراق، وهذا ما انعكس على انخفاض سعر صرف الدولار، وتواصل ارتفاع الأورو مقابل الدولار، حيث سجل أعلى مستوياته سنة 2008 الدولار وبلغ في المتوسط 1.47 دولار، مقابل تراجع الدولار الذي فقد نحو 30% من قيمته أمام العملات الرئيسية.

لكن وخلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بدأ الدولار في الارتفاع مقابل تراجع الأورو، وهناك تحليلات تفسر ارتفاع الدولار بعد انهيار بنك "ليمان برادرز" في سبتمبر 2008 بأن المستثمرين اتجهوا لشراء الدولار والسندات الأمريكية كملأ آمن في ظل انهيار أسواق الأسهم.

ومنذ أزمة الرهن العقاري والأورو يواجه تذبذب أمام الدولار وخاصة بعد أزمة الديون السيادية التي تعاني منها منطقة الأورو، فقد سجل سعر صرف الأورو تراجع مقابل الدولار في السنوات الأخيرة 2012-2014 متأثرا بمعدلات النمو المنخفضة المسجلة في منطقة الأورو، حيث سجلت تراجع في معدل النمو بنسبة 0.4% سنة 2013، مقابل ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بـ 2.3% مؤثرا بالإيجاب على سعر صرف الدولار، والأورو مثل غيره من العملات الأخرى يتحدد وفقا لمعدلات النمو في البلدان التي تستخدمه (أي في منطقة الأورو). كما أن التصريحات الأخيرة لمحافظ البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراغي" والتي كشفت عن انحيازه لرفع معدل النمو في منطقة الأورو عبر ضخ مزيد من العملة الأوروبية في الأسواق، والمضي

¹ رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل النظام النقدي الأوروبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 132.

قدما في سياسة التحفيز الكمي ساهمت في تراجع قيمة الأورو أمام الدولار وخسارته نحو 16% من قيمته.

والجدول الموالي يبين التغيرات الحاصلة في سعر صرف الأورو مقابل الدولار للسنوات (2014-2000):

الجدول رقم (04): أسعار صرف الأورو مقابل الدولار (2014-2000)

الوحدة: 1 أورو = x دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأورو/ دولار	0.92	0.89	0.95	1.14	1.25	1.24	1.27	1.38
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الأورو/ دولار	1.47	1.40	1.32	1.40	1.29	1.33	1.32	

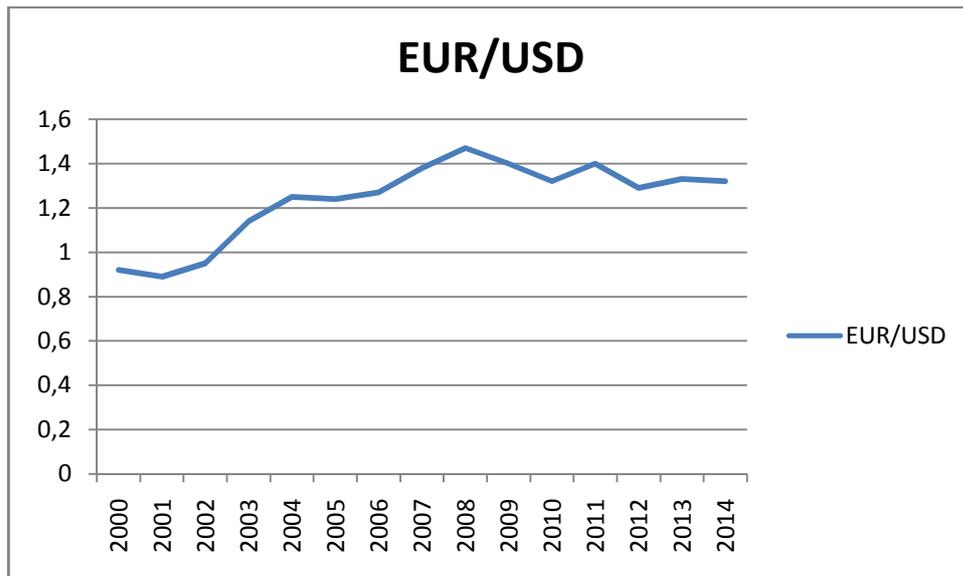
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات منشورة على الموقع:

<http://sa.investing.com/currencies/eur-usd-historical-data>.

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الأورو مقابل الدولار أخذ مسار تصاعدي منذ سنة 2002 إلى غاية 2008، ليشهد بعد ذلك عدم استقرار في قيمته مقابل الدولار، ولتوضيح أكثر للتغيرات الحاصلة في سعر صرف الأورو مقابل الدولار نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (07): أسعار صرف الأورو مقابل الدولار (2014-2000)

الوحدة: 1 أورو = x دولار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

المبحث الثاني: أثر المنافسة أورو دولار على ركائز النظام النقدي الدولي

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية في النظام النقدي الدولي لأكثر من نصف قرن، ولطالما كان مركز هذا النظام وعملة التسعير الدولية، وكذا عملة الاحتياط لدى البنوك المركزية في العالم دون أي منافسة حقيقية أو تهديد من أي عملة أخرى لاحتلال مكانته، لكن وبعد ظهور الأورو حدثت عدة تغيرات في معطيات النظام النقدي الدولي وبدأ العديد من الاقتصاديين يرونه كعملة منافسة للدولار ومصدر تهديد له.

المطلب الأول: أثر المنافسة أورو دولار على العملة الإرتكازية في النظام النقدي الدولي

تقوم العملة الإرتكازية في النظام النقدي الدولي بعدة أدوار ألا وهي دور عملة التسعير وعملة الاحتياطات الدولية، ويقوم بهذا الدور الدولار الأمريكي الذي برز كأهم عملة دولية بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد اتفاقية بريتن وودز.

أولاً: أثر المنافسة أورو دولار على عملة التسعير الدولية

أعطى نظام بريتن وودز أفضلية كبيرة للدولار الأمريكي بجعله العملة المحورية في النظام النقدي الدولي وربطه بالذهب، ولكن عندما ألغت الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وأصبحت قيمته تحددها قوة الاقتصاد الأمريكي أجبرت الدول والمستثمرين على ربط عملاتهم الوطنية بالعملة الأمريكية، كما تم تسعير السلع الأساسية العالمية وفي مقدمتها النفط بالدولار.

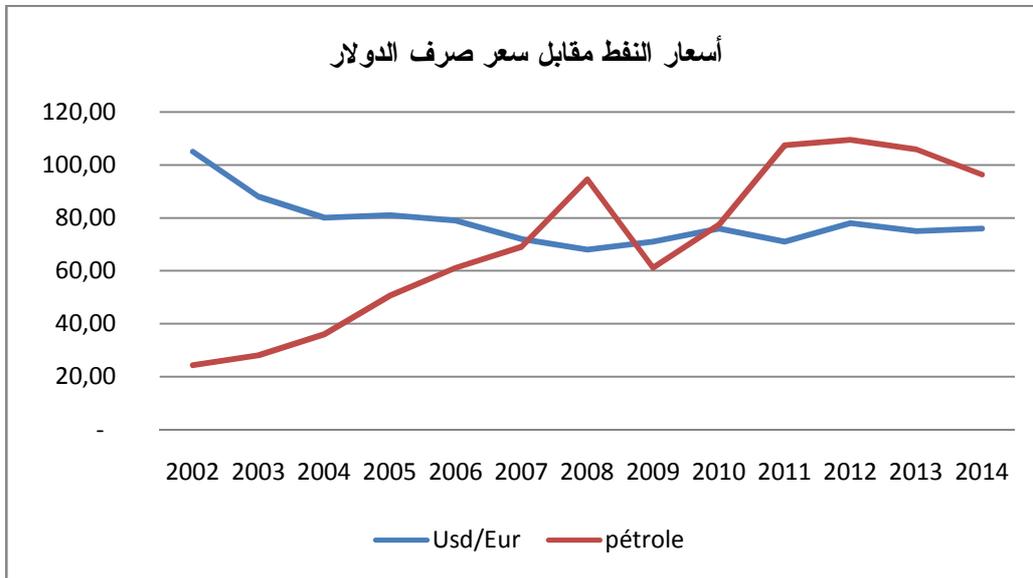
ومنذ ذلك الحين يلعب الدولار دور عملة التسعير الدولية ولا يزال النفط إلى يومنا هذا يسعر بالدولار، ويفسر هذا العلاقة القوية والعكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي، حيث تعقد صفقات بيع وشراء النفط بالدولار، وتستلم أغلب الدول النفطية عائداتها به، كما أن شركات النفط العالمية تستثمر في هذا المجال بالدولار، وكذلك تراكم الفوائض المالية للدول النفطية بعملات يحتل الدولار فيها نصيب الأسد.¹

في هذا الإطار، وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالانخفاض أو الارتفاع باعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة، أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية، فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار وأولها النفط، وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف

¹ عيه عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009، ص13.

الدولار والتغير في أسعار النفط، نظرا إلى كون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الاقتصادية، كما أنه لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي، وتتصف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، حيث تشير الإحصاءات إلى أن احتمالات ارتفاع أسعار النفط المرتبطة بانخفاض مؤشر الدولار* تبلغ 90%، ففي منتصف سنة 2008 ارتبطت أسعار النفط المنخفضة بارتفاع قيمة صرف الدولار وذلك رغم خصوصية الفترة (انعكاسات الأزمة المالية).¹

الشكل رقم (08): رسم بياني يوضح العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الشكل رقم (02)، وبيانات منشورة عن الموقع:

<http://www.opec.org>

ويستفيد الاقتصاد الأمريكي من انخفاض أو ارتفاع أسعار البترول في الحاليتين، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط، فترفع من قيمة سعر صرف الدولار لتتمكن من الحصول على نفط رخيص، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة، فإنها تتبنى سياسة دولار قوي، لأن ذلك سيحد من نمو الطلب العالمي على النفط.²

* مؤشر الدولار يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات تتضمن الأورو، الين، الجنيه، الدولار الكندي والفرنك السويسري.

¹ عيه عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص14.

² المرجع نفسه، ص15.

وأدى تذبذب أسعار النفط الناتج عن تذبذب أسعار صرف الدولار مقابل مختلف العملات إلى مطالبة العديد من الدول التخلي عن الدولار كعملة تسعير واعتماد عملة أخرى تتميز بالثبات في قيمتها، وزادت هذه المطالبات خاصة بعد ظهور الأورو الذي تميز بثبات نسبي في قيمته أمام الدولار (وذلك قبل أزمة الديون السيادية)، حيث اشترطت عدة دول تسليم عوائد النفط بالأورو ومن بينها فنزويلا وإيران التي طلبت من المشتريين لنفطها دفع الفاتورة بالأورو بدلا من الدولار وذلك سنة 2007، وسبققتها العراق قبل ذلك في عهد صدام حسين، إلا أن هذه الدول لم تتحول عن تسعير النفط بالدولار، وهذا لا يعني أن يتم تسعيره بالأورو فلا يوجد نفط في العالم يسعر بالأورو.

لكن على الرغم من تراجع الدولار والانخفاض المستمر في قيمته، وكذا ظهور الأورو كعملة دولية رائدة واستحواذه على مكانة هامة في النظام النقدي الدولي، وكذا بروزه كمنافس حقيقي للدولار إلا أنه لم يستطع أن يفقد الدولار الميزة التي لطالما تميز بها كعملة تسعير دولية في النظام النقدي الدولي.

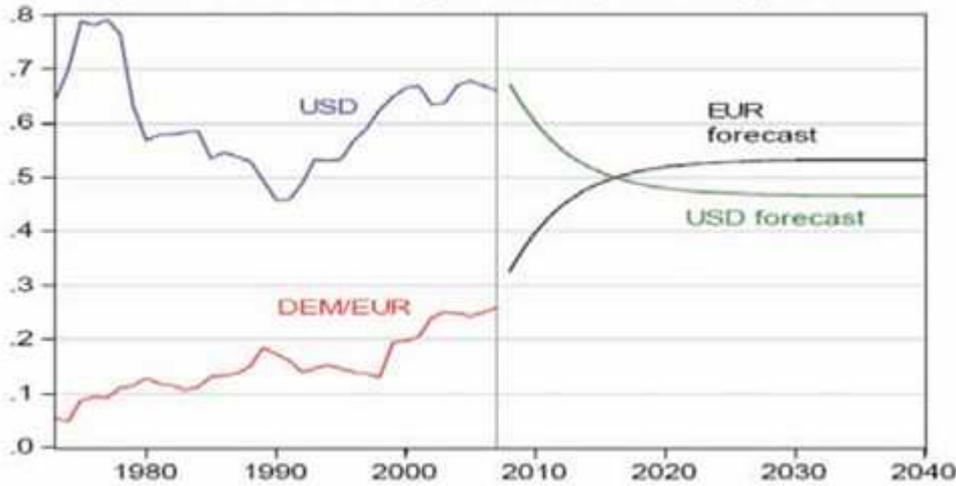
ثانيا: أثر المنافسة أورو دولار على عملة الاحتياطيات الدولية

إن الاعتماد على عملة احتياط جديدة يعتمد على حصة الدولة من الإنتاج العالمي وتطور الأسواق المالية وكذلك الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام العملة للتبادل، وكل هذه الشروط حققها الأورو عند دخوله ضمن تشكيلة الاحتياطيات الدولية.

وقد أشارت دراسة لـ "جيفري فرنكل" يتنبأ فيها بأن الأورو سوف يحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية خلال عشر سنوات، ومن وجهة نظره فإن الأورو سوف يتجاوز الدولار الأمريكي لأول مرة سنة 2015 من حيث الاحتياطيات العالمية للبنوك المركزية في العالم، فتنبؤ جيفري فرانكل مرتبط بدراسة قد قام بها مع شين منزي سنة 2008، وقد توصلا إلى هذه النتيجة من خلال تحليل محددات الطلب على الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي والتي يحتل فيها الدولار المركز الأول، وبناء على نتائج النموذج القياسي تم وضع عدة سيناريوهات للعلاقة بين الدولار والأورو حتى عام 2040¹، والشكل الموالي يوضح الدراسة التي قام بها "جيفري فرنكل" و"شين منزي":

¹ محمد إبراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات؟، جريدة القبس، الكويت، 2009، عن الموقع: <http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=561136&CatID=353>, consulter le: 28/05/2015.

الشكل رقم (09): سيناريو استخدام الدولار والأورو في الاحتياطات العالمية من النقد الأجنبي



المصدر: محمد إبراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات؟، جريدة القبس، الكويت، 2009،
عن الموقع:

<http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=561136&CatID=353>

ويشير فرنكل إلى أن الدولار ظل منذ نهاية الحرب العالمية حتى نهاية القرن الماضي عملة الاحتياط الرئيسية للعالم، ولم تستطع عملات قوية كانت موجودة في ذلك الوقت منافسته كعملة احتياط مثل الين الياباني والمارك الألماني في فترات ضعفه، بسبب أن الاقتصاد الألماني والياباني كانا صغيرين مقارنة بحجم الاقتصاد الأمريكي، على عكس الأورو فإن الحجم الاقتصادي للمنطقة الأوروبية كبير وعلى نحو مماثل للاقتصاد الأمريكي، كما أن الأورو قد أثبت أنه مخزن جيد للقيمة مقارنة بالدولار.¹

إلا أن المعطيات الحالية تثبت عكس توقعات جيفري في أن الأورو سيتجاوز الدولار سنة 2015، وأنه سيثد ذلك الهبوط الحاد في الاعتماد عليه كعملة احتياط رئيسية، فأخر البيانات المتاحة عن احتياطات النقد الأجنبي للبنوك المركزية في العالم وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي والمعروضة في الجدول الآتي تشير إلى أن تطور الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو.

¹ المرجع السابق، عن الموقع:

<http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=561136&CatID=353>, consulter le: 28/05/2015.

الجدول رقم (05): تركيبة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم:
(2014-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مطالبات بالدولار	1077.6	1117.7	1202.2	1465.7	1751	1902.5	2171	2641
مطالبات بالأورو	279.4	301.9	427.9	559.3	658.6	683.8	832	1082.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
مطالبات بالدولار	2684.9	2847.9	3192	3521.8	3725.5	3770.2	3828.6	
مطالبات بالأورو	1103.5	1269.6	1342.5	1393.6	1471.5	1462.5	1447.2	

Source: - International monetary fund.

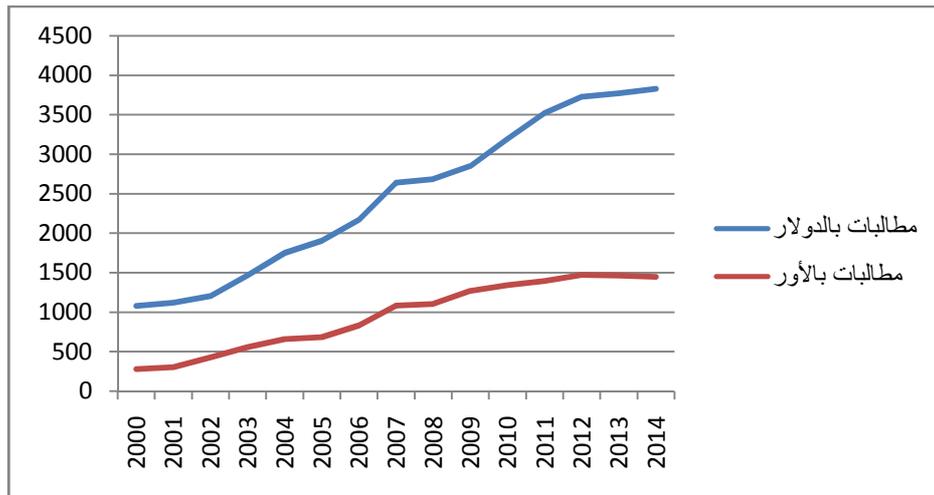
- www.europeaninstitute.org.

- www.gfmag.com/global-data/economic-data/economic-dataforeign-exchange-reserves.

ولتوضيح الصورة أكثر نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تركيبة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم للفترة
(2014 - 2000)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05).

يوضح الشكل بأن احتياطيات العالم الدولارية أخذت في التزايد المستمر من الناحية المطلقة، وعلى الرغم من تزايد احتياطيات العالم من الأورو أيضاً، إلا أنه وحسب الشكل رقم (10) يبقى

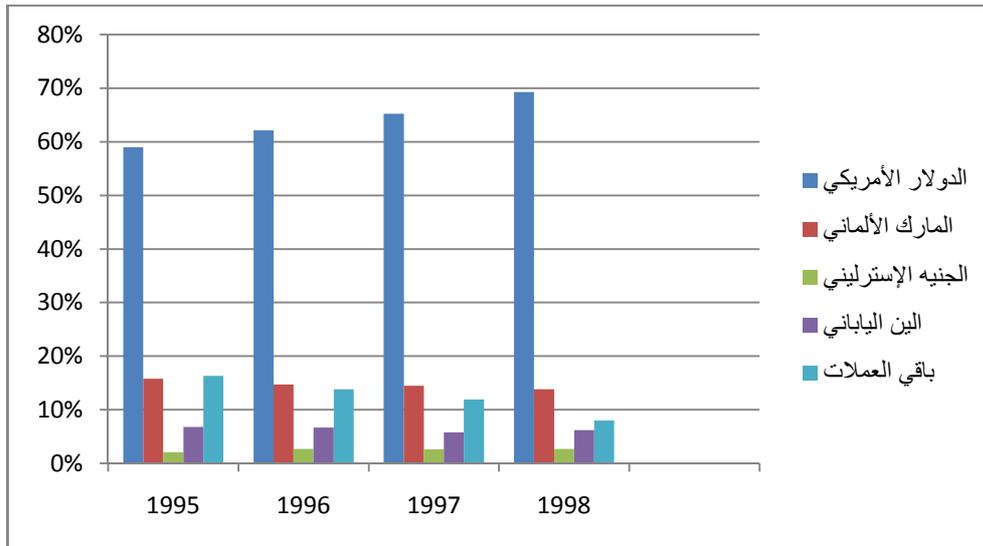
بعيدا عن الدولار الذي لا يزال المكون الأول لاحتياطيات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي، وأنه على الرغم من ظروف الأزمة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي، فإن الدولار لم يشهد ذلك الهبوط الحاد في الطلب عليه مثلما تتوقع دراسة فرنكل ومنزي، وأن الدولار ما زال يسيطر على قواعد اللعبة كعملة احتياط عالمية من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني: أثر المنافسة أورو دولار على الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي

قبل ظهور الأورو كانت الاحتياطيات النقدية الدولية تتركز بشكل كبير في الدولار الأمريكي الذي يعتبر المكون الرئيسي لها، في الوقت الذي لم تكن هناك عملات تنافسه على هذه المكانة، فرغم قوة المارك الألماني والين الياباني إلا أن نسبتهما كانت نسبة متواضعة مقارنة بنسبة الدولار، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية: (1995-1998)

الوحدة: نسبة مئوية

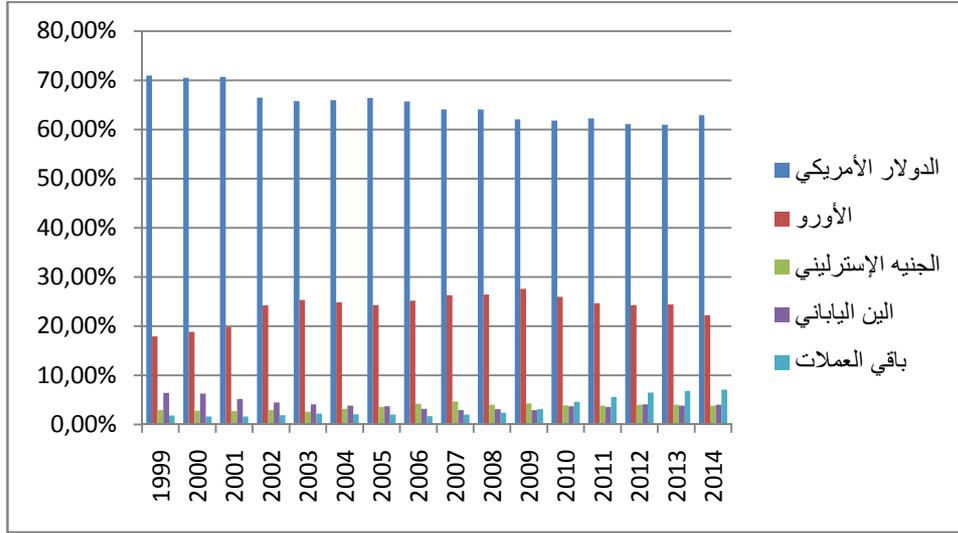


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

لكن ومع ظهور الأورو وحلوله محل العملات الأوروبية التقليدية برز كعملة قوية قادرة على منافسة الدولار، وكعملة احتياط دولية ترغب كل البنوك المركزية في العالم الاحتفاظ بها ضمن تشكيلة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لديها، هذا ما أدى إلى انقسام الاحتياطيات النقدية الدولية إلى قسمين رئيسيين قسم الأورو وقسم الدولار بينما كانت مكونة من قسم واحد وهو الدولار، والشكل الموالي يبين كيف انقسمت الاحتياطيات وبصورة واضحة بين الدولار والأورو إلا أن نسبة الدولار تبقى أكبر من نسبة الأورو، أما بقية العملات فتبقى مساهماتها صغيرة.

الشكل رقم (12): الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية: (1999-2014)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

إن تركز الاحتياطيات في عملتين بدل عملة واحدة له تأثير إيجابي، حيث يقلل هذا الأمر من المخاطر الناتجة عن الانخفاض المستمر في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى وبصفة خاصة مقابل الأورو، إذ أن استمرار تراجع الدولار يعرض الدول إلى خسائر نتيجة الاحتفاظ باحتياطياتها من الدولار فقط، لكن في حالة تنويع احتياطياتها هذا يعود عليها بالفائدة، ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بمثال بسيط:

مثال: الشخص "أ" في محفظته \$100، في سنة 2013 كان يشتري له هذا المبلغ 3 سلع مختلفة، ولدى الشخص "ب" في محفظته \$70 و€30، في نفس السنة كان مبلغ \$70 يشتري له سلعتين ومبلغ €30 يشتري له أيضا سلعتين (سعر صرف الأورو أعلى من سعر صرف الدولار ما يعني أن له قدرة شرائية أكبر من الدولار).

في سنة 2014 وبسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو وانخفاض قدرته الشرائية، أصبحت الـ\$100 تشتري للشخص "أ" سلعتين فقط، أما الشخص "ب" فـ\$70 تشتري له سلعة واحدة فقط، في حين أن €30 لا زالت تمكنه من شراء سلعتين.

في هذه الحالة الشخص "أ" تعرض لخسائر أكبر من الشخص "ب" الذي تتكون محفظته من عملتين أي الأورو والدولار معا.

نفس الشيء بالنسبة للدول فانقسام احتياطياتها وعدم تركزها في جهة واحدة يجنبها التعرض لخسائر كبيرة، مثل ما حدث مع الصين التي تمتلك أكبر احتياطي من الدولار في العالم والتي تتكبد كل سنة خسائر بسبب تراجع قيمة الدولار.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه كل من الدولار والأورو ومستقبل المنافسة بينهما

إذا كان الدولار الأمريكي تواجهه العديد من التحديات يصعب في بعض الأوقات احتوائها، وتجعل التنبؤ بمستقبله أمر غير مؤكد فيما إذا كان سيبقى عملة دولية رائدة أو سيتم استبداله بعملة دولية أخرى منافسة، فإن الأورو هو الآخر تواجهه نقاط استفهام وتحديات كبيرة تعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة دولية.

المطلب الأول: التحديات التي تهدد مركزية الدولار في النظام النقدي الدولي الراهن

يواجه الدولار الأمريكي عدة تحديات منذ احتلاله مكانة الجنيه الإسترليني كعملة الأساسية في التجارة العالمية في القرن العشرين، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين لا يزال يتعرض لتحديات عميقة، من ضمنها ما يلي:

أولاً: سياسات التيسير الكمي

يعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الاحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية الدولية، وفي هذا الشأن لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1.25 تريليون دولار سنة 2008،¹ والثانية بقيمة 600 مليار دولار سنة 2010، وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفيدرالي للسوق المفتوحة لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي، والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وهو ما ينعكس على القدرات التنافسية لعدد كبير من الدول. وعلى الرغم من إقبال الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ سياسات التيسير الكمي، إلا أن ذلك ساعد ميدانيا على تدني قيمة الدولار وتراجعها أمام العملات الرئيسية الدولية، حيث عمل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الحفاظ على فكرة بقاء الدولار متدني الصرف مقابل العملات الارتكازية الأخرى (الأورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، والفرنك السويسري)، إذ تدنى سعر صرفه بأكثر من 30% مقابل سلة العملات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة إيجاباً على حجم الصادرات الأمريكية.²

¹ John Canally, *Fed Surprises Market with Massive Quantitative Easing*, March 19, 2009, p01.

² جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفى، ترجمة محمود محي الدين، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص63.

ثانياً: تفاقم عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام الأمريكي

يشهد الاقتصاد العالمي مطلع الألفية الثالثة قلقاً من استمرار تصاعد حجم الدين العام الأمريكي، وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة العجز المستمر في الموازنة العامة، حيث تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحدياً كبيراً في كيفية السيطرة على إنفاقها العام، ومن ثم العجز في موازنتها، وبالتالي السيطرة على النمو في الدين العام الأمريكي والذي ينظر إليه على أنه أحد التحديات التي تواجه المركز الدولي للدولار الأمريكي، وهو ما يعني أن ما كان ينظر إليه تقليدياً على أنه أحد الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الوضع الدولي للدولار في العالم، أصبح اليوم أحد أهم العوائق التي تحول دون نمو الطلب عليه.¹

إن الوضع المالي الراهن الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على الرغم من أنه لم يؤدي إلى حدوث انهيار في العملة أو عجز عن سداد الديون السيادية، بسبب موقعها كون الدولار يمثل عملة الاحتياط العالمية، إلا أن الوضع الميداني أصبح محفوفاً بالمخاطر، ويزداد تعقيداً على مر الزمن، حيث وصل حجم الدين العام ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى كبير، لدرجة أصبح من المتعذر على النظام النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية استيعابه والتعايش معه.²

وبحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (06) فقد بلغ عجز الموازنة الأمريكية ما قيمته 679.5 مليار دولار سنة 2013، بعد أن بلغ مستويات قياسية سنة 2012 بقيمة 1087 مليار دولار، وقبل ذلك سنة 2011 تجاوز قيمة 1299 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى نمو النفقات العامة في الموازنة الاتحادية بمعدلات مرتفعة ومتسارعة نسبة إلى الإيرادات العامة الاتحادية الممولة بشكل رئيسي من الضرائب.

¹ جليل شيعان ضد البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، 2013، ص 09.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الجدول رقم (06): رصيد الموازنة الأمريكية السنوي (2000-2013)

الوحدة: مليار

دولار

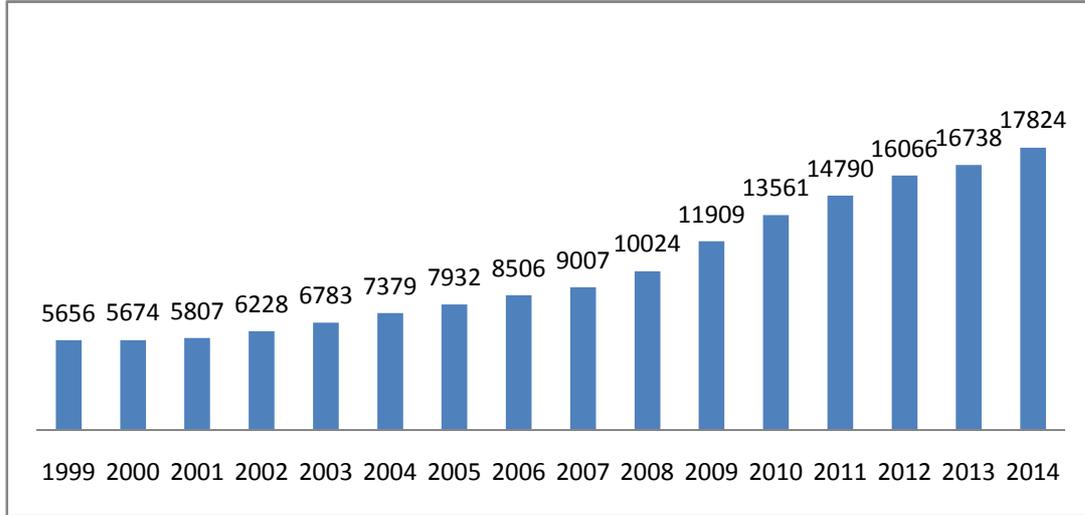
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
248.2-	318.3-	412.7-	377.6-	157.8-	128.2	236.2	رصيد الموازنة الأمريكية
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
679.5-	1087-	1299.6-	1294.4-	1412.7-	458.6-	160.7-	رصيد الموازنة الأمريكية

Source: www .whitehouse. gov /omb/budget/historical.

وكننتيجة منطقية لنمو عجز الموازنة العامة، أدى ذلك إلى نمو حجم الدين العام الأمريكي حسب ما يوضحه الشكل رقم (13)، وغالبا ما يتبادلان التأثير بالاتجاه نفسه، بل يمكن القول أن نمو المديونية غالبا ما يكون بنسب تفوق نسب عجز الموازنة لأسباب تتعلق بعبء خدمة الدين العام، الأمر الذي يؤدي إلى دخول الموازنة العامة في حلقة مفرغة للمديونية، وبالتالي دخول الاقتصاد في أزمات حادة ذات آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وهو ما يلاحظ بشكل أكثر حدة في الحالة الأمريكية، حيث ترتب على العجز المتراكم في موازنتها العامة ونموه بمعدلات مرتفعة ظهور الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، ونموه بمعدلات غير مسبوقه تفوق القدرات الحقيقية لاقتصادها على خدمته وتسديده، ليسجل رقما جديدا تجاوز 17.1 تريليون دولار سنة 2013، واستمر في النمو متجاوزا نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة وحتى سنة 2014، الأمر الذي يعرض الاقتصاد الأمريكي إلى مخاطر عالية ما لم تتخذ الإدارة الأمريكية الإجراءات الجدية الحازمة والضرورية لتقليص وبشكل جوهري نفقاتها العامة وخاصة العسكرية منها للحد من تراكم عجز الموازنة، وبالتالي تراكم مديونيتها العامة، والشكل التالي يوضح نمو الدين العام من سنة لأخرى:

الشكل رقم (13): حجم الدين العام الأمريكي خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة: مليار دولار



Source : www.statista. Com/statistics/187867/public-debt-of-the-united-states.

ثالثاً: تنامي المخاوف من التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتعهداتها المالية

أدت المواجهة حول الدين العام في الولايات المتحدة إلى زعزعة الثقة في الدولار كعملة عالمية موثوقة، وانتقدت الصين واليابان أكبر مالكي سندات الخزينة الأمريكية التعطيل السياسي في البرلمان، وحذرتا من أن التخلف عن السداد الذي تم تجنبه في اللحظة الأخيرة كان سيزعزع الاقتصاد العالمي، ويهدد استثماراتها الكبيرة في الدين الأمريكي، وقيمتها 2.4 تريليون دولار، وتوصل النواب الأمريكيون بتاريخ 16 أكتوبر 2013 إلى اتفاق مؤقت لرفع سقف الدين. وكنتيجة لتلك الأزمة، تكبدت الولايات المتحدة خسائر متراكمة ومتسارعة منذ وقف الحكومة الفيدرالية أعمالها بشكل جزئي، حيث أشارت أحدث التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي خسر نحو ربع مليون دولار في كل دقيقة، على شكل خسائر مباشرة بسبب تعطل أعمال الحكومة، فقد خسرت الولايات المتحدة الأمريكية 12.5 مليون دولار كل ساعة، أي 300 مليون دولار يوميا، وذلك منذ الأول من أكتوبر 2010، أي منذ أغلقت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بعض مكاتبها وأوقفت أنشطتها غير الرئيسية، وأعدت 800 ألف موظف فديرالي إلى منازلهم. ومما هو جدير بالذكر، أنه على مر التاريخ استمرت الحكومة الأمريكية في احترام تعهداتها المالية، غير أن التطورات الأخيرة الناتجة عن المواجهة السياسية، تشير إلى أن هذه السمعة معرضة للتهديد، وضرب بالتالي مصداقية الدولار كعملة احتياط عالمية في العمق إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن خدمة ديونها.¹

¹ معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 129.

رابعاً: تراجع نصيب الدولار في الاحتياطيات النقدية الدولية

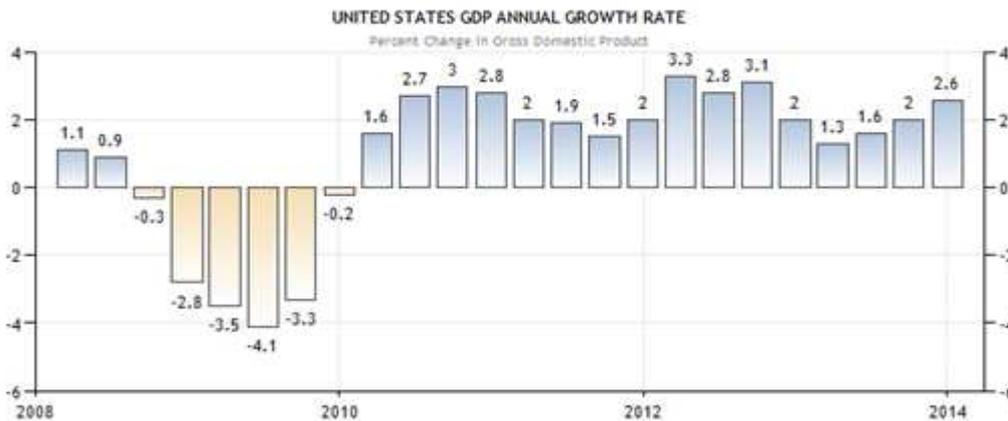
كما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن الدولار الأمريكي تدهورت مكانته كأهم عملة احتياط في العالم، بينما ترتفع مكانة الأورو، حيث أُقبلت العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الارتكازية خاصة الأورو على حساب الدولار الأمريكي، وجاءت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 لتسجل مواقع ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام الأورو.

خامساً: بطء التعافي في الإقتصاد الأمريكي

منذ عام 2001، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من 1.9% إلى 0.7% في بداية تلك السنة، عمد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض معدل الفائدة على الدولار من 6.5% إلى 6% لدعم حركة الاقتراض، وتقاديا لركود اقتصادي محتمل آنذاك لجأ الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75% وتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل الفيدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان لعام 2003 لتحتط على نسبة 1% كأدنى مستوى له.¹ وفي جوان عام 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة، وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7%، ثم لتعود للانخفاض من جديد بدءاً من عام 2007 إلى 5.02%، لتصل عام 2008 إلى 1.98%، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعاً من 2.11% عام 2002 إلى 4.28% عام 2007، ولتشكل 4.86% عام 2008.² وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (14): معدلات النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية (2008-2014)

الوحدة: نسبة مئوية



Source: www.tradingeconomics.com/united.states/gde-growth-annual

¹ المرجع السابق، ص 194.

² المرجع نفسه، ص 195.

سادسا: تنامي الدعوة لاستبدال الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية

على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة نسبيا، لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية، إلا أن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية. فقد تميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بكثرة الاضطرابات والتقلبات المالية التي من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، الأمر الذي دفع بالعديد من البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية إلى القيام بالعديد من المبادرات، للدلالة على أهمية وخطورة الوضع والحد من آثاره المتعددة والمتعدية، وفي ظل هذه الظروف اندلعت شرارة الأزمة المالية العالمية منتصف عام 2007 لتنفجر وتنتشر عام 2008، كما اصطلح على تسميتها "بأزمة الرهن العقاري" التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة بنكية دولية، توجت بانهيار "بنك ليمان براذرز الأمريكي" دلالة على خطورتها. في هذه الأثناء، أكد الخبير الاقتصادي الأمريكي "جوزيف ستيجليتز" أنه نظرا لعمق وطول أمد الأزمة المالية التي تواجه العالم، فإنه لا مفر من العمل على إصلاح النظام المالي العالمي الحالي، ودعا "ستيجليتز" قبل حل الأزمة الأمريكية، وبصفته رئيسا لمجموعة الخبراء في الأمم المتحدة إلى نظام نقدي دولي جديد للحلول محل النظام الحالي القائم على الدولار. وبالتالي كان من الطبيعي أن تظهر مطالبات باستبدال الدولار كعملة احتياط دولية بعملة أخرى، فعملة الاحتياط يجب أن تتصف دائما بالاستقرار النسبي وثبات القيمة، وهو ما بدأت تفتقده الولايات المتحدة، خاصة بعد انفجار أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من الاقتصاد الأمريكي.¹

المطلب الثاني: تحديات إحلال الأورو مكان الدولار الأمريكي كعملة دولية رائدة

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الأورو، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه أهمها

ما يلي:

أولا: اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو

العقبة الأكبر أمام الأورو تنبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلافات كبيرة فيما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية

¹ المرجع السابق، ص ص 195-196.

والتنافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسؤول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالأورو يشكل بنكا مستقلا تماما وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على تحقيق مصالح دول منطقة الأورو عامة، وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأورو بما يقارب 20% في السنة الأولى من صدوره، ولكنه حقق استقرار نسبيا نوعا ما أعاد الصعود مجددا على نحو لافت للنظر.¹

ثانيا: الثقل السياسي والعسكري الأمريكي

هناك عامل آخر يتميز به الدولار الأمريكي عن الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار الأمريكي قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا يشكل تحديا للأورو.²

ثالثا: الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو

ظهور الأحزاب اليمينية وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه، يشكل نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة الأورو.³

رابعا: السياسات الاقتصادية الأمريكية

تعتبر السياسات الاقتصادية الأمريكية من أكبر التحديات التي تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، وتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعما للدولار الأمريكي أمام الأورو.⁴

¹ لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² بودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015، ص 63.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

خامسا: أزمة الديون السيادية الأوروبية

منذ 15 سنة تم إطلاق الأورو كعملة موحدة لدول الاتحاد النقدي الأوروبي، التي ينظر إليها على أنها تجسيد لبلوغ هذه الدول قمة التكامل الاقتصادي باستخدام عملة واحدة في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد.

لكن أصبح ينظر إلى تجربة إصدار الأورو على أنها تجربة مملوءة بالثغرات والأخطاء بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي تعتبر من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول عام 2010، حيث أخذ الطلب العالمي على الأورو في التذبذب نتيجة للمخاطر المحيطة، فالوضع الدولي للأورو في هذه المرحلة يعد أكثر خطورة عن اليوم الذي أصدر فيه، كما أصبحت الصدمات تلاحقه من كل جانب.¹ وتمثل أزمة الديون السيادية التي مست عدة دول أوروبية بدءا باليونان لتنتقل بعد ذلك إلى كل من إيرلندا، البرتغال، إيطاليا وإسبانيا، الإمتحان الأكبر للوحدة النقدية الأوروبية كاشفة عن عيوب أخفتها السنوات السابقة.²

المطلب الثالث: مستقبل المنافسة أورو دولار

إن مستقبل المنافسة بين الأورو والدولار مرهون بمستقبل كل منهما، فاستمرار كل من العملتين يعني استمرار المنافسة، أما سقوط عملة فيعني زوال المنافسة، وفيما يلي سنتطرق لمستقبل كل عملة من العملتين على حذا.

أولا: مستقبل الدولار الأمريكي

يمكن التنبؤ بمستقبل الدولار الأمريكي من خلال أهم الآراء الدولية بين مؤيد ومتفائل ببقائه عملة رائدة في النظام النقدي الدولي، وبين معارض ومتأكد من ظهور عملة دولية أخرى منافسة، بل ومتجاوزة عملة الدولار الأمريكي، وفيما يلي جملة من الآراء المتفائلة والمتشائمة لمستقبل الدولار.

أولا: الآراء المؤيدة والمتفائلة لمستقبل الدولار الأمريكي

اعتمد الكثير من الخبراء المتفائلين بمستقبل الدولار الأمريكي على المعطيات التالية:³

1. الدولار الأمريكي سيواصل بقاءه كعملة دولية مهيمنة: وهذا ما يراه الاقتصادي "إدوين ترومان" مستندا في ذلك على قوة الاقتصاد الأمريكي وانتشاره كعملة احتياط عالمية، وهو

¹ ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، 2009، ص08.

² التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية وأزمة اليورو، الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، العدد 19، 2010، ص15.

³ شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص62.

الوضع الصحيح للنظام النقدي الدولي حسب رأيه، غير أنه لا يستبعد نظرية إحلاله بعملة "الأورو" لكن ذلك لن يكون إلا على المدى البعيد.

2. **الدولار الآن واليوان بعد خمسين عاما:** فحسب "دينو كوس" رئيس صناديق الثروة السيادية ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، سيبقى الدولار الأمريكي (على الأقل خلال النصف قرن المقبل) العملة الأولى في احتياطات الصرف الأجنبية، ليحل محله عملة اليوان الصيني بصفة تدريجية وعلى المدى الطويل بعد خمسين عاما، نظرا لأن الاقتصاد الصيني يحتاج لفترة أطول لتحريره، كما يحتاج لأسواق رأس مال أكثر كفاءة وعمقا، بما يتفق مع وضع عملة الاحتياط.

3. **الدولار سيبقى العملة العالمية الأولى:** وهذا ما يعتقد البروفيسور "ريتشارد كوبر"، وذلك بالرغم من تزايد أهمية الأورو عالميا، وخاصة في منطقة الاتحاد الأوروبي من خلال التجارة البينية، إلا أنه نظرا لضخامة سوق رأس المال الأمريكي، ونظرا لاستخدام دول الاتحاد الأوروبي نفسها لعملة الدولار في التجارة الدولية، سيبقى هذا الأخير العملة العالمية الأولى.

ثانيا: الآراء المعارضة والمتشائمة حول مستقبل الدولار الأمريكي

يرى بعض الخبراء أن هناك بدائل مهمة وكثيرة تشكل منافسا قويا للدولار الأمريكي، أهمها:¹

1. **العملة العالمية العظمى القادمة هي "الأورو":** فحسب "فراد برغستن" مدير معهد "بيترسون" للاقتصاد الدولي، سيظل الدولار عملة عالمية كبيرة إلى أجل غير مسمى، ولكن التاريخ يظهر أن الأدوار العالمية لل عملات الوطنية تعكس وجود قوة اقتصادية كامنة وراءها، وبالتالي هيمنة الدولار القرن الماضي راجع لعدم وجود منافسة جدية، كل هذا يتغير مع نضوج الأورو، فالإنتاج والأسواق المالية لمنطقة الأورو توازي مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ومواردها النقدية والتجارية الخارجية هي أكبر بكثير، وبالتالي يمكننا أن نتوقع أن يصل الأورو بركب الدولار على مدى السنوات القادمة.

2. **العملة العالمية القادمة بكل تأكيد هي اليوان الصيني:** فحسب "غاري هيفباور" من المتوقع أن تقوم الصين بإنشاء صندوق النقد الآسيوي، ومع إضافة الذهب إلى جانب الدولار والأورو إلى احتياطاتها، فإنها ستعدو بدون شك مركزا ماليا عالميا ينافس مثيله في نيويورك ولندن، وبالتالي يصبح اليوان عملة احتياط رئيسية.

¹ المرجع السابق، ص 63.

3. نظام عملات متعدد من ثلاثة أو أربعة عملات رئيسية: فحسب المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية، والمفوضية الأوروبية "كلوس ريغلين" سيظهر نظام عملات متعدد، فقد يستمر الدولار ليكون العملة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، ولكن ليس لفترة طويلة، وسيضم الأورو على الأقل خمسة وعشرين من الاقتصاديات، والتي ستمثل أكبر كتل اقتصادي في العالم، وستكون أسواقها المالية الأكثر أهمية، كما سيتم ربط عدة عملات بالأورو. أما الصين ومع استمرار النمو الاقتصادي، ومع تحرير السوق المالية سيصبح اليوان عملة قابلة للتحويل بشكل كامل، وسوف تستمر أهمية الين الياباني، ولكن الاقتصاديات الآسيوية الناشئة قد تجد اليوان أكثر جاذبية لإقامة صلة رسمية أو غير رسمية.

4. نحن من الأرجح أن نترك من دون عملة عالمية واحدة: فحسب "هاناس أندوسش"، منذ فترة طويلة تم الاعتراف بالحاجة إلى عملة عالمية، ففي مؤتمر برلين وودز عام 1944، اقترح الاقتصادي جون ماينارد كينز "البانكور" كعملة دولية، غير أنها قبلت بالرفض، ثم تم استحداث حقوق السحب الخاصة والتي تم ربطها بسلة من العملات، غير أن مساهمتها في السيولة الدولية كانت هامشية، لذلك من الصعب أن نتصور أي استحداث لعملة عالمية موحدة، رغم أن الدولار من المتوقع أن ينهار بسرعة كبيرة، إلا أن ذلك سيكون لصالح ظهور عدة عملات رئيسية. نلاحظ من خلال تصريحات الخبراء، أنهم لم يلمحوا صراحة إلى إيجاد عملة دولية موحدة تكون بديلا عن الدولار الأمريكي، بل اكتفت بوضع سيناريوهات مستقبلية للنظام النقدي الدولي، ولم تعط حولا وعلاجا للآزمات التي تسبب فيها الدولار، والواضح أن معظم الآراء والأنظار الحالية تتجه نحو اليوان الصيني الذي بات من أهم العملات المرشحة لاحتلال مكانة الدولار الأمريكي مستقبلا.

كل ما يمكن قوله في شأن مستقبل الدولار أنه قد تكون هناك مرحلة انتقالية إلى نظام متعدد العملات بحيث يواجه الدولار خطر الانهيار، لكن في الوقت الحالي يبدو الخطر بعيدا، بسبب المصالح الكثيرة في العالم المرتبطة بالدولار لاسيما أن الدول الدائنة تدافع عنه كي لا تنهار عملاتها، وفي حال حصل انتقال منظم إلى حد ما في السنوات المقبلة سيحين وقت تتراجع فيه المصالح المرتبطة بالدولار، لذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق الاستقرار المالي وإلا ستفقد مستثمريها.

ثانياً: مستقبل الأورو

يمكن التنبؤ بمستقبل الأورو من خلال مجموعة من السيناريوهات يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1. **خروج بعض الدول من منطقة الأورو:** من أكثر السيناريوهات المطروحة للنقاش حالياً للتعامل مع مخاطر انهيار الأورو هو أن تخرج مجموعة الدول المضطربة مالياً من الاتحاد النقدي الأوروبي، على الأقل بصورة مرحلية بدلاً من الاستمرار فيه ورفع مخاطر انهيار المنطقة بالكامل، على أن تعود تلك الدول لاحقاً بعد أن تستقيم أوضاعها المالية بما يسمح بإعادة اندماجها في الاتحاد النقدي الأوروبي دون مشاكل حقيقية.¹

لكن ما يمكن قوله أن عملية الخروج من قبل الدول المضطربة مالياً ليست بهذه السهولة، وربما تؤدي هذه العملية ولو على شكل مؤقت بالدول الأخرى إلى النظر إليها على أنها بداية النهاية بالنسبة للأورو، وهو ما قد يؤدي إلى اضطرابات هائلة في القطاع المالي مصحوبة بحالات إفلاس تنتشر بين البنوك ربما تتجاوز في حدتها تلك التي شهدتها العالم في أعقاب إفلاس "ليمان برادرز".

فعلى الرغم أن خيار الخروج يبدو ممكن من الناحية النظرية، إلا أن تكلفته سوف تكون ضخمة، لهذا السبب من المعتقد أن منطقة الأورو ستعمل جاهدة على تجنب تفكك المنطقة بأي ثمن، حتى وإن كان ذلك بصورة مرحلية، الأمر الذي يقلل من احتمال انهيار الأورو، وأن كل حالة تعثر ستواجهها حزمة دعم تقدم من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لجلب الاستقرار المناسب للأوضاع المالية والاقتصادية، وهو ما سوف يستدعي بالتأكيد زيادة ميزانية الإنقاذ المرصودة حالياً من قبل الاتحاد الأوروبي، التي تقدر بنحو تريليون دولار.

2. **انهيار الأورو:** إن الكثير من المراقبين يعتقدون أن انهيار الأورو أمر حتمي، أو مجرد مسألة وقت لا أكثر ولا أقل، لكن أسس التحليل المقدمة من طرفهم لا تعكس انتهاء الأورو وانهياره، بحيث أنها تشير إلى الكثير من مكامن الخطر التي تحيط به حالياً، نتيجة الأزمات المتتالية التي يواجهها أعضاؤه، والتي تدفعهم واحد تلو الآخر إلى طلب المساعدة المالية أو الدخول في مفاوضات من أجل تأمين حزمة الإنقاذ المالي حتى لا تتعرض لمخاطر الإفلاس. فقائمة الدول التي تحتاج إلى المساعدة المالية، وكذا ارتفاع تكاليف الاقتراض بالنسبة لها تميل نحو التزايد، وهي البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، اليونان، وإسبانيا، فعلى الرغم من أنه تم تضييد

¹ رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

جراح كل من اليونان وايرلندا، إلا أن التقارير الواردة عن أحوال هاتين الدولتين المالية والاقتصادية تشير إلى أن هذه الجروح لم تلتئم بعد، فحكومات هذه الدول تحتاج إلى تعبئة الأموال كي تكون قادرة على تسيير أمورها، لكنها غير قادرة على توفير هذه الأموال لأن عملية تدبيرها أصبحت أمرا مكلف للغاية بالنسبة لها، نتيجة ارتفاع معدلات العائد على سندات هذه الدول، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قابلية ديون هذه الدول للاستدامة من الناحية الفعلية، على الرغم من أن البرتغال تقف حاليا على رأس الطابور تستعد لطلب المساندة المالية، وقد أصبح على أوروبا حتما أن تكون مستعدة لتوفير هذه المساندة، غير أن التعامل مع الأزمة القادمة للبرتغال والتي تمثل نحو 7% من الناتج المحلي لمنطقة الأورو ليس من المتوقع أن يحدث تأثيرا جوهريا على المنطقة، مثلما كان الحال مع اليونان وايرلندا، حيث يمكن للمنطقة التعامل مع هذا التحدي بدرجة كبيرة من الأمان، غير أنه إذا امتد الخطر إلى الدول الرئيسية المدينة مثل إسبانيا وإيطاليا فإن الوضع سيكون مختلف، فصندوق المساندة الذي تم وضعه بالاشتراك بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ليس مخطط له أن يتعامل مع دول ذات دين سيادي ضخم مثل الذي على إسبانيا أو إيطاليا.¹

الوضع إذا في منتهى الخطورة، ومثل هذا السيناريو عندما يتحقق سيغير قواعد اللعبة بصورة جوهريّة، ومن المؤكد أنه سيضع الاتحاد النقدي الأوروبي في ركن خطير للغاية، ونتيجة لذلك بدأ البعض يعتقد أن الأيام التي سيشهدها الأورو أصبحت معدودة.

3. تعافي منطقة الأورو: سيناريو آخر يطرح نفسه وهو خروج منطقة الأورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية وتعهد البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة وفرض حزمة جديدة للتقشف، من المعتقد أيضا أن الاتحاد الأوروبي بشكل عام ومنطقة الأورو بشكل خاص أحوج من أي وقت مضى لإدارة حكيمة تخرج المنطقة من مشكلاتها الحرجة، وتعود بمنطقة الأورو إلى منطقة فاعلة اقتصاديا مثلما كانت.²

ومن المؤكد أن أوروبا ستناضل من أجل الحفاظ على وحدتها، فلا يمكن السماح بانحيار جهود أكثر من 60 عاما من العمل الذؤوب لتحقيق الوحدة من أجل أزمة طارئة، مهما بلغت تكاليف الإنقاذ اللازم للمنطقة، لأن هذه التكاليف لا تقارن بالمكاسب التي سيحققها الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو على المدى الطويل.

¹ المرجع السابق، ص167.

² المرجع نفسه، ص166.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية ضاعفت من مشكلة الدول الأوروبية من خلال مؤسسات التصنيف الائتماني، فهي في معظمها مؤسسات أمريكية حيث أنها أعطت تصنيفات منخفضة لبعض دول الاتحاد مما زاد من المخاوف المالية حول الاتحاد الأوروبي، من بينها فرنسا التي خسرت تصنيفها الائتماني الممتاز والذي يعد قرار سياسي أكثر منه اقتصادي، بالإضافة إلى أن مساهمات الدول لدعم صندوق الدعم الأوروبي الذي خصص لمعالجة تبعات الأزمة على رأسهم الصين والدول العربية النفطية كانت مساهمات متواضعة، ذلك أنهم مرتبطين أكثر بالدولار ومعنيين أكثر بدعم الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أوروبا، كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة الأوروبية لزيادة أموال الصندوق إلى الضعف، لأن ذلك سيصب في مصلحة أوروبا.

خلاصة

من خلال هذا الفصل، تبين لنا أنه على الرغم من ظهور المنافس الجديد للدولار "الأورو" والذي شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، إلا أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو وأن الدولار مازال المكون الأول للاحتياطيات من النقد الأجنبي بالبنوك المركزية في العالم، ولم يفقد دوره كعملة تسعير واحتياط في النظام النقدي الدولي.

الذاتية العاطفة

سعت هذه الدراسة إلى إظهار واقع النظام النقدي الدولي من جهة، وإبراز الهيمنة المالية التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جاءت اتفاقية بريتون وودز لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قائد العالم الرأسمالي المتقدم، واحتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية، وبالتدرج حل محل الذهب والجنه الإسترليني كعملة الارتكاز في النظام النقدي الدولي، وكعملة احتياط رئيسية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم.

وإذا كان الدولار قد تحول إلى عملة تقوم بوظائف النقود العالمية في ظل ظروف عسكرية وسياسية واقتصادية، فإن الأورو نشأ ليكون عملة عالمية ذات مصداقية والأكثر استقراراً من الدولار الأمريكي، وهو ما شكل تهديداً حقيقياً للدولار بما ساهم في إعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا أن الأزمات الأخيرة غيرت الطريق الذي كانت تسير باتجاهه هذه المنافسة لصالح الدولار على حساب الأورو.

❖ اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: جاءت بعنوان "إن التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والسياسية فرضت على النظام النقدي الدولي العديد من التطورات"

يمكن القول إن النمو المتسارع للتجارة الدولية والبحث عن وسائل دفع وتمويل ملائمة حول النظام النقدي الدولي من نظام المعدنيين إلى نظام الذهب، إلا أن هذا الأخير لم يستطع مواكبة هذا النمو المتسارع، بالإضافة إلى الحرب العالمية الأولى والثانية التي شهدها العالم والتي ساهمت في سقوط قوة عظمى آنذاك وهي بريطانيا وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية مستقرة و متماسكة والتي لم تتضرر من الحرب، وجاءت اتفاقية بريتون وودز بعد ذلك لتعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلت من الدولار الأمريكي العملة المحورية في النظام النقدي الدولي، لكن الأزمة التي مست الدولار أدت إلى انهياره لتحول الدول إلى تعويم عملاتها وهو النظام السائد ليومنا هذا. كل هذه الظروف السابقة نقلت النظام النقدي الدولي من مرحلة إلى أخرى، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: و كانت بعنوان " تستمد العملة الأوروبية الموحدة قوتها من قوة اقتصاديات الدول المكونة لها أصلاً، والإتحاد الأوروبي زاد من قوتها وقدرتها التنافسية".

ويمكن إثبات ذلك، حيث أن اتحاد عدة دول أوروبية يعني اتحاد اقتصادياتها لتشكل قوة عالمية، وظهور الأورو كعملة أوروبية موحدة يعني حلوله محل عدة عملات أوروبية محلية، من بينها أقوى العملات في أوروبا والنظام النقدي الدولي كالمارك الألماني والفرنك الفرنسي،

وقوة الاتحاد انعكس على العملة الأوروبية وعزز من مكانتها وقدرتها التنافسية في النظام النقدي الدولي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: وجاءت بعنوان "إن تراجع الدولار والانخفاض المستمر في قيمته أدى إلى فقدانه للمكانة الريادية في السوق النقدية الدولية لصالح العملة الأوروبية الموحدة".
صحيح إن تراجع الدولار والانخفاض المستمر في قيمته أدى إلى تراجع مكانته في النظام النقدي الدولي، وانخفاض نصيبه من الاحتياطيات من النقد الأجنبي لصالح الأورو الذي برز كعملة قوية ومستقرة أمامه، إلا أن هذا لم يفقد الدولار مكانته الريادية ولازال عملة التسعير الأساسية وعملة الاحتياطيات الدولية الرئيسية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

❖ نتائج الدراسة

1. نتائج الدراسة النظرية

- أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:
- النظام النقدي الدولي عبارة عن مجموعة من القواعد والآليات التي تسمح بتنظيم الأوضاع النقدية الدولية بشكل يكفل حركة التجارة الدولية من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي؛
 - عرف النظام النقدي الدولي أربع أنظمة عبرت عن المحطات التي مر بها خلال تطوره، بداية بنظام المعدنين مرورا إلى نظام المعدن الواحد، ثم نظام بريتن وودز، وأخيرا النظام النقدي الدولي الحالي ما يعرف بنظام التعويم المدار؛
 - انبثق عن اتفاقية بريتن وودز أهم الهيئات في النظام النقدي الدولي وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تقوم الهيئتين بالعديد من الأنشطة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المختلفة للدول الأعضاء وحتى الدول النامية؛
 - امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية نقاط قوة عديدة مكنتها من السيطرة على النظام النقدي الدولي، إلا أن الأزمة التي مر بها الدولار في السبعينات أدى إلى زيادة الضغوط عليها مما أدى إلى إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب؛
 - بالرغم من كل العقبات التي واجهتها الدول الأوروبية، إلا أنها استطاعت الوصول إلى تحقيق اتحاد نقدي أوروبي، هذا الأخير الذي استطاع بدوره الوصول إلى الوحدة النقدية الأوروبية "الأورو"، فقدومها شكل نقطة تحول جديدة على مستوى الأسواق الدولية، كما أنها شكلت أكبر تهديدا بالنسبة للدولار الأمريكي.

2. نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن استعراض المنافسة بين الأورو والدولار أظهرت لنا أن الطلب على الأورو كعملة احتياط دولية قد سار على نحو مماثل للطلب على الدولار الأمريكي.
- على الرغم من تراجع الدولار الأمريكي والانخفاض في قيمته، وظهور الأورو كعملة رائدة واحتلاله مكانة هامة في النظام النقدي الدولي، وكذا بروزه كمنافس حقيقي للدولار إلا أن الدولار لم يفقد الميزة التي طالما تميز بها كعملة تسعير دولية في النظام النقدي الدولي.
- رغم زيادة احتياطات دول العالم من الأورو، إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال المكون الأول للاحتياطات من النقد الأجنبي، وهذا على الرغم من ظروف الأزمة المالية التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي سنة 2008.

- إن منافسة الأورو للدولار كان لها أثر على الاحتياطات النقدية الدولية، فقبل ظهور الأورو كانت تشكيلة الاحتياطات من النقد الأجنبي متركزة في قسم واحد وهو الدولار الأمريكي، لكن مع ظهور الأورو وبروزه كعملة قوية قادرة على منافسة الدولار كعملة احتياط دولية ترغب كل البنوك المركزية في العالم الاحتفاظ بها، أدى إلى انقسام الاحتياطات النقدية إلى قسمين رئيسيين وهما الأورو والدولار، بعد أن كان الدولار هو عملة الاحتياطات الدولية الرئيسية.

- تعرضت عملة الأورو للعديد من التحديات التي وقفت في طريق منافستها لعملة الدولار الأمريكي، وكان أكبر عائق لها يمثل أزمة الديون السيادية لسنة 2010، والتي شكلت أكبر تهديدا لمركز الأورو ومستقبله داخل النظام النقدي الدولي.

- الدولار الأمريكي هو الآخر تعرض للعديد من التحديات حركت المخاوف بشأن مستقبله ودوره في النظام النقدي الدولي، فيما إذا كان سيبقى عملة دولية رائدة، أو سيتم استبداله بعملة أخرى منافسة.

❖ توصيات واقتراحات

بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة التوصيات والاقتراحات التالية:

- لأجل تحقيق التوافق بين أهم العملات الدولية، وإبراز دور الأورو بشكل جلي يجب تحرير المعاملات الدولية من قيود الدولار الأمريكي، والسعي نحو استخدام سلة عملات مختلفة ومستقرة؛

- إن تعرض النظام النقدي الدولي لمجموعة من الأزمات وما انجرت عنهما من آثار جانبية سمح بتأثره بشكل كبير، بالإضافة إلى تأثر العملات الارتكازية داخله، الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات على مستوى النظام النقدي الدولي ككل؛
- على دول العالم أن تقوم بتكوين مزيج أمثل لاحتياطات الصرف من عملات ارتكازية حسب التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، فبالنسبة للجزائر مثلا، فإن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من الاتحاد الأوروبي لذا ينبغي أن تشكل العملة الأوروبية النسبة الأكبر من تشكيلة الاحتياطات.

❖ آفاق الدراسة

يمكن في نهاية دراستنا هذه، تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث

لاحقا:

- أثر المنافسة أورو دولار على الاقتصاد العالمي.
- أثر الأزمات المالية العالمية على مستقبل المنافسة أورو دولار.
- أثر المنافسة أورو دولار على الاقتصاد الجزائري (واقع وآفاق).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ، الكتب

1. إبراهيم مرعى العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
2. أحمد السيد النجار وآخرون، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2004.
3. أحمد فريد مصطفى، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
4. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
5. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
6. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
7. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2003.
8. بلال علي النسور، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
9. توفيق عبد الرحيم حسن، الإدارة المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
10. جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفى، ترجمة محمود محي الدين، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
11. جون هيدجسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ المملكة العربية السعودية.

12. رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13. رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، 1991.
14. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
15. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
16. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، لبنان.
17. زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
18. زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.
19. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق -، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
20. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
21. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2010.
22. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، دمشق، 1993.
23. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
24. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
25. ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.
26. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
27. عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003.
28. عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004.

29. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، دار النيل العربية، القاهرة.
30. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.
31. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
32. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
33. فريد راغب النجار، الأورو العملة الأوروبية الموحدة، جامعة الزقازيق، الإسكندرية.
34. قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
35. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، (د ت)، الإسكندرية.
36. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
37. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية-، الدار الجامعية، الإسكندرية.
38. محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
39. محمد دويدار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
40. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، الجزائر، 2003.
41. محمد شاكر العربي، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
42. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
43. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

44. مروان عطون، أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

45. مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1982.

46. ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

47. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

48. مي قاسم، دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.

49. نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

50. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.

51. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2001.

52. يوسف أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

ب. الرسائل والأطروحات

1. دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2011-2012.

2. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل النظام النقدي الأوروبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

3. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2007.

ج. الدراسات والمؤتمرات

1. بودري شريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015.

2. عيه عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009.

3. حميد الجميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005.

د. السلاسل والمجلات

1. أكسل بيرتوتش، اليورو: الأكثر عالميا دائما، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007.

2. بنجامين كوهين، مستقبل عملات الاحتياطي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3، 2009.

3. جليل شيعان ضد البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، 2013.

4. دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1984.

5. روجر ألتمان، ريتشارد هاس، أمريكا وإدمان الديون، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 126، 2010.

6. عبد الكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 22، 2009.

7. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية النشأة والتطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، 2000.

8. لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لاستقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2011.

9. ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، 2009.

10. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية،
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 23، 2009.

11. معزوز لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار: قراءة
تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد
9، 2014.

ه. التقارير والمحاضرات

1. محمد شاكر العربي، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،
2006.

2. التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية وأزمة اليورو،
الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، العدد 19، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. Livres

1. François Descheemakere, **Mieux comprendre l'EURO**, paris: édition d'organisation, 1998.
2. J. Bourget, **Monnaies et système monétaires dans le monde du 20^{ème} Siècle**, Bréal éditeur, paris, 1983.
3. Jean-Pierre Faugè, **Economic Européenne**, Paris: Press de sciences po. 1999.
4. Jean-Pierre Faugère, Colette, Voisin, **Le système financier et monétaire international crises et mutations**, 5e édition Paris Nathan, 2000.
5. John Carnally, **Fed Surprises Market with Massive Quantitive Easing**, March 19, 2009.
6. Josette Peyrard, **Gestion Financière Internationale**, 3^{ème} édition , paris : Vuibert, 1995.
7. **Le FMI**, Casbah édition, 1991.
8. M. E. Benisaad, **Economie International**, édition publisud, 1985.
9. Maurice Niveau, **Histoire des faits économiques contemporains**, presse universitaire, paris, 1970.
10. Michel Bialés , Remi Lennion, Et les autres, **Nation fondamentales d'économie**, Edition Foucher, paris, 1998.
11. Pierre Salles, **Problèmes Economique Généraux**, 6ème édition, paris : dynode, 1986.
12. R. Krugnan & R. Abstfed, **Economie Internationale**, Belgique, 1992.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. محمد ابراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو خلال عشر سنوات؟، جريدة القبس، الكويت، 2009، عن الموقع:
<http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=561136&CatID=353>,
consulter le: 28/05/2015.
2. صلاح الصيفي، انخفاض الدولار وتأثيره على الاقتصاد الدولي، مجلة الأقاليم الثقافية، 2007/12/10.
<http://www.aklaam.net/forum/showthread.php?t:17802>. consulter le: 09/04/2015.
3. أبو بكر بوقرين، الدولار العملة الورقية الأمريكية، نشرة التجارة والتنمية:
<http://www.alhandasa.net/forum/showthread.php?t=57074>, consulter le :
22/03/2015.
4. محمد شريف بشير، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، عن الموقع:
<http://www.aljazeera.net>, consulter le: 14/04/2015.
5. ممدوح الولي، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، عن الموقع:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878C90CDE734DCE.htm>, consulter le:13/ 04/2015.
6. خالد المرزوك، النظام النقدي الدولي، عن الموقع:
http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_25899_1137.docx. consulter le:
26/01/2015.
7. مغاوري شلبي، هل انتهى عهد سيادة الدولار؟ عن الموقع:
www.ahramonline.org, consulter le: 13/04/2015.
8. محمد إبراهيم السقا، هل فقد اليورو بريقه؟، مجلة الاقتصادية الالكترونية، السعودية، عن
الموقع:
http://www.aleqt.com/2013/04/12/article_746631.html, consulter le: 18/05/2015.
9. شريط عابد، تقييم أثر استخدام العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الدولي والعربي،
2010، عن الموقع:
http://arab-eu.blogspot.com/2010/10/blog-post_22.html, consulter le: 15/05/2015.
10. محمد آدم، اليورو الوجه الآخر للوحدة الأوروبية، مجلة النبأ، العدد 54، 2001، عن
الموقع:
<http://annabaa.org/nba54/yuro.htm>, consulter le: 15/05/2015.
11. نزار قنوع وآخرون، صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية
الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية
والقانونية، المجلد 29، العدد 2، سوريا، 2007، عن الموقع:
<http://www.tishreen.edu.sy>, consulter le: 15/05/2015.

12. <http://www.tlemcen13dz.ahlamontada.com/t26323-topic>, consulter le: 05/03/2015.
13. <http://ar1.chinabroadcast.com>, consulter le: 15/04/2015.
14. <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/imfwba.htm>, consulter le: 25/02/2015.
15. <http://www.nalmadapaper.net/sub/06-143/p04.htm>, consulter le: 05/03/2015.
16. www.oapecorg.org/ARPubl/ASR/ASR2012, consulter le: 14/04/2015.
17. <http://www.ar1.chinabroadcast.com>, consulter le: 15/04/2015.
18. <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32247021>, consulter le: 11/04/2015.